الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

السياسات والإستراتيجيات الوطنية
للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف مراد حمودة

المراجعة العلمية

الأستاذ الدكتور/ يونس الشوابكة

إشراف وتحرير

الدكتور/ نبهان بن حارث الحراصي

أسم الكتاب: السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية

تأليف: الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف مراد حمودة

الطبعة الأولى 2024

رقم الإيداع: 7927 / 2024

رقم الإيداع الدولي: 978-99969-2-663-1

الناشر: دار لبان

حقوق النشر والطباعة محفوظة ويحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي.

الأخراج الفني والغلاف: أحلام الرحبي

السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية

National Policies and Strategies for Information and Technologies in Arab Countries

قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
كلمة رئيس الاتحاد	13
المقدمة	15
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة ومراجعة الإنتاج الفكري:	33
1/1 تعريف السياسات والإستراتيجيات والإجراءات.	34
2/1 التعريف بماهية السياسة الوطنية للمعلومات وعناصرها وأهدافها والمبادئ الموجهة لصياغتها.	35
3/1 مراجعة الإنتاج الفكري.	37
الفصل الثاني: السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية:	60
1/2 مدى وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية.	61
2/2 الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية.	70
3/2 محتوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية.	72
1/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في المملكة العربية السعودية.	72
2/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في دولة الكويت.	85
3/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.	87

4/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في دولة قطر.	92
5/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في مملكة البحرين.	99
6/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في سلطنة عُمان.	108
7/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في دولة فلسطين.	110
8/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في المملكة الأردنية الهاشمية.	113
9/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الجمهورية اليمنية.	116
10/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الجمهورية اللبنانية.	120
11/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الجمهورية العربية السورية.	127
12/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في جمهورية العراق.	131
4/2 توافر مؤشرات الأداء الرئيسة في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية	134
الفصل الثالث: السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية:	139
1/3 مدى وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية.	140
2/3 الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية.	144
3/3 محتوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية.	145

1/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في جمهورية مصر العربية.	145
2/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الجماهيرية الليبية.	151
3/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في جمهورية السودان.	154
4/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في جمهورية الجزائر.	156
5/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في المملكة المغربية.	156
6/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الجمهورية التونسية.	158
7/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في جمهورية الصومال.	162
8/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.	166
9/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في جمهورية جيبوتي.	169
10/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في اتحاد جزر القمر.	170
4/3 توافر مؤشرات الأداء الرئيسة في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية.	171
الفصل الرابع: الاتجاهات العددية والنوعية للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية والمتاحة على الويب.	175
1/4 التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	176

2/4 التوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات.	178
3/4 التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	180
4/4 التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	182
5/4 التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	185
6/4 التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	187
7/4 التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	190
8/4 الإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجالات المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب.	193
9/4 التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب.	197
10/4 التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب.	198
11/4 التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب.	201
12/4 التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب.	203
13/4 التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب.	205
14/4 التوزيع الشكلي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب.	208

15/4 التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب.	210
16/4 التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب.	213
17/4 التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب.	215
18/4 التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب.	217
الخاتمة والتوصيات.	220
أولًا: الخاتمة.	220
ثانيًا: التوصيات.	229
المصادر والمراجع.	231
أولًا: المصادر والمراجع العربية.	231
ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية.	234

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية	22
2	عدد التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات	39
3	عدد التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	42

4	السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية	63
5	مؤشرات الأداء الرئيسة لإستراتيجية الحكومة الرقمية بدولة الإمارات	89
6	الأهداف الكمية للحكومة الإلكترونية بدولة قطر 2020	96
7	توافر مؤشرات الأداء الرئيسة في الإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية	135
8	السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية	141
9	توافر مؤشرات الأداء الرئيسة في الإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية	172
10	التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	177
11	التوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة في الدول مجتمع الدراسة	178
12	التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	181
13	التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	183
14	التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	186
15	التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	188
16	التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	192
17	الإستراتيجيات الوطنية الفريدة في الدول مجتمع الدراسة	194

18	التوزيع العددي للإستراتيجيات الوطنية الفريدة	196
19	التوزيع الشكلي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	197
20	التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	200
21	التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	202
22	التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	204
23	التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	207
24	التوزيع الشكلي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	209
25	التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	212
26	التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	214
27	التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	216
28	التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	219

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	177
2	التوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	179
3	التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	181
4	التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	185
5	التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	187
6	التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	190
7	التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	192
8	الإستراتيجيات الوطنية الفريدة للسياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة	195
9	التوزيع العددي للإستراتيجيات الوطنية الفريدة	196
10	التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	198
11	التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	201
12	التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	202
13	التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	205

14	التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية	208
15	التوزيع الشكلي (الأفريقية) للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	210
16	التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	213
17	التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	215
18	التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	217
19	التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية	219

كلمة رئيس الاتحاد

إن التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عزز أهمية المعلومات باعتبارها موردًا إستراتيجيًا حاسمًا لأي دولة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى العالمي. في هذا السياق، تبرز أهمية السياسات الوطنية في مجال المعلومات كأداة رئيسية لتوجيه وتنظيم إنتاج، وإدارة، وتداول المعلومات في المجتمع. تهدف هذه السياسات إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن الاستخدام الأمثل للمعلومات، ويعزز الشفافية، ويحقق التكامل بين مختلف القطاعات، وتساهم في بناء بنية تحتية معلوماتية قوية تدعم الابتكار، وتعزز من قدرة الدولة على الاستفادة من المعلومات كأداة للتخطيط واتخاذ القرارات.

يقدم الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات هذا الكتاب لإيمانه بضرورة دراسة واقع سياسات المعلومات في الوطن العربي، وإلى أي مدى حققت الدول العربية تقدمًا في هذا الشأن يضمن لها الوصول العادل للمعلومات والمعرفة لمواطنيها، والمشاركة الفاعلة مع المجتمع الدولي، وصولًا إلى تحقيق أهداف إستراتيجية تتعلق بالابتكار، ودعم صناعة القرار، وإدارة الموارد، والأزمات، وتحقيق التنمية الشاملة.

إن التأثير المتوقع لهذا الكتاب يتمثّل في تعزيز الوعي بأهمية وجود سياسات وطنية للمعلومات في الدول العربية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. كما يهدف الكتاب إلى تحفيز الدول التي لا تزال تفتقر إلى سياسات واضحة في هذا المجال على تبني سياسات وإستراتيجيات وطنية فعالة، تسهم في تحسين إدارة المعلومات وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك،

يوفر الكتاب مرجعًا قيّمًا للباحثين وصنّاع القرار والمعنيين بتطوير السياسات الوطنية للمعلومات، ويُشكل دعامة أساسية لدعم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه على المستويين الوطني والإقليمي.

أتقدم في الختام بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ محمد يوسف مراد الذي قام بجهد كبير تمثل بمسح 60 سياسة وإستراتيجية وطنية آسيوية وأفريقية، واستعراضها في هذا الكتاب والمقارنة بينها، وشكرًا على استجابته لمقترح الاتحاد في إخراج هذا العمل الشامل الذي نأمل أن يحقق الفائدة المرجوة منه. كما أشكر الزميل العزيز الأستاذ الدكتور/ يونس الشوابكة على جهده ووقته في مراجعة الكتاب وإبداء الملاحظات العلمية. والشكر وأجل عبارات التقدير لوزارة الثقافة والرياضة والشباب العُمانية التي دعمت إخراج ونشر هذا العمل، لتعميم الفائدة منه لمختلف الدول العربية.

نبهان بن حارث الحراصي

المقدمة

الحمد والشكر لله أولًا وأخيرًا على توفيقه لي في إعداد هذا الكتاب، الذي يتناول موضوعًا يعد من أهم الموضوعات بالنسبة لمؤسسات التخصص بأنواعها الثلاثة الميدانية، والأكاديمية، والمهنية، وكذلك كافة المؤسسات والهيئات والمرافق المعنية بتقنيات المعلومات والاتصالات ICTs في كافة الدول العربية. فضلًا عن أهمية هذا الموضوع لاختصاصيي المكتبات والمعلومات وتقنياتها، والأفراد، وجميع أصحاب العلاقة المعنيين بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في تلك الدول، سواءً الآسيوية منها أو الأفريقية، التي يبلغ عددها 22 دولة عربية (12 دولة منها في قارة آسيا، و10 دول في قارة أفريقيا)، تصدى لها الباحث في هذا الكتاب بالدراسة المنهجية التحليلية المقارنة لسياساتها وإستراتيجياتها في مجالات المعلومات وتقنياتها المتاحة على شبكة الويب، والتي بلغ عددها 60 سياسة وإستراتيجية وطنية، النسبة الغالبة منها (41 سياسة وإستراتيجية وطنية) صدرت في قارة آسيا، في مقابل 19 سياسة وإستراتيجية وطنية صدرت في قارة أفريقيا.

وترجع فكرة هذا الكتاب وموضوعه وعنوانه الحالي إلى سعادة الأستاذ الدكتور/ نبهان بن حارث الحراصي رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) – يحفظه الله - الذي اقترح على المؤلف في أكتوبر 2023 إعداد كتاب عن "السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية"، لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للتخصص والمتخصصين فيه من ناحية، وبالنسبة للاتحاد من ناحية أخرى، وذلك بعد أن أبدى سعادته إعجابه بالبحث الذي تقدمت به لمؤتمر "اعلم 34" في نوفمبر 2023 عن "السياسات والإستراتيجيات

الوطنية للمعلومات وتقنياتها في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية تقويمية"، ذلك البحث الذي لقى استحسانًا، من قبل العديد من الأساتذة والزملاء والزميلات في هذا المؤتمر.

ونظرًا لضخامة حجم مجتمع الدراسة (22 دولة عربية آسيوية وأفريقية)، وبالطبع ضخامة حجم ما صدر عنها من سياسات وإستراتيجيات وطنية تتصل بموضوع الدراسة (60 سياسة وإستراتيجية وطنية آسيوية وأفريقية)، مقارنة بحجم مجتمع الدراسة في البحث المقدم في مؤتمر "اعلم 34" (6 دول عربية خليجية، و25 سياسة وإستراتيجية وطنية صادرة عنها، غطى البحث منها عينة مكونة من 13 سياسة وإستراتيجية وطنية)، فقد ألقى ذلك جهدًا كبيرًا على المؤلف، ومثّل تحديًا أمامه، سواءً عند جمع المادة العلمية لهذا الكتاب، أو إجراء الدراسة التحليلية المقارنة عليها. الأمر الذي استغرق وقتًا من المؤلف اقترب من ثمانية شهور متصلة، حتى وفقه الله بخروجه على هذا النحو.

ويحتوي هذا الكتاب على أربعة فصول، بإلاضافة إلى الخاتمة والتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

وقد تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة ومراجعة الإنتاج الفكري، والذي اشتمل على ثلاثة مباحث وهي: تعريف السياسات والإستراتيجيات والإجراءات، والتعريف بماهية السياسة الوطنية للمعلومات وعناصرها وأهدافها والمبادئ الموجهة لصياغتها، وأخيرًا مراجعة الإنتاج الفكري. وتناول الفصل الثاني السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية، والذي اشتمل على أربعة مباحث رئيسة وهي: مدى وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية، والهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية، ومحتوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في

الدول الآسيوية، وأخيرًا توافر مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية. وتناول الفصل الثالث السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية، والذي اشتمل على أربعة مباحث رئيسة وهي: مدى وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية، والهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية، ومحتوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية، وأخيرًا توافر مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية. وتناول الفصل الرابع (الأخير) الاتجاهات العددية والنوعية للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية والمتاحة على الويب، والذي اشتمل على ثمانية عشر مبحثًا رئيسًا وهي: التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب، والتوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة، ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات، والتوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب، والتوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب، والتوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب، والتوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب، والتوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب، والإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجالات

المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على الويب. والتوزيع الشكلي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب، والتوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب، والتوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب، والتوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب، وأخيرًا التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب، والتوزيع الشكلي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب، والتوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب، والتوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب، والتوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب، وأخيرًا التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على الويب.

وأخيرًا أسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت فيما كُلفت به من قبل سعادة رئيس الاتحاد، وكل الشكر والتقدير لسعادته وللاتحاد على الموافقة على فكرة إعداد هذا الكتاب، ودعمه ومراجعته علميًا ولغويًا؛ والشكر واجب أيضًا لسعادة الأستاذ الدكتور محكم ومراجع هذا الكتاب - علميًّا ولغويًّا - على جهده القيّم المبذول، وملاحظات سعادته القيّمة. وأرجو من الله أن تنتفع به مؤسساتنا التخصصية وغيرها من المؤسسات والهيئات المعنية بالمعلومات وتقنياتها، وكذلك جميع المعنيين من اختصاصيي المكتبات والمعلومات وتقنياتها، والأفراد المهتمين بموضوع هذا الكتاب في شتى الدول العربية، والله الموفق والمستعان.

لماذا هذا الكتاب؟

لا جدال في ضرورة وجود سياسة وطنية للمعلومات في أي دولة سواء كانت متقدمة أم نامية، تكون بمثابة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم إنتاج وإدارة واستخدام المعلومات وتيسير تدفقها في المجتمع. وبالطبع لا يمكن النظر إلى مثل هذه السياسة بمنأى عن العديد من المجالات التي تؤثر فيها وتتأثر بها كالتعليم والإدارة والقانون وتقنيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى كافة متطلبات البنية التحتية اللازمة لها في أي دولة.

ولا جدال أيضًا في أهمية وجود سياسات وطنية متعددة في تقنيات المعلومات والاتصالات ICTs ومجالاتها الموضوعية المتعددة، في كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواءً، خاصة في العصر الحالي القائم على الرقمنة، والتحول الرقمي، والتوجه نحو الحكومات الإلكترونية والرقمية، والذكاء الاصطناعي.. وغيرها، الأمر الذي استلزم وجود هذه السياسات الوطنية سواءً على مستوى تقنيات المعلومات والاتصالات ككل، أو مجالاتها التخصصية العديدة التي ستتطلب صدورها عبر هيئات ومؤسسات عدة متخصصة في هذه المجالات التخصصية، لإحكام عمل هذه السياسات والإستراتيجيات، من خلال أهدافها الإستراتيجية الموضوعة، ومؤشرات الأداء الرئيسة المتصلة بها، التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاحها في تحقيق تلك الأهداف الموضوعة.

وعلى الرغم من تأكيد العديد من الدراسات والبحوث المنهجية في أدب المجال باللغتين العربية والإنجليزية على أهمية وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في كل دولة، إلا أنه من الملاحظ التزام الدول المتقدمة بإعداد مثل هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وغيرها من السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتصلة بتقنيات المعلومات والاتصالات ICTs، والعمل على تنفيذها، والتصدي للمعوقات التي تحول دون تطبيقها؛

وذلك لأهمية وجود مثل هذه السياسات ودورها المؤثر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، في مجتمعات تتطور بسرعات متلاحقة نحو اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة، والاستثمار الفعّال فيها.

وفي مقابل ذلك لاحظ المؤلف أن هناك تباينًا وتفاوتًا كبيرًا فيما يتصل بهذه السياسات الوطنية للمعلومات، وغيرها من السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتصلة بتقنيات المعلومات والاتصالات على المستويين العربي الآسيوي والأفريقي، حيث توجد دول بها سياسات وإستراتيجيات جيدة ومتطورة وتسعى جاهدة من خلال الأهداف والمؤشرات على تحقيقها، لملاحقة التغيرات السريعة والمتلاحقة في عصر المعرفة والتحول الرقمي، وتوجد دول أخرى قد قطعت أشواطًا كبيرة في هذا الصدد في حدود إمكاناتها ومواردها وبنيتها التحتية المحدودة، في حين توجد مجموعة أخرى من الدول لم تتوافر فيها مثل هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية سواءً للمعلومات أو تقنيات المعلومات والاتصالات، بسبب عوامل كثيرة لعل من أبرزها ضعف المستوى التعليمي والثقافي، وارتفاع نسبة الأمية الهجائية والثقافية والمعلوماتية، بالإضافة إلى عدم توافر البنية التحتية من مرافق وتجهيزات معلوماتية وإلكترونية حديثة.

وقد انعكس هذا التباين والتفاوت والاختلاف الواضح والسابق ذكره بين هذه الدول العربية الآسيوية والأفريقية، على وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية فاعلة في بعض الدول، في حين قد تكون هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية غير موجودة بالمرة في دول أخرى.

ونظرًا لتوقع التميز في البنية التحتية في الدول العربية الآسيوية عنها في الدول العربية الأفريقية، وذلك لتوافر المقومات البشرية والتجهيزات المادية الحديثة في كافة مجالات تقنيات المعلومات والاتصالات ICTs في كثير من هذه الدول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي تمثل نصف عدد

الدول العربية الآسيوية، فضلًا عن التشابه بين هذه الدول سواءً على مستوى الثقافة والتعليم، أو التقدم والتحديث التقني السريع فيها، فبالطبع انعكس ذلك كله على رؤى هذه الدول المستقبلية (مثل رؤية 2030)، وسياساتها وإستراتيجياتها الوطنية سواءً المتصلة بالمعلومات، أو تقنيات المعلومات والاتصالات وكافة القضايا والمجالات المتصلة بها، الأمر الذي دفع المؤلف إلى التفكير في موضوع هذه الدراسة، والتصدي له بالدراسة المنهجية.

لذا، يحاول المؤلف في هذا الكتاب الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما واقع السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية، من حيث عددها ومحتواها؟ وما هي الهيئات المسؤولة عن إعدادها وإتاحتها ومتابعة تطبيقها؟ وما هي الاتجاهات العددية والنوعية لهذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول؟

السياسات والإستراتيجيات التي تم تضمينها في هذا الكتاب:

تمثل مجتمع الدراسة الحالية في السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية المتاحة على شبكة الويب، والبالغ عددها 60 سياسة وإستراتيجية وطنية، 41 سياسة وإستراتيجية وطنية في الدول العربية الآسيوية، و19 سياسة وإستراتيجية وطنية في الدول العربية الأفريقية، ويوضح الجدول رقم (1) هذه السياسات والإستراتيجيات.

جدول رقم (1)

السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية المتاحة على الويب والهيئات المسؤولة عنها

مسلسل	اسم السياسة/ الإستراتيجية	تاريخ الإصدار	المجال الموضوعي	اسم الهيئة	اسم الدولة
1	سياسة حرية المعلومات		حرية المعلومات	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	السعودية
2	الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية (2022-2025)	2021	الحكومة الرقمية	هيئة الحكومة الرقمية DGA	السعودية
3	سياسات حوكمة البيانات الوطنية الإصدار الثاني	2021	حوكمة البيانات	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي مكتب إدارة البيانات الوطنية	السعودية
4	إستراتيجية تطوير قطاع المكتبات في المملكة	مايو 2021	تطوير المكتبات	وزارة الثقافة هيئة المكتبات	السعودية
5	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	ديسمبر 2020	الأمن السيبراني	الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	السعودية
6	إستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2023	2023	الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	السعودية

7	سياسات الأمن الرقمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	مايو 2019	الأمن الرقمي	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	السعودية
8	الإستراتيجية الوطنية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (غير متاح الوصول إليها على الويب)		الاتصالات وتقنية المعلومات	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت
9	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت 2017-2020 الإصدار الأول	2017	الأمن السيبراني	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت
10	لائحة حماية خصوصية البيانات الإصدار V1.8		حماية البيانات	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت
11	إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2025	2022	الحكومة الرقمية	البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
12	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني		الأمن السيبراني	هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية	الإمارات

13	سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0		إدارة البيانات	مركز الأنظمة الإلكترونية والمعلومات	الإمارات
14	Qatar's National ICT Plan 2015	2011	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		قطر
15	سياسة المشاركة الإلكترونية النسخة 1.0.2	أبريل 2015	المشاركة الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر
16	إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020		الحكومة الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر
17	سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0.1	أبريل 2015	إدارة البيانات	وزارة المواصلات والاتصالات	قطر
18	إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي		الذكاء الاصطناعي	معهد قطر لبحوث الحوسبة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر
19	سياسة البيانات المفتوحة الإصدار 1.3	يناير 2023	البيانات المفتوحة	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	البحرين

20	إستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي 2022-2026		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي	مركز الاتصال الوطني	البحرين
21	سياسات الحكومة الرقمية	يوليو 2021	الحكومة الرقمية	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	البحرين
22	سياسة المشاركة الإلكترونية في مملكة البحرين	يوليو 2021	المشاركة الإلكترونية	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	البحرين
23	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني		الأمن السيبراني	المركز الوطني للأمن السيبراني	البحرين
24	إستراتيجية عُمان الرقمية (غير مسموح الوصول لها على الويب)	مارس 2023	الحكومة الرقمية	هيئة تقنية المعلومات	عُمان
25	سياسة البيانات الحكومية المفتوحة	مارس 2023	البيانات المفتوحة	هيئة تقنية المعلومات	عُمان
26	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	2022	النفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	عُمان

27	الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2021-2023		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	فلسطين
28	السياسة العامة لأمن المعلومات في الوزارات والمؤسسات الحكومية		أمن المعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	فلسطين
29	الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2021-2025	2021	التحول الرقمي	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الأردن
30	سياسة البيانات الحكومية المفتوحة		البيانات المفتوحة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأردن
31	سياسة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2021	استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الأردن
32	السياسات العامة لأمن المعلومات في الجهات الحكومية	2021	أمن المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	اليمن
33	مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات		المعلومات	رئاسة الجمهورية المركز الوطني للمعلومات	اليمن

34	The National e Strategy for Lebanon Document 4: The ICT policies and the Seven Initiatives	أكتوبر 2023	تقنية المعلومات والاتصالات	مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري	لبنان
35	التحول الرقمي في لبنان: الإستراتيجية الوطنية 2020-2030	أيار 2022	التحول الرقمي	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	لبنان
36	الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني	2019	الأمن السيبراني	رئاسة مجلس الوزراء	لبنان
37	السياسة الوطنية لأمن المعلومات		أمن المعلومات	وزارة الاتصالات والتقانة الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة	سوريا
38	إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية	أغسطس 2021	التحول الرقمي	وزارة الاتصالات والتقانة	سوريا
39	إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي		الأمن السيبراني	مستشارية الأمن الوطني	العراق
40	Digital Transformation Strategy of the Kurdistan Regional Government		التحول الرقمي	حكومة إقليم كوردستان	العراق
41	إستراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030		التحول الرقمي	الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا	العراق

42	الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي		المحتوى الرقمي العربي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مصر
43	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2017-2021		الأمن السيبراني	رئاسة مجلس الوزراء المجلس الأعلى للأمن السيبراني	مصر
44	الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي		الذكاء الاصطناعي	المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي	مصر
45	الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية	2023	الاتصالات والمعلوماتية	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية	ليبيا
46	السياسات الوطنية لأمن وسلامة المعلومات		أمن المعلومات	الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات	ليبيا
47	المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في السودان	2018	تطوير التكنولوجيا ونقلها	الأمم المتحدة الإسكوا ESCWA	السودان
48	National Policy-maker in charge of Telecommunications/ ICTs (غير متاح الوصول إليها)	2022	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	وزارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الجزائر

49	Strategie Nationale En Matiere De Cybersecure		الأمن السيبراني	إدارة الدفاع الوطني المديرية العامة لأمن نظم المعلومات	المغرب
50	Directive Nationale de la Sucrite des Systems D'Information Version No. 2	2023	أمن نظم المعلومات	إدارة الدفاع الوطني المديرية العامة لأمن نظم المعلومات	المغرب
51	الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2020-2025		الأمن السيبراني	رئاسة الجمهورية مجلس الأمن القومي	تونس
52	المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في تونس	2017	تطوير التكنولوجيا ونقلها	الأمم المتحدة الإسكوا ESCWA	تونس
53	Somalia Information and Communications Technology (ICT) Policy & Strategy (2019 -2024)	مارس 2019	تقنية المعلومات والاتصالات	وزارة البريد والاتصالات والتقنية	الصومال
54	Somalia Land E-Government Strategy 20202024-	أكتوبر 2019	الحكومة الإلكترونية	وزارة تقنية المعلومات والاتصالات	الصومال
55	Agenda Nationale de Transformation Numerique 2022 -2025	يونيو 2022	التحول الرقمي	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	موريتانيا

56	Srategie de Promotion du Haut Debit et D'access Universal	فبراير 2019	النطاق العريض	وزارة البحث العلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات	موريتانيا
57	Feuille De Route Pour La Transformation Digitale De Djibouti		التحول الرقمي	وزارة الاقتصاد الرقمي والابتكار	جيبوتي
58	Privacy Policy		سياسة الخصوصية	مركز بيانات جيبوتي	جيبوتي
59	Strategie Comores Numerique 2028 (غير مسموح الوصول إليها)		الرقمنة	ANADEN Agence Nationale de Development du Numerique	جزر القمر
60	Privacy Policy		سياسة الخصوصية	بوابة بيانات جزر القمر	جزر القمر

- المنهج الذي اتبعه المؤلف في تحليل السياسات والإستراتيجيات:

اعتمد المؤلف في تحليل السياسات والإستراتيجيات الواردة فيه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بجمع المعلومات حول المشكلة وتوصيفها وتحليلها وتفسيرها، واستخدم فيه أسلوب تحليل المحتوى النوعي، والمنهج المقارن لكافة السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية مجتمع الدراسة، والمتاحة على شبكة الويب، وذلك للوقوف على واقعها، ومحاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

ويمكن القول إن هناك جانبين رئيسين للدراسة، الأول منهما هو الجانب النظري الذي يتصل بماهية السياسات الوطنية للمعلومات وعناصرها وأهدافها، ومسح ومراجعة أبرز الدراسات المنهجية المتصلة بموضوع الدراسة، على المستويين العربي والدولي، والصادرة باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك لتكوين الخلفية الموضوعية النظرية عن الموضوع بأبعاده المختلفة من ناحية، وإثراء الدراسة في جانبها الميداني أو التطبيقي، الذي يمثل الجانب الثاني من الدراسة، وهو عبارة عن الدراسة التحليلية المقارنة التي أعدها الباحث وفقًا للخطوات الآتية:

1. تم البحث في شبكة الويب العالمية عن السياسات والإستراتيجيات الوطنية الحديثة، المتصلة بالمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية، وذلك لإجراء الدراسة التحليلية المقارنة عليها.
2. أسفر ناتج البحث عن وجود 60 سياسة وإستراتيجية وطنية (41 سياسة وإستراتيجية تخص الدول الآسيوية، و19 سياسة وإستراتيجية تخص الدول الأفريقية).
3. طباعة جميع صفحات هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية، تمهيدًا لإجراء الدراسة التحليلية المقارنة عليها.
4. إعداد الجداول الإحصائية والرسوم البيانية المتصلة بموضوع الدراسة.
5. مناقشة نتائج الدراسة التحليلية المقارنة وتفسيرها.

الفصل الأول

الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري

1/1 التعريف بماهية السياسات والإستراتيجيات والإجراءات

توجد ثلاثة مفاهيم أساسية لفهم آلية سير العمل الإداري أوردها معهد الإدارة العامة (البحرين. معهد الإدارة العامة: 1) وهي: السياسات والإستراتيجيات والإجراءات.

* السياسات: هي مجموعة من القوانين والقواعد العامة التي تتشكل على هيئة حزم إرشادية وخطوط عريضة، تقوم على إرساء ملامح العمل وتوحيد ثقافته، من خلال تنظيم النشاطات وعمليات التنفيذ، وتحديد دور المسؤولين؛ بهدف تحقيق رؤى وأهداف رئيسية تمثل منطلقات السياسة العامة، وتتطلب التزامًا جماعيًا بها من خلال إجراءاتها الموحدة.

وفيما يتصل بأنواع السياسات، حددها المعهد في ثلاثة أنواع وهي:

* السياسات العليا: تكون مرتبطة بالقيادة في أعلي الهرم الإداري في الدول، وتختص أكثر بعمليات التغيير الشامل والتطوير وإجراء الإصلاحات.

* السياسات الحكومية: معنية بالخدمات "داخل الحكومة" فالكل وضع سياسات للأعمال والتوظيف والتدريب.

* السياسات العامة: معنية بالخدمات الموجهة للشرائح المختلفة، مثل: الخدمات الإسكانية والصحة والتعليم وما يعني بالمواطنين والمقيمين.

أما الإستراتيجيات فهي خطط منهجية تتضمن طرقًا وأساليب مبنية على فنون التخطيط، وتقوم على فن إدارة العمليات بشكل منظم وشامل ومتكامل، فما تم توجيه الموارد البشرية والمالية ضمن الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف قصيرة

أو متوسطة أو طويلة المدى أو حل مشكلات معينة، وتصل الإستراتيجيات في محصلتها النهائية لتنفيذ أهداف السياسات التي تشكل منطلقًا لها.

وفيما يتصل بالإطار الزمنى للإستراتيجيات، فإن قصيرة المدى تسمى خطة، في حين توصف طويلة الأمد بالإستراتيجية.

2/1 التعريف بماهية السياسة الوطنية للمعلومات وعناصرها وأهدافها والمبادئ الموجهة لصياغتها:

1/2/1 تعريف السياسة الوطنية للمعلومات:

أظهرت مراجعة أبرز الدراسات الصادرة في الموضوع باللغتين العربية والإنجليزية تعدد تعريفات سياسة المعلومات Information Policy وعدم وجود تعريف واحد مقبول أو موحد لها (Basri, Yusef, Zin, 2012; Basri, 2014; Nalumaga, 2019)، بل وهناك من رأى أن سياسة المعلومات قد تبدو أكثر صعوبة عند محاولة تعريفها (Case, 2010: 8).

ووفقًا لمونتفيلوف (In: Yahaya, Ejigbo, Oladokum, 2019: 167) فإن "سياسة المعلومات تقدم التوجيه لتصميم إستراتيجية وبرنامج لتنمية مصادر المعلومات ونظمها وخدماتها، وهذه السياسة هي عبارة عن مجموعة من السياسات الأخرى، وقد يتم إعدادها على المستوى المؤسسي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وفي المعنى العريض فإن سياسة المعلومات هي مجموعة القواعد الرسمية أو غير الرسمية، التي تحدد بشكل مباشر شكل تدفق المعلومات".

وهناك تعريف آخر يتفق مع هذا التعريف، وهو أن السياسة الوطنية للمعلومات هي مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات، بما يخدم الأهداف العامة للتنمية (مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات: 1).

والتعريف الكلاسيكي الضيق لسياسة المعلومات هو كما ذكره بارمان

(Barman"In: Basri, 2014: 4) والذي يركز على قضايا محددة مثل الوصول إلى المعلومات الحكومية. أما التعريف الأشمل لسياسة المعلومات فقد ذكره سولير (Soler In: Basri, 2014: 4) بأن سياسة المعلومات لا يمكن فصلها عن المجالات الأخرى مثل: التعليم، وثقافة العلوم والتكنولوجيا، وشفافية الإدارة العامة، وتقنية المعلومات، والصحة.

2/2/1 عناصر السياسة الوطنية للمعلومات:

تؤكد عناصر السياسة الوطنية للمعلومات على قيمة المعلومات، وعلى الإطار القانوني والتنظيمي لترويجها وإدارتها، والسياسة المتعلقة بالبنية التحتية للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات. وتعتبر الجوانب الثقافية والعامل الإنساني عناصر هامة في سياسة المعلومات الوطنية، بالإضافة إلى أهمية التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد (مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات: 1).

3/2/1 أهداف السياسة الوطنية للمعلومات:

حددت مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات الأهداف الثلاثة للسياسة الوطنية للمعلومات:

1 - التأكيد على أهمية المعلومات واعتبارها موردًا وطنيًا.

2 - الاستغلال الأمثل والفعّال للموارد المعلوماتية، للمساهمة في التنمية الوطنية.

3 - توظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية.

4/2/1 المبادئ الموجهة لصياغة السياسات الوطنية للمعلومات في العالم العربي:

حدد أعراب (2004: 174-180) عشرة مبادئ هامة في هذا الصدد:

1 - رفع مستوى التربية والتعليم.

2 - المعلومات أداة ومورد أساسي للتنمية.

3 - تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام.

4 - الاستفادة من تجارب الآخرين.

5 - التكتل الإقليمي (التكتل العربي في مجال المعلومات).

6 - التحكم في البرمجة والتخطيط والمتابعة.

7 - تحسيس المهنيين وأصحاب القرار بضرورة السياسة الوطنية للمعلومات.

8 - تشجيع استثمار القطاع الخاص.

9 - التحكم في وسائل الاتصال.

10 - الانسجام مع المجتمع العالمي للمعلومات.

وقد أكد أعراب (2004: 181) على أن السياسات الوطنية للمعلومات هي إفراز لمرحلة جديدة في تاريخ البشرية، تعتمد على المعلومات كمورد أساسي لخدمة التنمية بمفهومها الشامل، وهي السبيل للسعي نحو تحقيق مجتمع المعلومات بالنسبة لجميع شعوب العالم، دون التمييز في ذلك بين الدول الكبيرة والصغيرة، والغنية والفقيرة.

3/1 مراجعة الإنتاج الفكري:

نظرًا لتعدد أبعاد موضوع الدراسة المتصل بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات، والسياسات والإستراتيجيات الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات ICTs ولأهميته القصوى في العصر الحالي، فقد أظهرت مراجعة الإنتاج الفكري الناتج عن البحث فى شبكة الإنترنت وبعض قواعد البيانات العالمية (محرك البحث الشهير Google، وقواعد البيانات EBSCO, ProQuest، والمنظومة ALMANDUMAH) عن وجود دراسات منهجية متعددة سواءً على المستوى اللغوى (اللغة العربية، واللغة الإنجليزية)، أو المستوى الجغرافي (الوطني، والإقليمى، والدولي).

ويوضح الجدول رقم (2) عدد التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات، في بعض قواعد البيانات العربية التي تم البحث فيها، وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - بلغ مجموع عدد التسجيلات الببليوجرافية المتصلة بعناصر البحث، الواردة في الجدول باللغتين العربية والإنجليزية في قواعد البيانات المذكورة، وتواريخ البحث الواردة في الجدول عن وجود 53 تسجيلة ببلبوجرافية.

2 - أسفر ناتج البحث بالعنوان عن "السياسة الوطنية للمعلومات" في قواعد البيانات الواردة في الجدول، وفي تواريخ البحث المذكورة بالجدول عن ورود 17 تسجيلة ببليوجرافية فقط في قاعدة الهادي، و16 تسجيلة ببليوجرافية فقط في قاعدة المنظومة. في حين أسفر ناتج البحث بالموضوع عن عنصر البحث المذكور عن ورود 10 تسجيلات ببليوجرافية فقط في قاعدة المنظومة، وأسفر ناتج البحث في الأبحاث العلمية في قاعدة AskZad عن ذات العنصر عن وورود 7 تسجيلات ببليوجرافية فقط.

3 - أسفر ناتج البحث بالعنوان عن "national information policy" في قواعد البيانات الواردة في الجدول، وفي تواريخ البحث المذكورة بالجدول عن وجود 3 تسجيلات ببليوجرافية فقط في قاعدة المنظومة. وكذلك عدم وجود تسجيلات ببليوجرافية تتصل بعنصر البحث المذكور سواء بالعنوان، أو الموضوع، أو الكلمات المفتاحية في قواعد البيانات الأخرى الواردة في الجدول.

4 - أسفر ناتج البحث بجميع عناصر البحث الواردة في الجدول عن "الإستراتيجية الوطنية للمعلومات" أو "national information strategy" عن عدم وجود أية تسجيلات ببليوجرافية في جميع قواعد البيانات الواردة في الجدول.

جدول رقم (2)

عدد التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات في بعض قواعد البيانات العربية

مسلسل	عنصر البحث	اسم قاعدة البيانات	أسلوب البحث	عدد التسجيلات الببليوجرافية	تاريخ البحث
1	السياسة الوطنية للمعلومات	الهادي	بالعنوان	17	2023/11/19
2	السياسة الوطنية للمعلومات	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
3	السياسة الوطنية للمعلومات	المنظومة	بالعنوان	16	2023/12/4
4	السياسة الوطنية للمعلومات	المنظومة	بالموضوع	10	2023/12/4
5	السياسة الوطنية للمعلومات	AskZad	الأبحاث العلمية	7	2023/11/19
7	National Information Policy	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
8	National Information Policy	الهادي	بالواصفات (الكلمات المتاحة)	لا يوجد	2023/11/19
	National Information Policy	المنظومة	بالعنوان	3	2023/11/19
	National Information Policy	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/11/19

9	الإستراتيجية الوطنية للمعلومات	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
10	الإستراتيجية الوطنية للمعلومات	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
11	National Information Strategy	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
12	National Information Strategy	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
	National Information Strategy	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
	National Information Strategy	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/11/19
المجموع		53 تسجيلة			

ويوضح الجدول رقم (3) عدد التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات، في بعض قواعد البيانات العربية التي تم البحث فيها، وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - بلغ مجموع عدد التسجيلات الببليوجرافية المتصلة بعناصر البحث، الواردة في الجدول باللغتين العربية والإنجليزية في قواعد البيانات المذكورة، وتواريخ البحث الواردة في الجدول عن وجود 6 تسجيلات ببلبوجرافية فقط.

2 - أسفر ناتج البحث بعناصر البحث المذكورة بالجدول عن "السياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات" في قاعدتي البيانات الهادي والمنظومة، وفي تواريخ البحث المذكورة بالجدول عن عدم وجود تسجيلات ببليوجرافية.

في حين أسفر ناتج البحث عن "السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في قاعدتي البيانات المنظومة وAskZad عن ورود 6 تسجيلات ببليوجرافية فقط.

3 - أسفر ناتج البحث بجميع عناصر البحث الواردة في الجدول عن "national informayion and communication technologies policy" أو "national ICTs policy" عن عدم وجود أية تسجيلات ببليوجرافية في جميع قواعد البيانات الواردة في الجدول.

4 - أسفر ناتج البحث بجميع عناصر البحث الواردة في الجدول عن "الإستراتيجية الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات" أو"national information and communication technologies strategy" أو "national ICTs strategy" عن عدم وجود أية تسجيلات ببليوجرافية في جميع قواعد البيانات الواردة في الجدول.

جدول رقم (3)

عدد التسجيلات الببليوجرافية الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات في بعض قواعد البيانات العربية

مسلسل	عنصر البحث	اسم قاعدة البيانات	أسلوب البحث	عدد التسجيلات الببليوجرافية	تاريخ البحث
1	السياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
2	السياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
3	السياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/12/4
4	السياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/12/4
5	السياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	المنظومة	جميع الحقول	لا يوجد	2023/12/4
6	السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/12/4
7	السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المنظومة	الموضوع	لا يوجد	2023/12/4
8	السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المنظومة	جميع الحقول	4	2023/12/4

9	السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	AskZad	الأبحاث العلمية	2	2023/11/19
10	National Information and Communication Technologies Policy	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
11	National Information and Communication Technologies Policy	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
12	National Information and Communication Technologies Policy	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
13	National Information and Communication Technologies Policy	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/11/19
14	National ICTs policy	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
15	National ICTs policy	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
16	National ICTs policy	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
17	National ICTs policy	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/11/19
18	الإستراتيجية الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
19	الإستراتيجية الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19

20	الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
21	الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
22	National Information and Communication Technologies Strategy	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
23	National Information and Communication Technologies Strategy	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
24	National Information and Communication Technologies Strategy	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
25	National Information and Communication Technologies Strategy	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/11/19
26	National ICTs Strategy	الهادي	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
27	National ICTs Strategy	الهادي	بالواصفات (الكلمات المفتاحية)	لا يوجد	2023/11/19
28	National ICTs Strategy	المنظومة	بالعنوان	لا يوجد	2023/11/19
29	National ICTs Strategy	المنظومة	بالموضوع	لا يوجد	2023/11/19
	المجموع			6 تسجيلات	

وقد أظهر ناتج عملية البحث وجود اثنين وأربعين دراسة باللغتين العربية والإنجليزية تتصل بموضوع الدراسة، يمكن تناولها على النحو الآتى:

أولًا: الدراسات العربية:

أظهرت الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة والصادرة باللغة العربية (30 دراسة) الاهتمام البالغ بها، سواءً على مستوى الدول العربية الصادرة عنها، أو الموضوعات أو القضايا المتصلة بموضوع الدراسة. وقد تم تقسيم هذه الدراسات العربية على النحو الآتى:

1- دراسات عربية تناولت السياسات الوطنية للمعلومات في مناطق/ دول معينة:

ضمت هذه الفئة إحدى عشرة دراسة عربية، خمس دراسات منها أعدت عن السياسة الوطنية في مصر (حنفي؛ حسن، 2002؛ وربيع، 2002؛ داود، 2020؛ غنيم، 2002)، ودراسة واحدة أعدت عن السياسة الوطنية في العالم العربى (أعراب، 2004)، ودراسة واحدة أعدت عن السياسة الوطنية فى ليبيا (بيزان، 2004)، وسياسة واحدة أعدت عن السياسة الوطنية في الجزائر (معمر، 2013)، وسياسة واحدة أعدت عن السياسة الوطنية في اليمن (فضيل)، وسياسة واحدة أعدت عن السياسة الوطنية في الأردن (يونس، 1999) وأخيرًا سياسة واحدة أعدت عن السياسة الوطنية فى السعودية (الجبري، 2005).

وقد أظهرت هذه الدراسات العربية أنه على الرغم من اهتمام هذه الدول العربية بالسياسة الوطنية للمعلومات ودورها الهام فى إرساء مجتمع المعلومات، إلا أنها غير موجودة في النسبة الغالبة من هذه الدول. ففى مصر كانت دراسة حنفي (حنفي: 2، 18) التى هدفت إلى التعرف على واقع السياسة الوطنية فى مصر، وانتهت إلى عدم وجود سياسة وطنية للمعلومات فى مصر، تكون مهمتها وضع وإقرار التشريعات وإستراتيجيات التنفيذ، وضمان انسياب وتدفق المعلومات

داخل البلاد وخارجها، وكذلك ما أكدته دراسة حسن (2002: 397) والتى هدفت إلى التعرف على الوضع الحالي لقطاع المعلومات فى مصر، والتي خلصت إلى نتيجة مفادها غياب سياسة وطنية للمعلومات فى مصر، وبالإضافة إلى ما انتهى إليه تقريران عن وقائع المائدة المستديرة حول السياسة الوطنية للمعلومات في مصر (ربيع، 2002: 328-327؛ غنيم، 2002) والتي عقدها المجلس الأعلى للثقافة بمصر. ولعل من أبرز التوصيات الواردة في هذين التقريرين إنشاء لجنة وطنية عُليا للمعلومات في مصر، وذلك للتخطيط والتنسيق بين مؤسسات إنتاج المعلومات، ومؤسسات جمع وتنظيم وتيسير الإفادة من المعلومات، وتكليف لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة بوضع المخطط العام لمشروع النظام الوطني للمعلومات في مصر. وأخيرًا وضعت دراسة داود (2020: 86) تصورًا مقترحًا لبناء سياسة وطنية للمعلومات، غطى كافة جوانب هذه السياسة المقترحة، وذلك للدفع بالتنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

وفي ليبيا كانت دراسة بيزان (2004: 56) عن التخطيط للبنية الأساسية لمجتمع المعلومات بالجماهيرية الليبية، والتى هدفت إلى التخطيط لوضع سياسة وطنية للمعلومات في الجماهيرية، بما يؤكد عدم وجود هذه السياسة.

وفي الجزائر هدفت دراسة معمر (2013: 32، 47) إلى إبراز أهمية السياسة الوطنية للمعلومات، من خلال التطرق إلى أهم المكونات والمبادئ الضرورية لإرسائها. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود نقائص عديدة جعلت المكتبات مجتمع الدراسة في وضعية لا تسمح بأن تكون طرفًا فعالًا فى إرساء السياسة الوطنية للمعلومات في الجزائر.

وفي اليمن كانت دراسة فضيل (1، 18) عن السياسة الوطنية للمعلومات في الجمهورية اليمنية وأثرها على التنمية، والتي هدفت إلى إبراز ضرورة صياغة سياسة وطنية معلوماتية، وأهميتها في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت من أبرز توصيات هذه الدراسة الإسراع في صياغة سياسة

وطنية معلوماتية تنسجم مع أهداف عملية التنمية وأولوياتها، وإصدار التشريعات واللوائح المنظمة في هذا الصدد.

وفي الأردن كانت دراسة يونس (1999: 376 - 377) التي تناولت العديد من الأمور ذات الاهتمام والأثر البالغ في صياغة السياسة الوطنية للمعلومات في الأردن، وخاصة تلك المتصلة بالقوى البشرية والمستفيدين، ونظم الاتصالات، ومتطلبات النشر والتوزيع والإنتاج، ومجالات التعاون واستخدامات التكنولوجيا، وروابط الاتصال الآلية.

وفي السعودية كانت دراسة الجبري والسعدون (2005: 11) عن السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة العربية السعودية بين الطموحات والتحديات، والتي أكدت على أن اهتمام المملكة بوضع سياسة وطنية للمعلومات يعود إلى الخطة الخامسة من خطط التنمية، والتي اشتملت على الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية. وتم التأكيد على ذلك في الخطة السادسة، والتي دعت إلى إعداد خطة وطنية شاملة وبعيدة المدى للعلوم والتقنية، ثم جاءت خطة التنمية السابعة للتأكيد على ذلك الأمر مجددًا.

أما على مستوى العالم العربي، فقد كانت هناك دراسة أعراب (2004: 171: 181) المعنونة "نحو سياسات وطنية للمعلومات في العالم العربي"، والتي تناولت هذه السياسات الوطنية بين النظرية والتطبيق، وأوضحت أهم المبادئ الموجهة لصياغة السياسات الوطنية للمعلومات في العالم العربي (10 مبادئ هامة).

2 - دراسات عربية تناولت الخطط والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات فى دول معينة:

ضمت هذه الفئة ثلاث دراسات عربية، الأولى منها أعدت عن السعودية (محمد، 2017)، والثانية منها أعدت عن اليمن (اليمن، المركز الوطني للمعلومات)، والثالثة والأخيرة أعدت عن الجزائر (قموح، 2012).

أظهرت الدراستان الأولى والثانية (محمد، 2017؛ اليمن. المركز الوطنى للمعلومات) وجود خطط وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنيات المعلومات والاتصالات والمعرفة، وإن كانت الدراسة الأولى قد تناولت بالتحليل المنهجي ثلاث خطط وإستراتيجيات وطنية تتصل بالتقنية، والمعلومات، والمعرفة في المملكة العربية السعودية، في مقابل إستراتيجية وطنية واحدة للمعلومات فى دولة اليمن. أما بالنسبة للجزائر، (قموح، 2012) فقد أظهرت الدراسة المتصلة بها عدم وجود تدوين لسياسة وطنية للمعلومات فى هذه الدولة.

وقد هدفت دراسة السعودية (محمد، 2017: 11) إلى اختبار مدى صحة فرضية وجود تكامل بين الخطط والإستراتيجيات الثلاث التى تتناول التقنية والمعلومات والمعرفة على مستوى المملكة العربية السعودية، وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود نقاط تلاقي وتكامل بين هذه الخطط الثلاث، بما يؤكد تحقق صحة فرضية الدراسة (محمد، 2017: 36).

وورد في دراسة اليمن (المركز الوطني للمعلومات) مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات الذي تضمن مفهوم الإستراتيجية، والتحضير للمشروع، وأهدافه ومزاياه، ومراحل تنفيذ المشروع على خمس مراحل.

أما بالنسبة لدراسة الجزائر (قموح، 2012: 1، 18) فقد هدفت إلى التعريف بدور البنية الأساسية الوطنية للمعلومات في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة. وقد أظهرت هذه الدراسة أن الوضع الراهن لقطاع المعلومات لا يسمح بأي حال من الأحوال ببناء مجتمع المعرفة؛ وذلك بسبب غياب التخطيط الوطني لقطاع المعلومات، وعدم وجود تدوين لسياسة وطنية للمعلومات، وضعف البنية الأساسية للاتصالات، وضعف الاستعداد لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

3 - دراسات عربية تناولت التخطيط لمجتمع المعلومات ودور السياسة الوطنية فيه:

ضمت هذه الفئة ثلاث دراسات عربية، الأولى منها: تناولت "مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات"، ودور السياسة الوطنية للمعلومات في إرساء هذا المجتمع، والثانية منها أعدت عن الجزائر (قموح، 2010)، والثالثة والأخيرة (محي الدين، 2007) ركزت على أهمية السياسات الوطنية للمعلومات في بناء مجتمع المعرفة.

وقد تناولت الورقة العلمية الأولى السياسة الوطنية للمعلومات وبيان دورها فى إرساء مجتمع المعلومات، حيث عرضت التعريف بهذه السياسة، وبيان عناصرها الأساسية، وتحديد أهدافها.

وتناولت الدراسة الثانية (قموح ، 2010: 6) أهمية التخطيط الوطني للمعلومات، ودوره في تطوير سياسة حكيمة وواقعية لقطاع المعلومات في الدولة ، حيث قدمت بعض المفاهيم والمكونات الأساسية لعملية التخطيط بالدولة.

أما الدراسة الثالثة والأخيرة في هذه الفئة، فقد كانت دراسة محي الدين (2007: 118) التي تناولت التعريف بسياسات المعلومات من حيث الأهداف، والنطاق المستخدم، وبالتالى القيم المطلوبة لتحقيقها.

4 - دراسات عربية تناولت مجتمع المعلومات وسماته في دول العالم العربي:

مثل هذه الفئة ثلاث دراسات عربية، الأولى منها (مادي، 2017) التي أعدت عن مجتمع المعلومات وآفاق المستقبل في الوطن العربي، والثانية منها (الغريفي، 2008) أعدت عن أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي، والثالثة والأخيرة منها (بيزان، 2004) أعدت عن التخطيط للبنية الأساسية لمجتمع المعلومات بالجماهيرية الليبية.

وقد تناولت الدراسة الأولى في هذه الفئة (مادي، 2017: 71) مجتمع المعلومات من حيث المفهوم والسمات والأهداف والنظرية، بالإضافة إلى المعايير وأطوار ومؤشرات وقياسات مجتمع المعلومات، والأخلاقيات والملامح الإيجابية والسلبية، والتحديات التي تواجه مجتمع المعلومات لكي يلحق بالدول المتقدمة في هذا المجال.

وهدفت الدراسة الثانية (الغريفي، 2008: 327) إلى التعرف على نظرية مجتمع المعلومات والواقع العربي المعلوماتي وسبل الارتقاء، والمجالات والمؤشرات الأساسية لبناء مجتمع المعلومات العربي، بالإضافة إلى الوقوف على الواقع الحقيقي للدول العربية في مجال الانتقال إلى المعلوماتية ومجتمعاتها.

وهدفت الدراسة الثالثة (بيزان، 2004: 56) إلى التخطيط لوضع سياسة وطنية للمعلومات، وبناء مجتمع المعلومات في الجماهيرية الليبية، من خلال تناول أهمية التخطيط لبناء مجتمع المعلومات، ثم عرض تجارب بعض الدول في التخطيط لإنشاء مجتمع المعلومات بها وهي: مصر، والسعودية، وتونس، ونيجيريا، وماليزيا.

5 - دراسات عربية تناولت المنظومة التشريعية لقطاع المعلومات:

مثل هذه الفئة دراسة عربية واحدة، أعدت عن الجزائر (شابونية، ونزار، 2011: 151، 162)، والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على مختلف المواد والقوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بقطاع المعلومات في الجزائر. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة هى وجود تشريعات خاصة بالمكتبة الوطنية الجزائرية فقط، وغياب النصوص القانونية المستجدة فيما يخص المكتبات العامة والبلدية بالجزائر.

6 - دراسات عربية تناولت السياسة الوطنية للمعلومات وعلاقتها بالمجالات الأخري:

ضمت هذه الفئة دراستان عربيتان، إحداهما أعدت عن السياسة الوطنية للمعلومات والأمن الفكري (ضليمي ، 2011)، والثانية أعدت عن السياسة الوطنية للمعلومات والسياسة الاقتصادية (يدو، وعثمان، 2011).

وقد هدفت الدراسة الأولى (ضليمى، 2011: 257، 315) في هذه الفئة إلى تحديد دور السياسة الوطنية للمعلومات في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في مدينة جدة. ومن أبرز توصيات هذه الدراسة ضرورة ربط السياسة الوطنية للمعلومات بسياسات الإعلام المتصلة بالإنتاج الفني والإعلاني والتوعوي، ووضع خطة مشتركة تستهدف ثقافة الشباب، وتثبيت هويتهم بما يتناسب مع دينهم وعاداتهم.

أما الدراسة الثانية والأخيرة (بدو، وعثمان، 2011: 125) فقد تناولت دور السياسة الوطنية للمعلومات في التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية، وانتهت إلى نتائج هامة فى هذا الصدد.

7 - إستراتيجيات تكنولوجيا (تقنيات) المعلومات والاتصالات:

ضمت هذه الفئة استراتيجيتين اثنتين، أولاهما على المستوى العالمي (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2013)، والثانية على مستوى العالم العربي (الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، 2015). وقد أصدرت الإستراتيجية الأولى المنظمة العالمية للملكية الفكرية تحت عنوان "إستراتيجية الويبو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في ديسمبر 2013. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية بعد الملخص تسعة مباحث وهي: المقدمة، وبيئة الملكية الفكرية، ودور الويبو في بيئة الملكية الفكرية، والاتجاهات الناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعناصر الرئيسة لإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالويبو،

وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الويبو، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات العمل الرئيسة الخاصة بالويبو، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الويبو وتدبير شؤونها، وأخيرًا دور كبير موظفي المعلومات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما الإستراتيجية الثانية فقد صدرت تحت عنوان: "مشروع الخطة الإستراتيجية للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (2015-2020)". وقد تضمنت هذه الإستراتيجية بعد التمهيد التعريفات، ومراحل إعداد الخطة، ومدخلات الخطة، والتعريف بالمشروع. واعتمدت الشبكة العربية في هذه الخطة الإستراتيجية سبعة أهداف رئيسة تتصل بأمن وسرية المعلومات وأمن الشبكات، وتحويل الاقتصاد العربي إلى اقتصاد رقمي، وجلب التقنيات الحديثة وتوطينها، وتطبيق الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة الموارد الوطنية، وتطوير المنهجية العامة لإعداد القيادات الإدارية العربية، وإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة، والسعي لجعل المناخ العملي في الدول العربية أكثر جاذبية للشركات العالمية الكبرى، وأخيرًا بلورة الرؤية المستقبلية وتطوير الخدمات والتطبيقات لمختلف التقنيات الحالية والمستقبلية.

8 - دراسات وإستراتيجيات التحول الرقمي:

ضمت هذه الفئة خمسة أعمال ، استراتيجية واحدة وأربع دراسات. فبالنسبة للدراسات أعدت منها ثلاث دراسات عن التحول الرقمي في مصر، ودراسة واحدة أخرى أعدت عن التحول الرقمي في الجزائر. أما بالنسبة للإستراتيجية فقد أعدها الاتحاد الأفريقي عن التحول الرقمي في أفريقيا.

ففي مصر كانت الدراسة الأولى عن التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية (إبراهيم، 2023: 135، 165) التي هدفت إلى تناول موضوع التحول الرقمي من حيث مفهومه وإستراتيجيته ومزاياه والسمات التي ينبغي توافرها عند التطبيق بشكل

عام، بالإضافة إلى تناول مشروع التحول الرقمي، وما تم التخطيط له، مع عرض الخطوات التنفيذية لهذا المشروع، وكذلك الدراسة التحليلية لثمار هذا التحول الرقمي وهي منصة مصر الرقمية. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن نقص المحتوى العربي على شبكة الإنترنت يعد أحد أهم التحديات القائمة في مواجهة تطبيق التحول الرقمي في مصر، وأن الافتقار إلى وجود جهة مسؤولة عن مشاريع التحول الرقمي في مصر من شأنه أن يؤدي إلى غياب الرؤية الشمولية في خطط الحكومة الرقمية.

والدراسة الثانية في هذه الفئة كانت عن منظومة التحول الرقمي في مصر في ضوء رؤية 2030 (رؤية، 2022)، التي تناولت مؤشرات التحول الرقمي والتحول الإستراتيجي للحكومة المصرية في مجال التحول الرقمي، كما ألقت هذه الدراسة الضوء على سياسات وفرص تعزيز التحول الرقمي في مصر. وقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة توصيات لعل من أبرزها التأكيد على تحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقميًا، من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية، وضرورة إنشاء وزارة متخصصة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، لتتولى مسؤولية هذا الملف، وتضطلع بمسؤولية التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة.

والدراسة الثالثة قي هذه الفئة كانت عن إستراتيجية التحول الرقمي في الدولة المصرية (الشيشي: 3، 18)، وقد تناولت معنى التحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وأبعاد هذا التحول الرقمي في إستراتيجية الدولة المصرية، ودور التحول الرقمي في التكامل المالي للدولة المصرية، وأهداف التحول الرقمي في الدولة المصرية، وعمليات التحول الرقمي في قطاعات الحكومة المختلفة، بالإضافة إلى تناول تحديات تنفيذ هذا التحول الرقمي، وسبل تعزيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدولة المصرية. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن تقدم التحول الرقمي يركز على إنشاء نظام الاتصالات الرقمية، وضمان الحفاظ عليه

والقدرة على الوصول إليه، وتعزيز كفاءة تشغيله، فضلًا عن ملاءمة تكلفته على الوحدات الحكومية، وأن التحول الرقمي قد يكون مدخلًا لتهديد الأمن القومي للدولة المصرية، إذا ما تم اختراق قواعد البيانات للقطاعات الحكومية المختلفة.

وأوضح العمل الرابع في هذه الفئة وهو مقالة عن التحول الرقمي في الجزائر (دويب، 2023: 1) أنه على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على طرح مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، إلا أن هذا البرنامج لا يزال يسير بوتيرة بطيئة، ويواجه عراقيل حسب ما كشفه المتخصصون. وأن من أبرز المعوقات التي تحول دون التحول الرقمي في الجزائر وجود مقاومة كبيرة ضد التغيير، حيث يعتبر الكثيرون أن التكنولوجيا الرقمية تُمثل تهديدًا لأمنهم واستقرارهم. بالإضافة إلى أن تجسيد التحول الرقمي بمتطلباته التطبيقية المختلفة يحتاج إلى وجود الإستراتيجية، والثقافة التنظيمية، والموارد البشرية، والوقت اللازم.

أما العمل الخامس (الأخير) في هذه الفئة فقد صدر تحت عنوان مشروع إستراتيجية التحول الرقمي (2020-2030) (الاتحاد الأفريقي: 61)، وقد تضمنت وثيقة هذا المشروع بعد المقدمة الرؤية والأهداف، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على مستوى القارة الأفريقية، وتطوير نقاط القوة ومعالجة مواطن الضعف، والاستجابة للفرص وإدارة التهديدات، والإطار المفاهيمي، والركائز التأسيسية، والقطاعات الحاسمة لدفع التحول الرقمي، والموضوعات الشاملة، وأخيرًا أدوات التمكين الإسترايجية. وقد تضمنت هذه الوثيقة عشرين هدفًا إستراتيجيًا محددًا لهذه الإستراتيجية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

أظهرت الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة والصادرة باللغة الإنجليزية (12 دراسة) أن هناك اهتمامًا دوليًا بها، سواءً على مستوى الدول المتقدمة والنامية الصادرة عنها، أو الموضوعات أو القضايا المتصلة بموضوع الدراسة، وقد تم تقسيم هذه الدراسات الأجنبية على النحو الآتى:

1 - دراسات أجنبية تناولت السياسات الوطنية للمعلومات في مناطق / دول معينة:

ضمت هذه الفئة خمس دراسات أجنبية، الأولى منها أعدت عن السياسة الوطنية للمعلومات فى الولايات المتحدة (Case, 2010)، والثانية منها أعدت عن المملكة المتحدة، وفنلندا، والاتحاد الأوروبي، وكندا (Karppinen, 2006)، والثالثة منها أعدت عن ماليزيا (Basri; Yusof; Zin, 2012)، والرابعة منها أعدت عن نيجيريا، (Yahaya; Ejigbo; Oladokun, 2019)، أما الدراسة الخامسة (الأخيرة) في هذه الفئة فقد أعدت عن أوغندا (Nalumaga, 2019).

وقد أظهرت الدراسات الأجنبية في هذه الفئة وجود سياسات معلومات وطنية متعددة في دول العالم المتقدم، كما هو الحال في الولايات المتحدة (Case, 2010)، والمملكة المتحدة، وفنلندا، والاتحاد الأوروبي، وكندا (Karppinen, 2006)، فى حين أظهرت هذه الدراسات عدم وجود سياسات وطنية للمعلومات في الدول النامية الثلاث الأخرى وهى: ماليزيا (Basri; Yusof; Zin, 2012)، ونيجيريا (Yahaya; Ejigbo; Oladokun,2019)، وأوغندا (Nalumaga, 2019).

وقد قدمت دراسة الولايات المتحدة (Case, 2010: 12) إطار عمل لسياسات المعلومات، مع نماذج من السياسات الوطنية في الولايات المتحدة. وقد أظهرت هذه الدراسة وجود سياسات متعددة للمعلومات، قد تتعارض أحيانًا مع بعضها البعض، نظرًا لوجود كيانات مختلفة ومتعددة شاركت في إعداد هذه السياسات.

وتناولت دراسة المملكة المتحدة، وفنلندا، والاتحاد الأوروبي، وكندا (Karppinen, 2006: 13-20) سياسات المعلومات الوطنية وإصداراتها المتعددة التي صدرت في هذه الدول، وأظهرت دورها فى تحسين خدمات المكتبات العامة في هذه الدول.

وحاولت دراسة ماليزيا (Basri, Yusof, 2012: 318, 325) إلقاء الضوء على دور

المكتبات في ماليزيا، فيما يتصل بإعداد سياسة المعلومات وتطويرها للدولة، أو كما تسمى بالسياسة الوطنية للمعلومات. وقد أظهرت هذه الدراسة عدم وجود سياسة واضحة للمعلومات فى ماليزيا، وأنه لا يتم إشراك المكتبة في صياغة هذه السياسة، وقد أكدت هذه الدراسة على أن مجتمع المعلومات والمعرفة لا يمكن قيامه بدون وجود سياسة معلومات شاملة ومتكاملة.

وناقشت دراسة نيجيريا (Yahaya, 2012: 166) السياسة الوطنية للمعلومات الواجب توافرها في نيجريا. وناقشت أيضًا مفاهيم السياسة، وسياسة المعلومات، ومجتمع المعلومات، والسياسة الوطنية للمعلومات، وأهداف وملامح هذه السياسة، والتي يجب أن تعقبها سياسات أخرى في نيجيريا.

أما الدراسة الأخيرة في هذه الفئة فهي دراسة أوغندا (Nalumaga, 2019: 1, 3) فقد تناولت سياسات المكتبات والمعلومات الوطنية في أوغندا، تلك التى تدعم أغراض التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وقد أظهرت هذه الدراسة عدم وجود سياسة مكتبات أو معلومات منفردة في أوغندا، ولكن توجد مجموعة من بنود السياسة والقوانين التى تؤثر في الوصول إلى المعلومات واستخدامها. ومن السياسات الأخري التي لازالت في مرحلة الصياغة سياسة البيانات المفتوحة، وسياسة تقنية المعلومات والاتصالات، وسياسة خدمات إدارة المعلومات الوطنية.

2 - دراسات أجنبية تناولت السياسة الوطنية لتقنية المعلومات فى مناطق/ دول معينة

مثل هذه الفئة من الدراسات الأجنبية دراسة واحدة هى التى أعدت عن الهنـــد (NPII, 2012). وقد تناولت السياسة الوطنية لتقنية المعلومات فى الهند في عام 2012، وناقشت رؤية هذه السياسة، ورسالتها، وأهدافها، والإستراتيجيات الخاصة بها، والتى تضمنت تسع إستراتيجيات محددة.

3 - دراسات أجنبية تناولت السياسة الوطنية للمعلومات وعلاقتها بالمجالات الأخري:

مثل هذه الفئة من الدراسات الأجنبية دراسة واحدة هى دراسة (Munir; Oppenheim, 2002: 467) والتي هدفت إلى مراجعة التطورات الحديثة فى ثلاثة مجالات رئيسية تشريعية وقانونية تؤثر فى سياسات المعلومات الوطنية، وهي حق النسخ Copyright، وحرية المعلومات Freedom of Information، وحماية البيانات Data Protection.

4 - دراسات أجنبية تناولت مجتمع المعلومات وسماته في دول العالم العربي:

مثل هذه الفئة أربع دراسات أجنبية، الأولى منها (ESCWA, 2007) أعدت عن السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في سوريا، والثانية منها (ESCWA, 2007) أعدت عن السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في فلسطين، والثالثة منها (ESCWA, 2005) أعدت عن السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في لبنان، في حين أعدت الدراسة الرابعة (الأخيرة) (ESCWA,2007) عن السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في الأردن.

وقد تناولت الدراسة الأولى (ESCWA, 2007: 18) السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في سوريا، وقد غطت 12 مبحثًا وهي: دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقوانين والتشريعات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنوع الثقافي والهوية، ووسائل الإعلام، والتعاون الدولي والإقليمي، والأهداف الإنمائية للألفية، وأخيرًا القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).

وتناولت الدراسة الثانية (ESCWA, 2007: 15) السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في فلسطين، وقد غطت عشرة مباحث وهي: السياسات والإستراتيجيات، والأطر القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات في المؤسسات الحكومية، والتطبيقات في التعليم، والتطبيقات في التجارة والأعمال، والتطبيقات في الرعاية الصحية، وأخيرًا المحتوى العربي الرقمي.

وتناولت الدراسة الثالثة (ESCWA, 2005: 11) السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في لبنان، وقد غطت عشرة مباحث وهي: السياسات والإستراتيجيات، والأطر القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات في المؤسسات الحكومية، والتطبيقات في التعليم، والتطبيقات في التجارة والأعمال، والتطبيقات في الرعاية الصحية، وأخيرًا المحتوى العربي الرقمي.

وتناولت الدراسة الرابعة والأخيرة في هذه الفئة (ESCWA, 2007: 18) السمات الوطنية لمجتمع المعلومات في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد غطت 12 مبحثًا وهي: دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقوانين والتشريعات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنوع الثقافي والهوية، ووسائل الإعلام، والتعاون الدولي والإقليمي، والأهداف الإنمائية للألفية، وأخيرًا القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).

5 - دراسات أجنبية تناولت اقتصاد المعرفة والتنافسية:

مثلت هذه الفئة من الدراسات الأجنبية دراسة هامة أعدت عن اقتصاد المعرفة والتنافسية في المملكة العربية السعودية (Benmbarek, 2019: 341) ، والتي هدفت إلى تأثير انخراط المملكة في اقتصاد المعرفة (وفقًا للخطط والسياسات المتصلة بالتعليم والتدريب والبحث العلمي، والبنية التحتية)، واعتمادًا على التنافسية الاقتصادية للمملكة، من بين عينة من الدول القابلة للمقارنة. وقد استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية المتصلة بتطوير اقتصاد المعرفة، والمؤثرة في مستوى التنافسية.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أنه يجب على المملكة تحسين التطوير المؤسسي، وقدرات البنية التحتية للمعرفة والإبداع.

وعلى ضوء كل ما سبق ذكره من دراسات عربية وأجنبية أظهرت واقع السياسة الوطنية للمعلومات والسياسة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات في الدول المتقدمة والنامية، والذى كان أفضل حالًا بالطبع في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، إدراكًا من هذه الدول المتقدمة بأهمية هذه السياسات الوطنية فى إرساء مجتمع المعلومات ودعمه، ولتوافر إمكانات البنية التحتية الأساسية فيها، المتصلة بالمعلومات وتقنياتها والتشريعات والقوانين المتصلة بها، وإن كان الوضع في هذه الدول قد تمثل فى وجود العديد من السياسات والإستراتيجيات للمعلومات وتقنياتها؛ نظرًا لتوظيف التقنية في المجال من ناحية، والتطورات السريعة المتلاحقة بها من ناحية أخرى الأمر الذى أدي إلى تداخل هذه السياسات والإستراتيجيات، وتعارضها مع بعضها البعض في بعض الدول الأجنبية، وتكاملها في دول أخرى.

أما على مستوى الدول النامية، فعلى الرغم من اهتمام هذه الدول ومنذ ما يزيد على عشرين عامًا بموضوع الدراسة "السياسة الوطنية للمعلومات"، وذلك وفقًا لما

أظهرته مراجعة الدراسات السابقة المتصلة بها، وعرض أبرز نتائجها وتوصياتها، إلا أن الواقع الفعلي بها - كما أظهرته هذه الدراسات السابقة- هو عدم وجود سياسات وطنية للمعلومات وتقنياتها في النسبة الغالبة من هذه الدول، لضعف البنيات الأساسية بها، المتصلة بالمعلومات والاتصالات والقوانين والتشريعات الخاصة بها، وغيرها من العوامل والمقومات الأساسية اللازمة لها. وبالطبع الوضع كان أفضل حالًا بالنسبة للدول الآسيوية عنه في الدول الأفريقية، والتي أظهرت وجود عدد من السياسات والخطط والإستراتيجيات الوطنية فيها، والمتصلة بشتى مجالات المعلومات وتقنياتها.

ويأتى الكتاب الحالي لكي يستكمل الجهود الواردة فى الدراسات المنهجية السابقة، من خلال تركيزه بالدراسة التحليلية المقارنة على السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية، كدول جديرة بالدراسة، قطعت شوطًا كبيرًا في التقدم العلمي والتكنولوجي يتفاوت فيما بينها، وخاصة فيما يتصل بموضوع الدراسة، لتوافر البنية التحتية المؤسسية والتكنولوجية في بعضها، فضلًا عن تقاربها في البيئة الثقافية والتعليمية، في حين تعاني بعض الدول الأخرى وخاصة الأفريقية من وجود قصور في البنى التحتية الخاصة وخاصة المتصلة بتقنيات المعلومات والاتصالات وتجهيزاتها، وغيرها من وجود ضعف في الموارد المادية والبشرية الخاصة بها، الأمر الذي يتوقع منه انعكاس ما سبق على سياساتها وإستراتيجياتها المتصلة بمجالات المعلومات وتقنياتها، سواءً من حيث الإعداد أو التطبيق.

الفصل الثاني

السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية

1/2 مدى وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية:

يوضح الجدول رقم (4) السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية مجتمع الدراسة المتاحة على الويب والهيئات المسؤولة عنها؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك واحدًا وأربعين سياسة وإستراتيجية وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية مجتمع الدراسة متاحة على الويب، وأن جميع هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية معنية بالمعلومات وتقنياتها، عدا إستراتيجية وطنية واحدة معنية بتطوير قطاع المكتبات في المملكة العربية السعودية، لم يوجد غيرها سياسات وإستراتيجيات وطنية أخرى متاحة على الويب تتصل بتطوير المكتبات في الدول العربية الآسيوية الأخرى.

2 - لا توجد سياسة وطنية واحدة متاحة على الويب تحت مسمى "السياسة الوطنية للمعلومات" في جميع الدول مجتمع الدراسة، ولكن ما ورد في هذا الجدول من سياسات وإستراتيجيات وطنية (41 سياسة وإستراتيجية) تمثل جميعها المجالات المختلفة للمعلومات وتقنياتها، عدا إستراتيجية وطنية واحدة تخص تطوير قطاع المكتبات في المملكة العربية السعودية، وإستراتيجية وطنية واحدة تخص المعلومات في الجمهورية اليمنية.

3 - أن ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الواحدة والأربعين (18 سياسة وإستراتيجية وطنية بنسبة مئوية قدرها 43.90 %) قد نشرت في السنوات من 2020 إلى 2023، وأن سبع عشرة سياسة وإستراتيجية من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية بنسبة مئوية قدرها 41.46% قد نشرت بدون تاريخ، في حين أن هناك ست سياسات وإستراتيجيات وطنية

بنسبة مئوية قدرها 14.63 % قد نشرت في السنوات من 2011 إلى 2019. ويعني ذلك أن ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها قد اتسمت بالحداثة لنشرها في السنوات الخمس الأخيرة.

جدول رقم (4)

السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية المتاحة على الويب والهيئات المسؤولة عنها

مسلسل	اسم السياسة/ الإستراتيجية	تاريخ الإصدار	المجال الموضوعي	اسم الهيئة	اسم الدولة
1	سياسة حرية المعلومات		حرية المعلومات	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	السعودية
2	الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية (2022-2025)	2021	الحكومة الرقمية	هيئة الحكومة الرقمية DGA	السعودية
3	سياسات حوكمة البيانات الوطنية الإصدار الثاني	2021	حوكمة البيانات	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي مكتب إدارة البيانات الوطنية	السعودية
4	إستراتيجية تطوير قطاع المكتبات في المملكة	مايو 2021	تطوير المكتبات	وزارة الثقافة هيئة المكتبات	السعودية

5	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	ديسمبر 2020	الأمن السيبراني	الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	السعودية
6	إستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2023	2023	الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	السعودية
7	سياسات الأمن الرقمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	مايو 2019	الأمن الرقمي	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	السعودية
8	الإستراتيجية الوطنية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (غير متاح الوصول إليها على الويب)		الاتصالات وتقنية المعلومات	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت
9	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت 2017-2020 الإصدار الأول	2017	الأمن السيبراني	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت
10	لائحة حماية خصوصية البيانات الإصدار V1.8		حماية البيانات	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت

11	إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2025	2022	الحكومة الرقمية	البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
12	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني		الأمن السيبراني	هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية	الإمارات
13	سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0		إدارة البيانات	مركز الأنظمة الإلكترونية والمعلومات	الإمارات
14	Qatar's National ICT Plan 2015	2011	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		قطر
15	سياسة المشاركة الإلكترونية النسخة 1.0.2	أبريل 2015	المشاركة الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر
16	إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020		الحكومة الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر
17	سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0.1	أبريل 2015	إدارة البيانات	وزارة المواصلات والاتصالات	قطر

18	إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي		الذكاء الاصطناعي	معهد قطر لبحوث الحوسبة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر
19	سياسة البيانات المفتوحة الإصدار 1.3	يناير 2023	البيانات المفتوحة	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	البحرين
20	إستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي 2026-2022		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي	مركز الاتصال الوطني	البحرين
21	سياسات الحكومة الرقمية	يوليو 2021	الحكومة الرقمية	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	البحرين
22	سياسة المشاركة الإلكترونية في مملكة البحرين	يوليو 2021	المشاركة الإلكترونية	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	البحرين
23	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني		الأمن السيبراني	المركز الوطني للأمن السيبراني	البحرين

24	إستراتيجية عُمان الرقمية (غير مسموح الوصول لها على الويب)	مارس 2023	الحكومة الرقمية	هيئة تقنية المعلومات	عُمان
25	سياسة البيانات الحكومية المفتوحة	مارس 2023	البيانات المفتوحة	هيئة تقنية المعلومات	عُمان
26	السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي	2022	النفاذ الرقمي	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	عُمان
27	الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2021-2023		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	فلسطين
28	السياسة العامة لأمن المعلومات في الوزارات والمؤسسات الحكومية		أمن المعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	فلسطين
29	الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2021-2025	2021	التحول الرقمي	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الأردن

30	سياسة البيانات الحكومية المفتوحة		البيانات المفتوحة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأردن
31	سياسة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2021	استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الأردن
32	السياسات العامة لأمن المعلومات في الجهات الحكومية	2021	أمن المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	اليمن
33	مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات		المعلومات	رئاسة الجمهورية المركز الوطني للمعلومات	اليمن
34	The National e Strategy for Lebanon : Document 4 The ICT policies and the Seven Initiatives	أكتوبر 2023	تقنية المعلومات والاتصالات	مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري	لبنان
35	التحول الرقمي في لبنان: الإستراتيجية الوطنية 2020-2030	أيار 2022	التحول الرقمي	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	لبنان

36	الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني	2019	الأمن السيبراني	رئاسة مجلس الوزراء	لبنان
37	السياسة الوطنية لأمن المعلومات		أمن المعلومات	وزارة الاتصالات والتقانة الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة	سوريا
38	إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية	أغسطس 2021	التحول الرقمي	وزارة الاتصالات والتقانة	سوريا
39	إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي		الأمن السيبراني	مستشارية الأمن الوطني	العراق
40	Digital Transformation Strategy of the Kurdistan Regional Government		التحول الرقمي	حكومة إقليم كوردستان	العراق
41	إستراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030		التحول الرقمي	الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا	العراق

2/2 الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية:

أظهر الجدول رقم (4) تعدد الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة (30 هيئة)، وقد تراوح هذا العدد ما بين هيئة واحدة كحد أدنى (في الكويت وفلسطين)، وخمس هيئات كحد أقصى (في السعودية).

فعلى مستوى السعودية، أصدرت خمس هيئات (هيئة الحكومة الرقمية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي مكتب إدارة البيانات، ووزارة الثقافة هيئة المكتبات، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني) سبعة أعمال.

وعلى مستوى الكويت، أصدرت هيئة واحدة (الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات) ثلاثة أعمال.

وعلى مستوى الإمارات، أصدرت ثلاث هيئات (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات، وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، ومركز الأنظمة الإلكترونية والمعلومات) ثلاثة أعمال.

وعلى مستوى قطر، أصدرت ثلاث هيئات (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة المواصلات والاتصالات، ومعهد قطر لبحوث الحوسبة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات) خمسة أعمال.

وعلى مستوى البحرين، أصدرت ثلاث هيئات (هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ومركز الاتصال الوطني، والمركز الوطني للأمن السيبراني) خمسة أعمال.

وعلى مستوى عُمان، فقد أصدرت هيئتان (هيئة تقنية المعلومات، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات) ثلاثة أعمال.

وعلى مستوى فلسطين، أصدرت هيئة واحدة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) عملين اثنين.

وعلى مستوى الأردن، فقد أصدرت هيئتان (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) ثلاثة أعمال.

وعلى مستوى اليمن، فقد أصدرت هيئتان (رئاسة الجمهورية. المركز الوطني للمعلومات، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات) عملين اثنين.

وعلى مستوى لبنان، أصدرت ثلاث هيئات (مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ورئاسة مجلس الوزراء) ثلاثة أعمال.

وعلى مستوى سوريا، فقد أصدرت هيئتان (وزارة الاتصالات والتقانة. الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة، ووزارة الاتصالات والتقانة) عملين اثنين.

وعلى مستوى العراق، أصدرت ثلاث هيئات (مستشارية الأمن الوطني، وحكومة إقليم كوردستان، والهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا) ثلاثة أعمال.

في ضوء ما سبق ذكره يمكن القول إن ما ورد من سياسات وإستراتيجيات وطنية متعددة للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية، نظرًا لتعدد مجالات المعلومات وتقنياتها في العصر الحالي، فضلًا عن تعدد الهيئات الصادرة عنها، هي تتكامل بالطبع مع بعضها البعض، فضلًا عن أنها تعكس تنسيقًا وترتيبًا بين هذه الهيئات المتعددة في مجالات المعلومات وتقنياتها، لكي نؤدي كل هيئة منها دورها المحدد المنوط بها، نحو إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية المعنية بمجالاتها التخصصية.

3/2 محتوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية:

بتحليل محتوى هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية والمتاحة على الويب يتضح ما يلي:

1/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في المملكة العربية السعودية:

1/1/3/2 سياسة حرية المعلومات (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي: 69-70).

أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سياسة حرية المعلومات. وقد غطت هذه السياسة سبعة محاور رئيسة وهي: نطاق السياسة، والمبادئ الرئيسة لحرية المعلومات، وحقوق الأفراد بما يتعلق بالاطلاع على المعلومات العامة أو الحصول عليها، والتزامات الجهات العامة، والخطوات الرئيسة للاطلاع على المعلومات أو الحصول عليها، وأحكام عامة، وأخيرًا حرية المعلومات والبيانات المفتوحة.

وفيما يتصل بنطاق السياسة، فهي تنطبق على جميع طلبات الأفراد للاطلاع أو الحصول على المعلومات العامة -غير المحمية- التي تنتجها الجهات العامة مهما كان مصدرها أو شكلها أو طبيعتها، ويشمل ذلك السجلات الورقية، ورسائل البريد الإلكتروني، والمعلومات المخزنة على الحاسوب أو أشرطة الصوت أو الفيديو أو الخرائط أو الصور الفوتوغرافية أو المخطوطات أو الوثائق المكتوبة بخط اليد، أو أي شكل آخر من أشكال المعلومات المسجلة، ولا تنطبق هذه السياسة على المعلومات المحمية.

وقد تحددت المبادئ الرئيسة لحرية المعلومات في أربعة مبادئ، وهي:

1. **الشفافية:** للفرد الحق في معرفة المعلومات المتعلقة بأنشطة الجهات العامة تعزيزًا لمنظومة النزاهة والشفافية والمساءلة.
2. **الضرورة والتناسب:** أي قيود على طلب الاطلاع أو الحصول على المعلومات المحمية التي تتلقاها أو تنتجها أو تتعامل معها الجهات العامة، يجب أن تكون مسوغة بطريقة واضحة وصريحة.
3. **الأصل في المعلومات العامة الإفصاح:** لكل فرد الحق في الاطلاع على المعلومات العامة -غير المحمية- وليس بالضرورة أن يتمتع مقدم الطلب بحيثية معينة، أو باهتمام معين لهذه المعلومات ليتمكن من الحصول عليها، كما لا يتعرض لأي مساءلة قانونية متعلقة بهذا الحق.
4. **المساواة:** يتم التعامل مع جميع طلبات الاطلاع أو الحصول على المعلومات العامة على أساس المساواة، وعدم التمييز بين الأفراد.

2/1/3/2 الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية (2022-2025) المملكة العربية السعودية (السعودية. هيئة الحكومة الرقمية، 2021: 3-4، 8).

أصدرت هيئة الحكومة الرقمية DGA بالمملكة العربية السعودية الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية في عام 2021؛ وقد ارتبطت هذه الإستراتيجية بروابط قوية مع الإستراتيجيات الرقمية التي تتبناها المملكة، مستهدفة ما يلي:

- تسريع كفاءة الحكومة من خلال التكنولوجيا.
- المساهمة المباشرة في أهداف المستوى الثالث من رؤية 2030.
- تحفيز البيانات والذكاء الاصطناعي.
- قيادة التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز محو الأمية الرقمية.
- تمكين بنية تحتية رقمية ومرنة.
- تمكين التحول الرقمي من خلال بنية للاتصالات الرقمية.

وقد تكونت الإستراتيجية الوطنية الرقمية من ستة عشر هدفًا؛ تجتمع جميعها تحت ست ركائز أساسية مصممة لتحقيق الرؤية والرسالة الرئيسة؛ وهذه الركائز الست هي:

1 - مواطن راضٍ: تقديم خدمات حكومية سلسة وفعالة لجميع المستفيدين، بحيث يتمتع المستفيدون بتجربة أكثر تخصيصًا.

2 - أعمال مُمكنة: تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية داخل المملكة العربية السعودية، وكذلك الاستفادة من القدرات المتاحة من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

3 - حكومة فعالة: تمكين الحكومة من خلال اعتماد نماذج أعمال موحدة، وإطلاق المبادرات الوطنية للخدمات الرقمية.

4 - استثمار فعّال: توحيد الموارد والمعايير المشتركة، وتحسين الامتثال والاستدامة لاستثمارات ومشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع زيادة العائد على الاستثمارات.

5 - نظام إيكولوجي منظم: توفير توجيهات ومراجعة للسياسات والتشريعات، لضمان الحماية المستقبلية لنظام بيئي حكومي رقمي دائم التغير.

6 - تحول سريع: تمكين إستراتيجية الحكومة الرقمية بأكملها من خلال تعزيز نهج التواصل الفعال، والبنية التحتية الرقمية، فضلًا عن رفع مهارات القوى العاملة الرقمية. ويمكن ضمان التكامل السلس في النظام البيئي الحكومي، من خلال تعزيز نموذج حوكمة قوي.

وقد تم تحديد 30 مؤشر أداء رئيسي إستراتيجي مع الأهداف الإستراتيجية المحددة؛ بحيث يتدرج كل مؤشر أداء رئيسي إستراتيجي بشكل أكبر إلى مؤشرات الأداء الرئيسة على مستوى المبادرة والمشروع. وقد تم تطوير 25 مبادرة

وربطها بالركائز المحددة، بهدف تنفيذ هذه الإستراتيجية، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة.

3/1/3/2 سياسات حوكمة البيانات الرقمية السعودية الإصدار الثاني /2021:

للمساهمة فى رفع مستوى نضج مجال البيانات والذكاء الاصطناعي أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي فى عام 2021 سبع سياسات خاصة بحوكمة البيانات الوطنية وهي:

1 - سياسة تصنيف البيانات.

2 - سياسة حماية البيانات الشخصية.

3 - سياسة مشاركة البيانات.

4 - سياسة حرية المعلومات.

5 - سياسة البيانات المفتوحة.

6 - سياسة حماية البيانات الشخصية للأطفال ومن في حكمهم.

7 - القواعد العامة لنقل البيانات الشخصية خارج الحدود الجغرافية للمملكة.

1 - سياسة تصنيف البيانات (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2021: 29-48)

تضمنت سياسة تصنيف البيانات نطاق التطبيق، والمبادئ الرئيسة لتصنيف البيانات (التي تضمنت سبعة مبادئ وهي: الأصل في البيانات الإتاحة، والضرورة والتناسب، والتصنيف في الوقت المناسب، والمستوى الأعلى من الحماية، وفصل المهام، والحاجة إلى المعرفة، وأخيرًا الحد الأدنى من الامتيازات)، ومستويات تصنيف البيانات بما يتوافق مع مستوى الأثر (سري للغاية متوسط الأثر عالٍ، وسري مستوى الأثر متوسط، ومقيد مستوى الأثر منخفض، وعام

مستوى الأثر لا يوجد)، وضوابط تصنيف البيانات، والخطوات اللازمة لتصنيف البيانات، وأخيرًا الأدوار والمسؤوليات داخل الجهة.

2 - سياسة حماية البيانات الشخصية (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ، 2021: 56-21)

تضمنت سياسة حماية البيانات الشخصية نطاق التطبيق، والمبادئ الرئيسة لحماية البيانات الشخصية (التي تضمنت عشرة مبادئ وهي: المسؤولية، والشفافية، والاختيار والموافقة، والحد من جمع البيانات، والحد من استخدام البيانات والاحتفاظ بها والتخلص منها، والوصول إلى البيانات، والحد من الإفصاح عن البيانات، وأمن البيانات، وجودة البيانات، وأخيرًا المراقبة والامتثال)، وحقوق صاحب البيانات، والتزامات جهة التحكم، وأخيرًا أحكام عامة.

3 - سياسة مشاركة البيانات: (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ، 2021، 59-67)

تضمنت سياسة مشاركة البيانات نطاق التطبيق، والمبادئ الرئيسة لمشاركة البيانات (التي تضمنت سبعة مبادئ وهي: تعزيز ثقافة المشاركة، ومشروعية الغرض، والوصول المصرح به، والشفافية، والمسؤولية المشتركة، وأمن البيانات، وأخيرًا الاستخدام الأخلاقي)، والخطوات اللازمة لإجراء عملية مشاركة البيانات، والإطار الزمني لعملية مشاركة البيانات، وضوابط مشاركة البيانات، وأخيرًا القواعد العامة لمشاركة البيانات.

4 - سياسة حرية المعلومات: (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2021، 69-74)

تضمنت سياسة حرية المعلومات نطاق التطبيق، والمبادئ الرئيسة لحرية المعلومات (التي تضمنت أربعة مبادئ وهي: الشفافية، والضرورة والتناسب، والأصل في المعلومات العامة الإفصاح، وأخيرًا المساواة)، وحقوق الأفراد بما يتعلق بالاطلاع على المعلومات العامة أو الحصول عليها، والتزامات الجهات

العامة، والخطوات الرئيسة للاطلاع على المعلومات أو الحصول عيها، وأحكام عامة، وأخيرًا حرية المعلومات والبيانات المفتوحة.

5 - سياسة البيانات المفتوحة: (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2021، 86-77)

تضمنت سياسة البيانات المفتوحة نطاق التطبيق، والمبادئ الرئيسة للبيانات المفتوحة (التي تضمنت تسعة مبادئ وهي: الأصل في البيانات الإتاحة، والصيغة المفتوحة وإمكانية القراءة آليًا، وحداثة البيانات، والشمولية، وعدم التمييز، وبدون مقابل مالي، وترخيص البيانات المفتوحة في المملكة، وتطوير نموذج الحوكمة واشتراك الجميع، وأخيرًا التنمية الشاملة والابتكار)، وتقييم قيمة البيانات العامة لتحديد مجموعات البيانات المفتوحة، والقواعد العامة للبيانات المفتوحة، والأدوار والمسؤوليات، وأخيرًا الامتثال.

6 - سياسة حماية البيانات الشخصية للأطفال ومن فى حكمهم: (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي..، 2021: 89-94)

تضمنت سياسة حماية البيانات الشخصية للأطفال ومن فى حكمهم نطاق التطبيق، وحقوق الطفل ومن في حكمه فيما يتعلق بمعالجة بياناته الشخصية، والقواعد العامة، والاستثناءات، وأحكام عامة، وأخيرًا الأحكام الخاصة المتعلقة بالولي الشرعي.

7 - القواعد العامة لنقل البيانات الشخصية خارج الحدود الجغرافية للملكية (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي...، 2021: 97-102)

تضمنت القواعد العامة لنقل البيانات الشخصية خارج المملكة نطاق التطبيق، وحقوق أصحاب البيانات، والتزامات الجهات، وأخيرًا أحكام عامة.

4/3/1/2 إستراتيجية تطوير قطاع المكتبات في المملكة 2021 (السعودية، وزارة الثقافة، 2021: 2).

أطلقت هيئة المكتبات فى عام 2021 إستراتيجيتها لتطوير قطاع المكتبات

في المملكة وفق رؤية جديدة تستهدف الارتقاء بالمكتبات وتطويرها، وتحويلها من مجرد وعاء معلوماتي إلى منصات ثقافية شاملة تحتضن الأنشطة والفعاليات الجاذبة لأفراد المجتمع، إلى جانب دورها الأساسي المرتبط بتنمية العادات القرائية وإثراء المعرفة، ورفع مستوى الوعي المعلوماتي.

وأوضح الرئيس التنفيذي لهيئة المكتبات الدكتور عبد الرحمن العاصم في مؤتمر صحفي أقيم في مقر مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، أن إستراتيجية هيئة المكتبات صممت من أجل تحقيق الدور الرئيسي للمكتبات، والأثر الاجتماعي والاقتصادي المتوقع منها.

وأضاف "الإستراتيجية تضمنت مبادرات متعددة تخدم القطاع والشركاء وعموم المجتمع، إيمانًا بالدور المحوري الذي تقوم به المكتبات في تحقيق مستهدفات وزارة الثقافة، المبنية على أهداف رؤية المملكة 2030 بوصفها منصات ثقافية تنموية تشاركية في بيئة جاذبة، تعمل على تنمية القدرات، وضمان التعليم المستمر، وتطوير الأعمال، والابتكار، والاختراع وتنمية القوى العاملة، وضمان التبادل والتعاون الدولي المعرفي".

واستندت الهيئة في بناء إستراتيجيتها على عددٍ من المدخلات تمثلت في مراجعة أكثر من 110 وثيقة محلية وإقليمية ودولية ذات علاقة، وإشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من خلال المقابلات وورش العمل ومجموعات التركيز، والعمل مع خبراء محليين ومختصين وعدد من الخبراء الدوليين في قطاع المكتبات، وإجراء مقارنات معيارية مع 27 دولة لاستخلاص الدروس المستفادة؛ إضافة إلى تحليل تحديات الوضع الراهن، والوصول إلى تعريفٍ للقطاع، ومهام واختصاصات الهيئة؛ التي خرجت من خلالها برؤيةٍ ورسالة وقيم طموحة، وركائز إستراتيجية وأهداف ومبادرات ومؤشرات قياس أداء رئيسية. وحددت إستراتيجية هيئة المكتبات رؤية لقطاع المكتبات تتمثل في "مجتمع معلوماتي مشارك في بناء اقتصاد المعرفة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

ونصت رسالتها على "تمكين مجتمع قطاع المكتبات في المملكة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والثقافي". فيما حددت الهيئة خمس قيم هي: التفاعل والشغف والتميُّز والثقة والإبداع.

وارتكزت إستراتيجية هيئة المكتبات على ثلاث ركائز إستراتيجية ستسهم في نمو قطاع المكتبات بشكلٍ عام وفي تحسين الأداء، تتضمن تنمية قطاع المكتبات وذلك من خلال التخطيط، وتطوير المعايير والأنظمة، والدراسات والإحصاءات، والتمويل والاستثمار، وتنمية الكوادر، في حين تمثلت الركيزة الثانية في تعزيز المشاركة المجتمعية؛ لزيادة مستوى الوعي المعلوماتي في المملكة عبر تسهيل الوصول إلى خدمات المكتبات، والقيام بأنشطة التوعية والترويج لزيادة اهتمام المجتمع بخدمات المكتبات، فيما تناولت الركيزة الثالثة تطوير الكفاءة الإدارية والتشغيلية؛ وذلك لتطوير قدرات الهيئة لقيادة القطاع وذلك من خلال تأمين بيئة عمل إيجابية، وتطوير قدرات منسوبي الهيئة، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. وخرجت الإستراتيجية بتسعة أهدافٍ رئيسة مقترنة بالركائز الرئيسة الثلاث، منها أربعة أهداف للركيزة الأولى، وهي دعم التحوّل الرقمي لخدمات المكتبات، وتطوير كفاءتها ومبادرة تحفيز الابتكار في قطاع المكتبات، ومبادرة استقطاب الرعايات والامتيازات، ومبادرة تصميم وبناء خطط لتوليد الإيرادات المستدامة، ومبادرة نماذج الهبات والأوقاف؛ إضافة إلى مبادرة تقديم خدمات المكتبات في أماكن التجمعات، ومبادرة تقديم خدمات المكتبات المتنقلة، وتنفيذ شبكة البطاقة الموحدة، وتصميم وتنفيذ مجموعة من العروض التفاعلية للأطفال والناشئة، وتطوير تقنيات تجارب القراءة التفاعلية، وتنفيذ ألعاب معلوماتية تستهدف الأطفال والنشء، وتنظيم مسابقات وطنية تستهدف صغار السنّ، وتصميم ورش عمل لتعزيز الوعي المعلوماتي، والمشاركة في إعداد وقيادة الأنشطة التنموية مع جهات شريكة، إضافةً إلى تطوير المكتبات العامة، وتنظيم وإطلاق "اليوم الوطني للمكتبات السعودية"، وتصميم مجموعة من العروض

التي تقوم على المشاركة وتستهدف الشباب والأطفال، وتنفيذ مجموعة من العروض التفاعلية للأسرة، وتمكين أصدقاء المكتبة، وتطوير الأنشطة الاجتماعية للموظفين ومراقبة مستوى سعادتهم، وتحفيز وتنمية كفاءات الموظفين من خلال استقطاب المواهب وتقديم الدورات التدريبية الأفضل ضمن فئتها، وتحديد وإبرام الشراكات، والتسجيل في جمعيات المكتبات الإقليمية والدولية الرئيسة، واستضافة المؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية. ووضعت الإستراتيجية 25 مؤشر أداءٍ أساسي إستراتيجيّ لمتابعة التقدّم في إحراز الأهداف الإستراتيجية التسعة، والمبادرات الـ 35، وضمان إنجازها وفق ما حددته الإستراتيجية من أهداف في الفترات الزمنية المعتمدة.

ويأتي تصميم إستراتيجية هيئة المكتبات في سياق مهام الهيئة التي أنشئت في شهر فبراير من العام 2020 بقرارٍ من مجلس الوزراء ضمن 11 هيئة ثقافية تابعة لوزارة الثقافة، وستتولى الهيئة وفق الإستراتيجية مهام إدارة وتطوير القطاع المكتبي في المملكة لخلق بيئة محفزة على القراءة، وتحويل المكتبات إلى بيوتٍ ثقافية شاملة، تدعم المعرفة والمشاركة والتفاعل ما بين الأفراد من مختلف شرائح المجتمع.

5/1/3/2 الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (السعودية. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2020: 9، 14-15، 33).

أصدرت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بالسعودية الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في عام 2020، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية، بعد المقدمة والملخص التنفيذي، منهجية إعداد هذه الإستراتيجية الوطنية وعناصرها، من حيث المبادئ الأساسية والرؤية والأهداف الإستراتيجية. ثم تطرقت الخطة للقطاع الخاص، والأطر الوطنية، ومؤشرات الأداء الرئيسة، وأخيرًا الخاتمة.

وتسعى الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من خلال هذه الإستراتيجية الوطنية، إلى تحقيق ستة أهداف رئيسة لتأسيس منظومة متكاملة للأمن السيبراني في

المملكة، تغطي المحاور التالية: التكامل، والتنظيم، والتوليد، والدفاع، والتعاون، والبناء.

- التكامل: حوكمة متكاملة للأمن السيبراني على المستوى الوطني.
- التنظيم: إدارة فعالة للمخاطر السيبرانية على المستوى الوطني.
- التوكيد: حماية الفضاء السيبراني.
- الدفاع: تعزيز القدرات الفنية الوطنية في الدفاع ضد التهديدات السيبرانية.
- التعاون: تعزيز الشراكات والتعاون في الأمن السيبراني.
- البناء: بناء القدرات البشرية الوطنية، وتطوير صناعة الأمن السيبراني في المملكة.

ولقياس كفاءة هذه الإستراتيجية الوطنية في تحقيق أهدافها، أشارت الإستراتيجية إلى أنه تم تحديد عدد من مؤشرات الأداء الرئيسة الذكية لقياس مستوى التقدم لكل هدف من الأهداف المشار إليها، وسيتم احتساب مؤشرات الأداء الرئيسة عن طريق مجموعة من المؤشرات الفرعية.

ولتحقيق أهداف وطموحات الإستراتيجية، وبناء القدرات الفنية، أعدت أربعة من الأطر الوطنية بشكل متوازٍ ومتكامل مع تطوير الإستراتيجية. وتعد هذه الأطر ضمن الممكنات الأساسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

وهذه الأطر الوطنية الأربعة، هي:

1. الإطار الوطني لإدارة مخاطر الأمن السيبراني.
2. الإطار الوطني للاستجابة للحوادث السيبرانية.
3. الإطار الوطني لمشاركة المعلومات.
4. الإطار الوطني لبناء القدرات.

6/1/3/2 إستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2023 (السعودية. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2023 :5، 9).

أصدرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالسعودية إستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2023، وقد غطت هذه الإستراتيجية ثلاثة محاور رئيسة وهي: تحول قطاع الاتصالات، وتوطين التقنية والابتكار، ومضاعفة سوق التقنية.

وتم تفصيل المحاور الإستراتيجية المذكورة إلى ثلاث عشرة أولوية للقطاع، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: تحويل قطاع الاتصالات: وتتمثل أولوياته فيما يلي:

1. تعزيز مستوى المنافسة، وتحديدًا في أسواق الجملة والتجزئة لخطوط الاتصال الثابتة.
2. ضمان جاهزية البنية التحتية للاتصالات، لتمكين التحول الرقمي القطاعي والتطور التقني.

المحور الثاني: توطين التقنية والابتكار: وتتمثل أولوياته فيما يلي:

1. زيادة حصة المحتوى المحلي في قطاع تقنية المعلومات.
2. زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
3. استقطاب الشركات الدولية الرائدة، في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالتقنيات الناشئة.
4. تحفيز الطلب على منتجات وخدمات تقنية المعلومات من المنشآت السعودية.
5. تعزيز المعرفة والوعي التقني والرقمي.

6. دفع عجلة الابتكار التقني من خلال تعزيز البحث والتطوير، ومنظومة عمل الشركات الناشئة في المملكة.
7. تحسين المهارات التقنية لدى القوى المحلية، العاملة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
8. ضمان التنسيق وتضافر الجهود بين الجهات ذات الصلة بالاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين الحكومي والخاص.
9. تمكين تطوير المشاريع الضخمة في المملكة.

المحور الثالث: مضاعفة سوق التقنية: وذلك من خلال الأولوية الآتية:

تنمية القطاعات الفرعية لتقنية المعلومات والتقنيات الناشئة.

وحددت هذه الإستراتيجية الوطنية أبرز مستهدفاتها فيما يلي:

1. زيادة حجم سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة بنسبة 50 %.
2. خلق ما يزيد على 25 ألف وظيفة نوعية في القطاع.
3. رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي بواقع 50 مليار.
4. زيادة مستوى التوطين في وظائف القطاع لتصل إلى 50 %.
5. رفع مشاركة المرأة بنسبة 50 %.

7/1/3/2 سياسات الأمن الرقمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (السعودية. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2019: 1،3،6،11).

أصدرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالسعودية في عام 2019 سياسات الأمن الرقمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد احتوت هذه الوثيقة على المقدمة، والهدف، والنطاق، والتطبيق، والمصطلحات، والأطراف

المعنية (مصفوفة توزيع المسؤوليات)، وإعداد سياسات الأمن الرقمي للقطاع، والسياسات الأساسية للأمن الرقمي للقطاع، وسياسات الأمن الرقمي الخاصة بخدمات القطاع، بالإضافة إلى الملاحق.

الهدف: تهدف هذه الوثيقة الخاصة بسياسات الأمن الرقمي إلى وضع الحد الأدنى من السياسات الأساسية للأمن الرقمي، التي تساعد في تحقيق أثر التهديدات الأمنية الرقمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إذا ما تم تطبيقها بفعالية.

النطاق: توضح هذه الوثيقة تفاصيل السياسات الأساسية التي تحتاجها الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير وتنفيذ وتحسين الأمن الرقمي في هذه الشركات، بالإضافة إلى السياسات الخاصة بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد أوضح الجدول رقم (3) في هذه الوثيقة، نطاقات السياسات الأساسية للأمن الرقمي الخاص بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، التي تضمنت 12 نطاقًا، وهي: حوكمة الأمن الرقمي، وإدارة مخاطر الأمن الرقمي، والأمن الرقمي في إدارة التغيير، والأمن الرقمي ضمن إدارة مشاريع الأصول المعلوماتية، والأمن الرقمي ضمن إدارة مشاريع النظم المعلوماتية، وإدارة الالتزام بتشريعات الأمن الرقمي، والأمن الرقمي المتعلق بالموارد البشرية، والتوعية والتدريب بالأمن الرقمي، وإدارة الأصول، وإدارة هويات الدخول، والصلاحيات، وأمن النظم المعلوماتية، ومرافق معالجة المعلومات، وأخيرًا الأمن الرقمي للبريد الإلكتروني.

وتتألف سياسات الأمن الرقمي الخاصة بخدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من سبع خدمات لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وهي:

1. خدمات صوتية: شركات تقدم خدمات صوتية تقليدية، مثل: الخدمات الصوتية الأرضية، والقائمة على بروتوكول الإنترنت، كخدمات الصوت عبر الإنترنت (VoIP).

2. خدمات الرسائل القصيرة: شركات تقدم خدمات الرسائل القصيرة.
3. خدمات الإنترنت: شركات تقدم خدمات الإنترنت.
4. خدمات الاتصال: شركات تقدم خدمات اتصال مثل محطات طرفية (VSAT)، والهواتف المحمولة، والمايكرويف، والألياف البصرية.
5. الحوسبة السحابية: شركات تقدم خدمات سحابية، مثل: البنية التحتية كخدمة، والبرمجيات كخدمة، والمنصة كخدمة.
6. التقنيات الناشئة: شركات تقدم حلول التقنيات الناشئة، مثل: إنترنت الأشياء، وخدمات الذكاء الاصطناعي، وخدمات تقنية الحلول، والواقع المعزز الافتراضي.
7. الخدمات المدارة: شركات تقدم مجموعة من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، المخصصة والمحددة زمنيًّا لعملائها على أساس تعاقدي.

وقد أوردت هذه الوثيقة نصوص هذه السياسات المتصلة بالأمن الرقمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

2/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في دولة الكويت:

1/2/3/2 الإستراتيجية الوطنية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الكويت. الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات).

(غير متاح الوصول إليها على الويب).

2/2/3/2 الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى لدولة الكويت 2017-2020 (الكويت: الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، 2017: 13-15).

إن الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى لدولة الكويت هى استجابة لإدراك حكومة دولة الكويت لحجم التهديدات والتحديات الناتجة عن مخاطر الأمن السيبرانى، والتي تطال الدولة ومؤسساتها وأفرادها ككل، ولرسم خارطة الطريق نحو تعزيز أمن المعلومات بكافة أشكاله من تسخير كافة الإمكانيات، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك.

وقد أوضحت هذه الإستراتيجية الرؤية المستقبلية والأهداف الأساسية للأمن السيبراني في دولة الكويت، كما حددت الأولويات الإستراتيجية الساعية لتحقيق هذه الأهداف، ووضعت المبادرات والأنشطة التي يتم تنفيذها، من خلال برنامج عمل متكامل لتوجيه جهود الجهات الحكومية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص نحو تحقيق الأمن السيبراني الوطني، ووفقًا لرؤية حكومة دولة الكويت.

- الرؤية:

ضمان فضاء إلكتروني آمن ومرن لحماية المصالح الوطنية لدولة الكويت.

- الأهداف:

تقوم إستراتيجية الأمن السيبراني على ثلاثة أهداف رئيسة، لتمكن حكومة دولة الكويت من تحقيق رؤيتها الخاصة بالأمن السيبراني الوطني:

- الهدف الأول: تعزيز ثقافة الأمن السيبراني، التي تدعم الاستخدام الآمن والصحيح للفضاء الإلكتروني.
- الهدف الثاني: حماية ومراقبة الأصول والبُنى التحتية الحيوية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية في دولة الكويت.
- الهدف الثالث: إتاحة سبل التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الجهات المحلية والدولية في مجال الأمن السيبراني.

3/2/3/2 لائحة حماية خصوصية البيانات V.1.8 الكويت

(الكويت: الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات: 12).

أصدرت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات CITRA بدولة الكويت لائحة حماية خصوصية البيانات الإصدار V.1.8، وعيًا منها بضرورة أن يلتزم مقدمو خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بحماية تلك البيانات والحقوق والحريات الأساسية للنقل المتعلقة بخصوصية البيانات الشخصية المجمعة، مما يستدعي أن تصدر الهيئة مجموعة من الأدوات التنظيمية وشروط وأسس وتوجيهات تتعلق بممارسة مقدمي هذا النشاط، وكل ما يرتبط به من أحكام ومزايا والتزامات لدعم هذا التوجه.

وقد تضمنت لائحة حماية خصوصية البيانات التعريفات، ونطاق اللائحة (مادتان)، وتصنيف البيانات (مادة واحدة)، وشروط جمع ومعالجة البيانات الشخصية (ثلاث مواد)، وأمن وحماية البيانات الشخصية (مادة واحدة)، وإخطار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بحال حدوث اختراقات للبيانات الشخصية (مادتان)، والمحتوى المخالف (مادة واحدة)، وأخيرًا أحكام عامة (مادة واحدة).

3/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في دولة الإمارات:

1/3/3/2 إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025

(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022: 1 - 3).

أتاحت البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025، وقد صممت هذه الإستراتيجية وفقًا لثمانية أبعاد، تستثمر فى مضمونها التوصيات الواردة في إطار سياسة الحكومة الرقمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتواءم الإستراتيجية أيضًا مع الخطة التنموية لدولة الإمارات في حقبة ما بعد كوفيد 19.

والأبعاد الثمانية لإستراتيجية الحكومة الرقمية هي:

1 - عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

2 - المرونة وقابلية التكيُّف.

3 - متناسبة مع العصر الرقمي.

4 - مستوحاة من المستخدم.

5 - رقمية حسب التصميم.

6 - قطاع عام يعتمد على البيانات.

7 - تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة.

8 - استباقية.

ويتمثل الهدف الرئيس لإستراتيجية الحكومة الرقمية في إنشاء التزام حكومي واسع عبر القطاعات لتأييد توظيف مصطلح "الرقمية" في كافة الإستراتيجيات الحكومية. وهذا الأمر ضروري لجعل حكومة الإمارة "رقمية من حيث التصميم"، وأن يتم دمج كافة القدرات والبُنى والفرص على المستوى الوطني، وضمان مواءمتها مع الرؤية الإستراتيجية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات.

وتتمثل أهداف الإستراتيجية وأولوياتها فيما يلي:

1 - توفير بنية تحتية رقمية عالمية المستوى.

2 - توفير منصة رقمية موحدة وممكنات رقمية مشتركة.

3 - توفير خدمات رقمية متكاملة وسهلة وسريعة ومصممة وفقًا لاحتياجات العملاء.

4 - رفع مستوى القدرات والمهارات الرقمية.

5 - جاهزية التشريعات لضمان تحول رقمي مرن وشامل.

6 - رفع كفاءة العمل الحكومي.

ويوضح الجدول رقم (5) مؤشرات الأداء الرئيسة لإستراتيجية الحكومة الرقمية بدولة الإمارات العربية 2025:

جدول رقم (5)

مؤشرات الأداء الرئيسة للإستراتيجية

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	الهدف في 2025
الرضا العام	• رضا المواطن عن الخدمات الحكومية الرقمية. • رضا قطاع الأعمال عن الخدمات الحكومية الرقمية	% 90 راضٍ جدًا
التحول الرقمي الكامل	• نسبة الخدمات المدرجة في المنصة الرقمية الموحدة. • نسبة الخدمات المرقمنة بالكامل. • تقديم خيار رقمي للخدمات التي تتطلب تحقيقًا شخصيًا. • تقديم خيار رقمي للخدمات التي تتطلب توقيعًا يدويًا.	% 90 % 100 % 100 % 100
القدرات الرقمية	• عدد العاملين في الحكومة الاتحادية المدربين على قدرات ومعايير الحكومة الرقمية. • عدد العاملين في الحكومة الاتحادية الذين لديهم معرفة أساسية بالمهارات الرقمية. • عدد العاملين في الحكومة الاتحادية المدربين على التقنيات الحديثة (مثل: البلوكتشين، والذكاء الاصطناعي، والمعالجة بالروبوتات.. إلخ)	% 100 % 100 % 10
تبني الرقمية	• نسبة العمليات المنجزة رقميًا بالكامل.	% 85

2/3/3/2 الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (الإمارات. هيئة تنظيم الاتصالات: 5، 9-10، 27).

أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات TRA بدولة الإمارات الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية على ثلاثة مصادر رئيسة في إعدادها وهي: تقارير عالمية (من خلال تحليل أكثر من 50 مصدرًا من المؤشرات والمنشورات العالمية)، وخبراء الأمن السيبراني (فريق من الخبراء العالميين من ذوي الخبرة الكبيرة في مواضيع الأمن السيبراني)، ومقارنات مرجعية (مقارنات معيارية مع عشر دول رائدة في مجال أنظمة الأمن السيبراني).

- محاور الإستراتيجية:

تعمل هذه الإستراتيجية على إنشاء منظومة متكاملة للأمن السيبراني، من خلال تنفيذ 60 مبادرة ضمن 5 محاور رئيسة وهي:

1. قوانين ولوائح الأمن السيبراني: ويشمل هذا المحور التطرق إلى جميع أنواع الجرائم السيبرانية، وحماية التقنيات الحالية والناشئة، وتعزيز حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. بيئة حيوية للأمن السيبراني: ويشمل هذا المحور دعم الشركات الناشئة، وتعزيز البحث والتطوير، وتطوير القدرات، وتعزيز وعي الأفراد، وتشجيع التميز.
3. الخطة الوطنية للاستجابة للحوادث السيبرانية: ويشمل هنا المحور وجود وسيلة موحدة للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية، ونموذج موحد لتقييم الخطورة وخطة للتعامل مع الحوادث، ومشاركة المعلومات الاستخبارية بين الجهات.
4. برنامج حماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية: ويشمل هذا المحور تحديد الأصول الحيوية في الدولة، ووضع معايير عالمية لإدارة المخاطر، ووضع عمليات فعّالة للإبلاغ والامتثال والاستجابة.

5. الشراكات: ويشمل هذا المحور القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والجمعيات والمنظمات الدولية.

وقد ورد في هذه الإستراتيجية الوطنية أن الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية سوف تقوم بمراقبة تقدم وأثر هذه الإستراتيجية الوطنية، من خلال 20 مؤشر أداء محدد وواضح، إلا أنها لم تذكر هذه المؤشرات.

3/3/3/2 سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0 الإمارات

(الإمارات. مركز الأنظمة الإلكترونية والمعلومات: 19).

أصدر مركز الأنظمة الإلكترونية والمعلومات بالإمارات سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0 وقد تضمنت هذه السياسة الملخص التنفيذي، والمقدمة (الأهداف ونطاق العمل)، والامتثال والتنفيذ، والسلطات، ومجالات إدارة البيانات (وتشمل ثلاثة عشر مجالًا وهي: حوكمة البيانات، وإدارة البيانات الوصفية، وفهرس البيانات، ونمذجة وتصميم البيانات، ومعمارية البيانات، وجودة البيانات، وأمن وخصوصية البيانات، وتخزين البيانات، وتكامل وتوافقية البيانات، والبيانات المفتوحة، وإدارة البيانات المرجعية وإدارة البيانات الرئيسة، وإدارة الوثائق والمحتويات، ومخازن البيانات وذكاء الأعمال والتحليلات)، وأخيرًا الأدوار والمسؤوليات (التي تخص الأمانة العامة للمجلس التنفيذي ولإمارة أبوظبي، واللجنة العليا لحوكمة البيانات، ومركز أبو ظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات، ومجموعات العمل الفرعية لإدارة البيانات، والجهات الحكومية).

ويُعد الامتثال لتطبيق سياسة إدارة البيانات أمرًا إلزاميًا. إذ يتحتم على كافة الجهات الحكومية التقيد بالأدوار المحددة والمسؤوليات وتفاصيل السياسة المعرفة في هذه الوثيقة، وذلك لضمان التطبيق الدقيق لإجراءات إدارة البيانات على مستوى حكومة أبوظبي، كذلك على الجهات الحكومية التأكد من التزام الموردين والمقاولين المتعاقد معهم بالعمل وفقًا لسياسات ومعايير إدارة البيانات.

4/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في دولة قطر:

31/4/3/ Qatar's National ICT Plan 2015 (Qatar, 2011: 9,11,46).

صدرت خطة قطر الوطنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2015 مستهدفة النهوض بالأجندة الرقمية والاستمرار في تسريع الزخم الحالي، واعتمدت هذه الأجندة على الخطة الرئيسة الأولى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متخذة في الاعتبار البحث والتحليل للمشهد الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر، بالإضافة إلى المعايير الإقليمية والدولية. وقد أوضحت هذه الخطة أنها توفر خارطة طريق للتقدم المستقبلي تحدد بوضوح أهداف وغايات قطر الرقمية، إلى جانب الإستراتيجيات والمبادرات لتحقيقها على مدى السنوات الخمس المقبلة.

- التوجهات الإستراتيجية للخطة الوطنية:

هناك خمسة توجهات إستراتيجية رئيسة لهذه الخطة وهي:

1. تحسين الاتصال: يشمل هذا التوجه ثلاثة برامج وهم: برنامج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج تحديث الإطار القانوني، وبرنامج السلامة والأمن السيبراني.
2. تعزيز القدرات: يشمل هذا التوجه برنامجين اثنين وهما: برنامج الشمول الرقمي، وبرنامج رأس المال البشري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. تعزيز التنمية الاقتصادية: يشمل هذا التوجه برنامجين اثنين وهما: برنامج الابتكار وريادة الأعمال، وبرنامج محتوى رقمي.
4. تعزيز تقديم الخدمات العامة: يشمل هذا التوجه برنامجًا واحدًا، وهو برنامج الجيل الثاني من الحكومة الإلكترونية.

5. تعزيز الفوائد المجتمعية: يشمل هذا التوجه ثلاثة برامج وهم: برنامج التعليم الإلكتروني، وبرنامج الصحة الإلكترونية، وبرنامج الإنترنت والمجتمع.

وقد أوردت هذه الخطة الوطنية عددًا من المبادرات المصاحبة لهذه التوجهات الإستراتيجية وبرامجها.

وفيما يتصل برصد وتقييم التقدم في هذه الخطة، فقد أوضحت الخطة أن التنفيذ الناجح لها يتطلب التعاون بين المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجميع أصحاب المصلحة المستثمرين، كما يتطلب أيضًا رصدًا منتظمًا للتقدم المحرز عبر مؤشرات الأداء الرئيسة، وتقييم كل برنامج ومبادرة في المراحل الحرجة.

كما أوضحت الخطة أن المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سوف يقوم بتطوير المعايير والنظام لتتبع وتقييم التقدم المحرز في جميع البرامج الرئيسة في إطار المحاور الخمسة. وسيتم تطوير هذه المقاييس بناءً على معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية والدولية.

ومع ذلك لم يرد في هذه الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدولة قطر لعام 2015 مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها قياس مدى نجاحها في تحقيق توجهاتها الإستراتيجية وبرامجها ومبادراتها.

2/4/3/2 سياسة المشاركة الإلكترونية، أبريل 2015 / النسخة 1.0.2 (قطر. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2015: 1، 3-4).

أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدولة قطر في عام 2015 سياسة المشاركة الإلكترونية. وقد تضمنت هذه السياسة المقدمة، والأهداف، والنطاق والتطبيق، والأحكام (التي شملت سبعة أحكام وهي: قيادة المشاركة الإلكترونية، وصفحة المشاركة الإلكترونية على الإنترنت، والاستشارات العامة عبر الإنترنت، والمشاركة العامة عبر الإنترنت، واستخدام تحليلات وأدوات

وسائل التواصل الاجتماعي، ومتطلبات إضافية، وتقدم التنفيذ ومراجعته)، بالإضافة إلى الملاحق (التي شملت أحد عشر ملحقًا وهي: الأدوار والمسؤوليات، وإرشادات عامة للموظفين، وإرشادات عامة حول إخلاء المسؤولية، وأدوات المشاركة الإلكترونية، وأدوات تحليل وسائل التواصل الاجتماعي، وتجميع محتوى شبكات التواصل الاجتماعي، وسلسلة القرارات، والأهداف الأساسية للسياسة، والقائمة المرجعية للامتثال للسياسة، ومقاييس نجاح وسائل التواصل الاجتماعي، وإرشادات حول نجاح وسائل التواصل الاجتماعي).

وقد تحددت أهداف هذه السياسة في خمسة أهداف رئيسة وهي:

1. زيادة مشاركة المواطنين والمقيمين والمجتمعات والشركات في صنع السياسة وتطوير الخدمات، ووضع جدول الأعمال والتخطيط والحوكمة.
2. تعزيز الشفافية الحكومية والانفتاح والثقة والمشاركة والشراكات العامة، من خلال استخدام الملاحظات والاستشارات لدعم وضع السياسات وتقديم الخدمات والتخطيط والقرارات.
3. خلق فرص للمشاركة وإبداء الملاحظات للمساهمة في تحديد وتوفير وتطوير الخدمات والسياسات، وبالتالي تحسين تجربة المستخدم ومشاركته.
4. تزويد الجهات الحكومية بمنظور ومصادر معلومات أوسع، وأفكار بديلة لتقديم الخدمات وصنع السياسات.
5. توفير نهج متسق للمشاركة الإلكترونية عبر الجهات الحكومية، واستخدام التقنيات والمنصات المرتبطة بها.

وفيما يتصل بنطاق وتطبيق هذه السياسة، فقد تم تحديدهما فيما يلي:

1. ينطبق على جميع الجهات الحكومية في دولة قطر، وتواصلها عبر الإنترنت، والأنشطة المتعلقة بمشاركة الأفراد.

2. ينطبق على جميع العمليات والأنظمة والسياسات والخدمات؛ حيث يمكن تعزيز آليات المشاركة الإلكترونية ودمجها، لتحسين المشاركة مع المواطنين والمقيمين والمجتمعات والشركات، ضمن أحكام جميع القوانين أو السياسات أو اللوائح أو العقود المعمول بها.
3. يشمل جميع الفرص التي تتيح استخدام الاستشارات، وجميع الآراء والملاحظات والمدخلات لتقديم خدمات وسياسات وقرارات أفضل.
4. لا ينطبق على مسائل الأمن القومي، والعلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف مع البلدان الأخرى، والمسائل الإجرائية الداخلية وأي قضية أخرى تعتبر حساسة أو غير ذات صلة، ولا تخضع للتشاور العام.

43/3/2/ إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020

(قطر. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2020: 2).

أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدولة قطر إستراتيجية الحكومة الإلكترونية للدولة 0202، والتي طمحت في رؤيتها إلى استفادة جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال من التواصل إلكترونيًا مع الجهات الحكومية، التي تسعى دائمًا لتقديم خدمات أكثر شفافية وفاعلية. وسيتم تنفيذ هذه الإستراتيجية في مختلف الجهات الحكومية في دولة قطر، لمواصلة التقدم الذي أحرزته الدولة في هذا المجال خلال السنوات الماضية منذ إطلاق برنامج الحكومة الإلكترونية المتكاملة.

وتعود إستراتيجية الحكومة الإلكترونية 2020 بالفائدة على شرائح المجتمع كافة؛ بحيث تشمل المستخدمين والجهات الحكومية والدولة بشكل عام؛ وذلك بالاستناد إلى التجارب الدولية والمتطلبات الوطنية.

وتم دعم رؤية الحكومة الإلكترونية 2020 من خلال ثلاثة أهداف إستراتيجية مترابطة، بالإضافة إلى غايات كمية مستهدفة لتحقيق احتياجات وطموحات جميع المستفيدين.

وهذه الأهداف الإستراتيجية الثلاثة هي:

- الهدف الإستراتيجي الأول: الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات.
- الهدف الإستراتيجي الثاني: رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية.
- الهدف الإستراتيجي الثالث: زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية.

ويحدد الجدول رقم (5) الأهداف الكمية للحكومة الإلكترونية 2020:

جدول رقم (6)

الأهداف الكمية للحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020

الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات	رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية	زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية
إتاحة 100 % من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.	تبني الخدمات الحكومية المشتركة بنسبة 80 %	تحقيق زيادة سنوية بنسبة 20 % معدل مشاركة المستخدمين في المنتديات التي تديرها الحكومة.
إتمام 80 % من جميع الخدمات المتاحة "مكتملة" عبر الإنترنت.	تبني البنية التحتية المشتركة بنسبة 80 %.	زيادة سنوية قدرها 10 % في مدى توفير مجموعات البيانات الحكومية.
إجراء 80 % من جميع المعاملات عبر الإنترنت.		

4/4/3/2 سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0.1 قطر 2015 (قطر، وزارة المواصلات والاتصالات، 2015: 20).

أصدرت وزارة المواصلات والاتصالات بدولة قطر في عام 2015 سياسة إدارة البيانات النسخة 1.0.1 وتضمنت هذه السياسة المقدمة وأهداف السياسة، موجز السياسة وآليات تقديمها، وأحكام السياسة (المتصلة بحوكمة البيانات، وإدارة البيانات، وحماية البيانات، وتداول واستخدام البيانات، ومنصة مركزية لتكنولوجيا المعلومات لدعم عملية تداول البيانات الحكومية، ومتابعة ومراجعة مراحل التطبيق)، وأخيرًا مسرد المصطلحات والتعاريف.

وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه السياسة فيما يلي:

1 - إنشاء حوكمة بيانات وعمليات قياسية بين الهيئات الحكومية لإدارة البيانات ومشاركتها.

2 - عمل فهرس لمعايير البيانات والبيانات الوصفية المناسبة لدعم تقارب البيانات. وإمكانية التشغيل البيني، والمشاركة، والاكتشاف داخل الجهات وفيما بينها.

3 - دعم الخدمات التي تتركز على المواطنين، من خلال الاستخدام السلس للبيانات بين الهيئات المتعددة.

4 - وضع الأساس للإدارة الفعالة للبيانات لضمان استخدام البيانات فقط لأغراض مشروعة مع الجهات التي تعمل كراعية لتلك البيانات، إلى جانب الاحتفاظ بالبيانات وحمايتها، وفق أحكام القوانين والتشريعات والسياسات ذات الصلة.

5 - الدفع نحو تطوير منصة تبادل بيانات قياسية، ونشرها، واعتمادها، وبالتالي إنشاء نهج مشترك للبيانات لقابلية التشغيل البيني، يستبدل أية مشاركة ثنائية مخصصة غير قياسية.

6 - المضي نحو مبدأ المرة الواحدة لضمان معلومات قياسية مرة واحدة بين الجهات الحكومية.

7 - تحسين ثقة الجمهور في قدرة الجهات الحكومية على التصرف كأوصياء على المعلومات والبيانات الشخصية من خلال المحافظة على البيانات، وفق أحكام القوانين والتشريعات والسياسات ذات الصلة.

5/4/3/2 إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي (قطر. معهد قطر لبحوث الحوسبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 10-6).

أصدر معهد قطر لبحوث الحوسبة بجامعة حمد بن خليفة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدولة قطر إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد حددت ست ركائز رئيسة لهذه الإستراتيجية تشمل جميع جوانب الذكاء الاصطناعي ذات الصلة بدولة قطر، وتوفر إطارًا لتنظيم خطة العمل والاستثمارات في المستقبل؛ وهذه الركائز الست هي:

الركيزة الأولى: التنافس على المواهب في عصر انتشار الذكاء الاصطناعي.

الركيزة الثانية: الوصول إلى البيانات أمر بالغ الأهمية.

الركيزة الثالثة: مشهد العمالقة المتغير.

الركيزة الرابعة: فرص جديدة في مجال الأعمال والاقتصاد.

الركيزة الخامسة: مجالات التركيز فيما يتعلق باعتماد الذكاء الاصطناعي.

الركيزة السادسة: الأخلاقيات والسياسات العامة.

وقد تضمنت هذه الإستراتيجية الوطنية توصيات محددة تخص كل ركيزة من هذه الركائز الست، وأكدت على أنه ينبغي أن تعمل دولة قطر وفقًا لهذه التوصيات

المقترحة في مجال الذكاء الاصطناعي، حتى تحقق مزايا تنافسية مستدامة وتظل فاعلًا رئيسًا في الاقتصاد والمجتمع العالميين، ويقتضي هذا الأمر استثمارات كبيرة في تعليم مواطنيها وإعادة تدريبهم لتعزيز قدراتهم الحالية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وبناء بيئة مواتية لتطوير تقنيات ذكاء اصطناعي رائدة في قطر.

ويلاحظ على هذه الإستراتيجية الوطنية أنها لم تتضمن أهدافًا إستراتيجية محددة لها، وكذلك لم تتضمن أية مؤشرات أداء رئيسة KPIs لقياس مدى نجاح أهدافها أو تحقيقها.

5/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في مملكة البحرين:

1/5/3/2 سياسة البيانات المفتوحة الإصدار 1.3 البحرين 2023 (البحرين: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، 2023: 13).

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بمملكة البحرين سياسة البيانات المفتوحة الإصدار 1.3 في عام 2023، وقد اشتملت هذه السياسة على قائمة الاختصارات، ومقدمة، وقسمين أولهما القسم "أ" إستراتيجية البيانات المفتوحة (الغرض، والمبادرات السابقة والوضع الراهن، والتوجه الإستراتيجي)، وثانيهما القسم "ب" سياسة البيانات المفتوحة (نطاق هذه السياسة، والغرض، ومتطلبات / قواعد السياسة، والإرشادات والإجراءات، والأدوار والمسؤوليات، والتغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة، والملاحظات والمقترحات، ومصادر المعلومات الخاصة بهذه السياسة)، بالإضافة إلى الملحق المتضمن اللوائح ذات الصلة بالبيانات.

وتمثل الغرض من إستراتيجية البيانات المفتوحة في اتخاذ إجراءات فورية لتشجيع استخدام البيانات العامة وتطبيقها على نطاق واسع، للارتقاء بمستوى المعيشة وتحفيز الأنشطة التجارية، بما يساهم فى نهضة المجتمع البحريني،

وتعزيز الاقتصاد الوطني؛ في حين تمثل الغرض من سياسة البيانات المفتوحة في تيسير الوصول لبيانات حكومة مملكة البحرين ومعلوماتها واستخدامها، والتي يتم تحديثها بشكل دوري وتتاح بصيغ قابلة للقراءة، سواء من قبل الأشخاص أو الحواسيب عبر منصة البيانات الوطنية المفتوحة، ضمن الإطار القائم للقانون رقم 16 لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، وقانون رقم 30 لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية، والسياسات والقوانين والقواعد الأخرى ذات الصلة.

2/5/3/2 إستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي 2022 – 2026 (حكومة مملكة البحرين. مركز الاتصال الوطني: 1).

أصدر مركز الاتصال الوطني بحكومة مملكة البحرين إستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي 2022-2026. وقد قامت هذه الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسة وهم: تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، ودعم الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الحكومة الإلكترونية، وتطوير القدرات الرقمية.

- الأهداف الإستراتيجية: هناك تسعة أهداف إستراتيجية رئيسة وهي:

1. تحسين مرتبة مملكة البحرين في مؤشر المشاركة الإلكترونية، ضمن تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.
2. جعل مملكة البحرين مركزًا للابتكار الرقمي في المنطقة.
3. توفير بنية تحتية متطورة ذات مستوى عالمي.
4. استقطاب الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
5. تطوير معايير الأمن السيبراني، وتعزيز مراقبة ورصد الحوادث والهجمات الإلكترونية والتصدي لها.

6. تعزيز وزيادة عدد كفاءة الخدمات الإلكترونية، عبر التحول الإلكتروني للخدمات.
7. رقمنة الوثائق والمستندات الحكومية، والتحول الإلكتروني للمدفوعات.
8. التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لإيجاد طرق مبتكرة في تقديم الخدمات الحكومية.
9. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير أداء الخدمات الحكومية.

مؤشرات قياس أداء الإستراتيجية بحلول عام 2026:

1. 100 %: نسبة تغطية الشبكة الوطنية للنطاق العريض في جميع أنحاء المملكة.
2. 200 خدمة حكومية: الحد الأدنى لعدد الخدمات الإضافية التي ستتم أتمتتها.
3. 20 %: زيادة في عدد الشركات الناشئة في قطاع تقنية المعلومات.
4. 35 %: رفع نسبة الكوادر الوطنية للعاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعامين 2022 و2023.
5. 20,000 مواطن: بناء القدرات البشرية الوطنية في الأمن السيبراني، من خلال التوعية والتدريب.

3/5/3/2 سياسات الحكومة الرقمية الإصدار 1.1 البحرين 2021 (البحرين: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، 2021: 13).

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بمملكة البحرين سياسات الحكومة الرقمية الإصدار 1.1 في عام 2021. وقد اشتملت هذه السياسات على قائمة الاختصارات، ومقدمة، وسياسة الحكومة الرقمية (نطاق السياسة، والغرض

من السياسة، وبيان السياسة)، وثلاثة أقسام أولهما القسم أ. سياسة الخدمات الرقمية أولًا. (نطاق السياسة، والغرض ومتطلبات وقواعد السياسة، والإرشادات والإجراءات)، وثانيهما القسم ب - الحكومة الرقمية كحق (نطاق السياسة، والغرض، ومتطلبات وقواعد السياسة، والإرشادات والإجراءات)، وثالثهما القسم ج - سياسة طلب البيانات مرة واحدة (نطاق السياسة، والغرض، ومتطلبات وقواعد السياسة)، والأدوار والمسؤوليات، والتغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة، والملاحظات والمقترحات، ومصادر المعلومات الخاصة بهذه السياسة، وأخيرًا ملحق تضمن اللوائح ذات الصلة بالبيانات.

تمثل الغرض من السياسة الأولى (سياسة الخدمات الرقمية أولًا) في تيسير تقديم جميع الخدمات الحكومية بشكل رقمي؛ بحيث تكون الخدمات الرقمية مفضلة على الخدمات التقليدية غير الرقمية المقدمة من حكومة البحرين، كما هدفت السياسة إلى زيادة الابتكار، وتحسين التوافق التشغيلي والتكامل الداخلي بين الخدمات العامة الرقمية، بالإضافة إلى تقليل مستوى التعقيد فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات والاستفادة منها، والحد من حالات التكرار والازدواجية. وبموجب هذه السياسة يتعين على الجهات الحكومية تصميم الخدمات العامة بشكل رقمي أولًا، ثم طرحها عبر القنوات الأخرى لمن يتعذّر عليهم استخدام الخدمات الرقمية.

وتمثل الغرض من السياسة الثانية (سياسة الحوكمة الرقمية كحق) في خلق البيئة المناسبة لقطاع عام، بإمكانه العمل بكفاءة في هذا العصر الرقمي، ووضع إستراتيجية للحكومة الرقمية تنص على خطوات عملية لنشر التقنيات الرقمية، لإرساء أسس حكومة أكثر انفتاحًا وشفافية وابتكارًا، وتعزيز إطار الحوكمة الرقمية، وبناء القدرات المؤسسية والقانونية والبشرية، لتقديم خدمات رقمية تلبي احتياجات الجمهور وتوقعاته.

وتمثل الغرض من السياسة الثالثة (سياسة طلب البيانات مرة واحدة) في زيادة الكفاءة والحد من الأعباء الإدارية بين الجهات الحكومية والجمهور، وتمكين سبل التواصل على صعيد الجهات الحكومية، مع حماية المعلومات الشخصية في الوقت ذاته.

4/5/3/2 سياسة المشاركة الإلكترونية في مملكة البحرين، النسخة 1.0

(البحرين. هيئة المعلومات والحوكمة الإلكترونية، 2023: 5، 7-8).

أصدرت هيئة المعلومات والحوكمة الإلكترونية بمملكة البحرين سياسة المشاركة الإلكترونية في المملكة (النسخة 1.0) في عام 2023. وقد تضمنت هذه السياسة قائمة الاختصارات وشرحًا أساسيًا للمصطلحات الشائعة المستخدمة في هذه الوثيقة، ومعلومات حول هذه السياسة، والمقدمة، والوضع الحالي للمشاركة الإلكترونية، والغرض من السياسة، والمقدمة، والوضع الحالي للمشاركة الإلكترونية، والغرض من السياسة، ونطاقها، بالإضافة إلى بيان السياسة، وبنودها، وتفعيلها، والتغيرات التي قد تطرأ عليها، والملاحظات والمقترحات، وأخيرًا مصادر المعلومات.

وتسلط هذه السياسة الضوء على التزام حكومة مملكة البحرين بالتركيز على إتاحة سبل المشاركة التقليدية بشكل إلكتروني، وتعزيز قنوات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تحقيق نقلة نوعية نحو استخدام وسائل المشاركة الإلكترونية مثل: التعهيد الجماعي (التعاون المجتمعي) والبيانات المفتوحة.

- الغرض من سياسة المشاركة الإلكترونية:

يتمثل الغرض الأساسي من سياسة المشاركة الإلكترونية في:

أ- ضمان قدر أكبر من الشفافية، والانفتاح والشمولية في العمليات الحكومية.

ب- تشجيع مشاركة المستخدمين، وتحفيز الابتكار في الخدمات الحكومية.

ت- دعم تطوير القواعد واللوائح والإرشادات اللازمة، التي من شأنها تنظيم استخدام عمليات وأدوات المشاركة الإلكترونية، ومراقبة أدائها.

ث- توفير مرجع يوضح بسهولة الإجراءات والمسؤوليات، التي تنطوي عليها عملية المشاركة الإلكترونية في المملكة.

ج- نشر الوعي والمعرفة حول عملية المشاركة الإلكترونية في المملكة.

- نطاق السياسة:

تنطبق هذه السياسة على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية ووسائل الاتصالات الإلكترونية الخاصة بها، وأنشطة مشاركة المستخدمين والمتعاملين. وتنطبق هذه السياسة أيضًا على جميع الموضوعات والآراء والمناقشات والتقارير والوثائق والاستطلاعات والملاحظات والطعون والشكاوى والاقتراحات والالتماسات واستطلاعات الرأي، التي يتم تقديمها أو نشرها أو بثها أو تبادلها، من خلال أدوات المشاركة المقترحة من حكومة البحرين.

- بنود السياسة:

تبنت حكومة البحرين نموذج الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية، والذي يشتمل على ثلاثة بنود رئيسة وهي:

1. المعلومات الإلكترونية.
2. الاستشارة الإلكترونية.
3. اتخاذ القرار إلكترونيًا.

5/5/3/2 الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (البحرين. المركز الوطني للأمن السيبراني: 1).

أصدر المركز الوطني للأمن السيبراني بمملكة البحرين الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. وتقود هذه الإستراتيجية الجهود الرامية لتحسين مستوى الأمن

السيبراني على مدى أربع سنوات. وقد جعلت هذه الإستراتيجية من الأمن السيبراني أولوية وطنية، مع التركيز على متطلبات القطاعات الحيوية، والتي تشمل مؤسسات البنية التحتية الحساسة لمملكة البحرين.

- الركائز الأساسية للإستراتيجية:

تتضمن الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني خمس ركائز أساسية مترابطة، تهدف لتحقيق مملكة آمنة سيبرانيًا، وهذه الركائز تدعم بعضها البعض، بحيث تُعنى كل ركيزة بجانب هام معين من جوانب الأمن السيبراني، وتشكل جميع هذه الركائز إطار عمل شامل ومتماسك، للمحافظة على فضاء إلكتروني آمن وموثوق في مملكة البحرين.

والركائز الخمس للإستراتيجية هي:

الركيزة الأولى: حماية سيبرانية قوية ومرنة:

جاءت الركيزة الأولى في هذه الإستراتيجية لرفع الجاهزية الأمنية السيبرانية، وحماية الأنظمة والشبكات في مؤسسات القطاعات الحيوية، عن طريق وضع أنظمة أمنية متطورة، تعزز آليات التصدي والكشف عن الهجمات والتهديدات الإلكترونية بشكل شامل ودقيق.

وتتضمن هذه الركيزة الأهداف الإستراتيجية الآتية:

1. حماية البنية التحتية الوطنية الحيوية.
2. تعزيز الاستجابة للحوادث السيبرانية.
3. رفع جاهزية الأمن السيبراني في المؤسسات الحيوية.

الركيزة الثانية: الحوكمة والمعايير الفعالة للأمن السيبراني:

تهتم الركيزة الثانية بتوفير إطار لحوكمة الأمن السيبراني، من خلال وضع معايير وضوابط وإرشادات سيبرانية، ودعم تفعيل مفهوم إدارة المخاطر لدى مؤسسات

القطاعات الحيوية، كما تدعم هذه الركيزة التزام مؤسسات القطاعات الحيوية بالمعايير والضوابط المعنية لإدارة وحماية المعلومات والأنظمة، وتحرص هذه الركيزة على أن يكون للإدارات العُليا في المؤسسات مهام أساسية لتعزيز الأمن السيبراني، والعمل على أن يكون لكل فرد دور في الأمن السيبراني للمؤسسة.

وتتضمن هذه الركيزة الأهداف الإستراتيجية الآتية:

1. تطوير إدارة المخاطر على المستوى الوطني.
2. تطوير الضوابط والسياسات السيبرانية، ودعم عملية الالتزام.
3. تطوير قيادات سيبرانية فعالة.

الركيزة الثالثة: بناء مجتمع واع بالأمن السيبراني:

تختص الركيزة الثالثة برفع مستوى الثقافة والوعي في مجال الأمن السيبراني لدى أفراد المجتمع كافة في مملكة البحرين، وذلك عبر إطلاق حملات وبرامج توعوية، لضمان حصول جميع أفراد المجتمع على المعلومات والمعرفة المناسبة حول الأمن السيبراني، بما يزود الأفراد بالقدرة على تمييز المعلومات المضللة أو المغلوطة، وتستهدف جميع الأفراد من الطلاب والطالبات في جميع المراحل الدراسية، والعاملين في جميع المجالات، وغير العاملين.

وتتضمن هذه الركيزة الأهداف الإستراتيجية الآتية:

1. رفع الوعي في المجال السيبراني على المستوى الوطني.
2. دعم الأمن السيبراني في جميع مراحل التعليم.

الركيزة الرابعة: تعزيز الحماية من خلال الشراكات والتعاون:

تطور الركيزة الرابعة نموذجًا وطنيًا شاملًا لتعزيز الحماية في مجال الأمن السيبراني، من خلال الاعتماد على مفهوم الشراكة والتعاون، فبالرغم من الجهود

الكبيرة والاستعدادات التي تتخذها المؤسسات لحماية معلوماتها وأنظمتها، إلا أنها لن تستطيع وحدها التعامل مع التهديدات والمخاطر ومواجهة الهجمات الإلكترونية. وتسعى هذه الركيزة إلى دعم العمل المشترك وبناء الشراكات لحماية مؤسسات مملكة البحرين من جميع القطاعات الحيوية، عن طريق وضع آليات لمواجهة التهديدات والهجمات الإلكترونية، والتعامل مع الحوادث السيبرانية بشكل فعال، كما تحث هذه الركيزة على تطوير التعاون في مجال الأمن السيبراني على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

وتتضمن هذه الركيزة الأهداف الإستراتيجية الآتية:

1. تعزيز الشراكة في مجال الأمن السيبراني.
2. دعم التعاون للحماية السيبرانية.

الركيزة الخامسة: تطوير الكوادر الوطنية:

تهدف الركيزة الخامسة إلى تطوير وصقل الكوادر الوطنية في مجال الأمن السيبراني؛ حيث تدعم عملية بناء وتطوير أطر وخطط وبرامج تدريبية متعلقة بتنمية المهارات والخبرات الوطنية، للوصول إلى مستوى متقدم في التخصصات السيبرانية المتنوعة، مع الاستفادة من التعاون مع الكليات والجامعات. كما تسعى هذه الركيزة إلى تطوير كفاءات وطنية قادرة على تدريب ونقل خبراتها إلى الصفوف الثانية، مما يحقق الاستدامة والاستمرارية في تطوير الكادر البشري في مجال الأمن السيبراني.

وتتضمن هذه الركيزة الأهداف الإستراتيجية الآتية:

1. دعم بناء القدرات والكوادر الوطنية المؤهلة.
2. تعزيز صناعة الأمن السيبراني المحلي.

6/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في سلطنة عُمان:

1/6/3/2 إستراتيجية عُمان الرقمية (عُمان. هيئة تقنية المعلومات، 2023).

(غير مسموح الوصول إليها على الويب).

2/6/3/2 سياسة البيانات الحكومية المفتوحة سلطنة عُمان 2023 (عُمان. هيئة تقنية المعلومات، 2023: 8).

أصدرت هيئة تقنية المعلومات بسلطنة عُمان في عام 2023 سياسة البيانات الحكومية المفتوحة. وقد تضمنت هذه السياسة مقدمة (المقصود بالبيانات الحكومية المفتوحة، ومجالاتها)، والاستثناءات، وأهداف السياسة (نطاق تطبيق السياسة)، والسياسة (أحكام السياسة، ومبادئ البيانات المفتوحة)، والأدوار والمسؤوليات (إدارة السياسة، وتنفيذ السياسة)، والمراجع.

وحددت هذه السياسة البيانات الحكومية المفتوحة بأنها هي تلك البيانات التى يمكن الوصول إليها، وإعادة استخدامها أو نشرها لأي غرض، بما في ذلك الاستخدام التجاري، بدون أية تكلفة أو قيود على النشر، فضلًا عن كونها تخزن في قواعد البيانات الحكومية.

وتمثلت مجالات البيانات المفتوحة في الإحصاءات الوطنية، ومعلومات الموازنات المالية، والبيانات الجغرافية، والقوانين واللوائح التنظيمية، ومعلومات التعليم والنقل.

وهدفت سياسة البيانات الحكومية المفتوحة إلى ما يلي:

1 - إقرار التزام السلطنة بالمبادئ العامة للبيانات المفتوحة.

2 - مساعدة الجهات الحكومية على فهم أولويات المجتمع والأنشطة الصناعية والتجارية، وحاجتها للبيانات المفتوحة.

3 - تبسيط وتسهيل نشر الجهات الحكومية للبيانات المفتوحة في السلطنة.

4 - وضع إطار عمل لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة، يمكن الجهات الحكومية من إنشاء مجموعات بيانات ذات قيمة عالية للجمهور.

5 - تحديد المبادئ العامة للبيانات المفتوحة، والتي ستسهم بدورها في تعزيز الثقافة المعلوماتية.

6 - زيادة فرص إمكانية استخدام البيانات الأولية لإنشاء وابتكار تطبيقات جديدة، من شأنها أن تحقق منافع اجتماعية واقتصادية للمجتمع.

كما ستسهم هذه السياسة في تسهيل تطبيق أفضل الممارسات لمبادئ البيانات المفتوحة في كافة القطاعات الحكومية بالسلطنة.

3/6/3/2 السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي سلطنة عُمان 2022 (عُمان، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، 2022: 12).

أصدرت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عُمان في عام 2022 السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي. وقد تضمنت هذه السياسة المقدمة، والتعاريف والمصطلحات، والأهداف، والغرض، ونطاق التطبيق، وبنود السياسة، والتوعية، وإدارة الوثيقة، والالتزام بالسياسة، والإصدارات ذات الصلة.

وقد عرفت هذه السياسة النفاذ الرقمي بأنه هو قابلية استخدام منتجات أو خدمات أو معلومات ما قائمة على تقنية المعلومات أو الاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتمثل الغرض من هذه السياسة في إرساء بيئة تمكينية لضمان نفاذ ذوي الإعاقة وكبار السن إلى المنتجات والمعلومات والخدمات العامة، القائمة على منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات، وتحددت أهداف هذه

السياسة في ثلاثة أهداف رئيسة وهي:

1 - ضمان نفاذ كافة أفراد المجتمع في سلطنة عُمان، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات والانتفاع بمزاياها الرقمية، وما توفره من فرص وآفاق.

2 - ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ورؤية عُمان 2040 بكافة ركائزها، لرفع مستوى جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وكبار السن، لتمكينهم من العيش باستقلالية، وضمان مشاركتهم الفعالة فى مسيرة التنمية.

3 - الوفاء بالتزامات سلطنة عُمان الدولية والإقليمية ذات الصلة، بتمكين ذوي الإعاقة وكبار السن للمواقع الحكومية.

7/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في دولة فلسطين:

1/7/3/2 الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2021 - 2023 (فلسطين. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:1-60).

أصدرت هذه الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدولة فلسطين للأعوام من 2021 إلى 2023. وقد تضمنت الإستراتيجية بعد التقديم ستة أقسام رئيسة (المقدمة، وتحليل الواقع، والرؤية والرسالة، والأهداف الإستراتيجية والنتائج، وبرامج الموازنة، والملاحق). واشتمل القسم الأول (المقدمة) على منهجية العمل على تطوير الإستراتيجية، واشتمل القسم الثاني (تحليل الواقع) على ثمانية عناصر (توصيف القطاع والجهات الشريكة فيه، وتطوير القطاع، ومؤشرات الأداء للقطاع، وتحليل بيانات العمل المحيطة بالقطاع، والتحديات الرئيسة التي يواجهها القطاع،

والثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق، وتأثير جائحة كورونا والدروس المستفادة)، والأهداف والنتائج التي تم تحقيقها في الفترة من (2017 إلى 2019)؛ واشتمل القسم الثالث (الرؤية والرسالة) على عنصري الرؤية والرسالة؛ واشتمل القسم الرابع (الأهداف الإستراتيجية والنتائج) على الأهداف الإستراتيجية المعدلة، والنتائج والمؤشرات والاستهدافات المرتبطة بها، واشتمل القسم الخامس على (برامج الموازنة)، في حين اشتمل القسم السادس (الملاحق) على قائمة القوانين والأنظمة والسياسات المخططة 2021-2023.

وفيما يتصل بالأهداف الإستراتيجية والنتائج الواردة في هذه الإستراتيجية القطاعية، فقد تضمنت ما يلي:

- الهدف الإستراتيجي الأول: بنية تحتية آمنة وشاملة ومتطورة. (6 نتائج، 22 مؤشرًا).
- الهدف الإستراتيجي الثاني: بيئة تشريعية، وقانونية وتنظيمية عصرية وشاملة. (5 نتائج، 24 مؤشرًا).
- الهدف الإستراتيجي الثالث: خدمات إلكترونية (اتصالات/ تكنولوجيا معلومات/ بريد) متطورة وفعالة. (3 نتائج، 16 مؤشرًا).
- الهدف الإستراتيجي الرابع: صناعات رقمية رائدة ومنافسة. (نتيجة واحدة، 10 مؤشرات).
- الهدف الإستراتيجي الخامس: موارد بشرية مؤهلة وكفؤة ومنتجة (3 نتائج، 9 مؤشرات).

وقد غطى جدول نتائج الأهداف الإستراتيجية لهذه الإستراتيجية القطاعية السنوات الأربع 2020، 2021، 2022، 2023، وما تم إنجازه فيها، تبعًا للنتائج والمؤشرات المتصلة بها والمذكورة بعاليه.

2/7/3/2 السياسة العامة لأمن المعلومات في الوزارات والمؤسسات الحكومية (فلسطين. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2 – 3).

أصدرت الإدارة العامة للحاسوب الحكومي التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة فلسطين السياسة العامة لأمن المعلومات في الوزارات والمؤسسات الحكومية؛ حيث تضمنت هذه السياسة الهدف من هذه الوثيقة، الذي ذُكر فيه أنها تشكل الأساس للسياسة العامة لأمن المعلومات في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الواجب اتباعها، بحيث تلائم درجات الموظفين، ومهامهم المختلفة في الإدارات والدوائر والأقسام، حيث إنها تشمل كافة الموظفين دون استثناء.

ثم غطت هذه الوثيقة مجالات تطبيق السياسة الأمنية لنظم المعلومات، حيث تناولت اعتبارات الأمن في المجالات الثمانية التالية:

1. المسؤوليات الإدارية (غطت ثلاثة عناصر وهي: الإدارات العامة والدوائر، والجهات الخارجية، وإدارة الأزمات).
2. الأمن المادي (غطى ثلاثة عناصر وهي: البيئة، وأمن المعدات، والتحكم في الوصول المادي).
3. أمن تحكم الدخول (غطى ثمانية عناصر وهي: التحكم بالوصول للبيانات، والتحقق من الشخصية، والخصوصية، وتحديد الهوية، وإدارة امتيازات المستخدم، وإدارة كلمات المرور، والوصول إلى الشبكة، وتوثيق الأحداث).
4. أمن المعلومات (غطى عنصرين اثنين وهما: خصوصية البيانات، والنسخ الاحتياطي)
5. أمن التطبيقات (غطى عنصرين اثنين وهما: تطوير وصيانة التطبيقات، وإدارة الإعدادات والتحكم بها).

6. أمن الاتصال والشبكات (غطى ستة عناصر وهي: حماية الشبكة وأمن الإنترنت، وأمن البريد الإلكتروني، والحماية ضد فيروسات الكمبيوتر والشيفرات الخبيثة).
7. تقييم وتدقيق المخاطر الأمنية (غطى عنصرين اثنين وهما: تقييم المخاطر الأمنية، والتدقيق الأمني).
8. إدارة الأحداث الأمنية (غطى عنصرين اثنين وهما: مراقبة الأحداث الأمنية، والاستجابة للحوادث الأمنية).

8/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في المملكة الأردنية:

1/8/3/2 الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2021 - 2025 (الأردن. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 2021: 2، 9 ،24-26).

أصدرت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في المملكة الأردنية الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية للأعوام 2021-2025، وقد اشتملت هذه الإستراتيجية بعد التمهيد على تقديم عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحول الرقمي، ثم التعريف بالإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2021-2025، والاستجابة لجائحة كورونا COVID 19. وقد اشتملت هذه الإستراتيجية أيضًا على بيان الرؤية، ثم استعرضت مُمكنات هذه الإستراتيجية التي تضمنت ثمانية ممكنات وهي:

الممكن الأول: البنية التحتية الرقمية.

الممكن الثاني: الخدمات الحكومية الرقمية.

الممكن الثالث: البيانات.

الممكن الرابع: الشباب والتكنولوجيا والوظائف.

الممكن الخامس: الابتكار والشراكة مع القطاع الخاص.

الممكن السادس: المشاركة الإلكترونية.

الممكن السابع: في إدارة التغيير والموارد البشرية.

الممكن الثامن: إدارة الموارد الحكومية.

ثم استعرضت الخطة الإستراتيجية مؤشرات الأداء والمستهدفات للأعوام 2021-2025، وقد تمثلت مؤشرات الأداء الرئيسة للتحول الرقمي في خمسة مؤشرات رئيسة وهي:

- المؤشر الأول: زيادة نسبة النفاذ لشبكات الإنترنت. (اشتمل على أربعة مؤشرات فرعية).
- المؤشر الثاني: النمو الاقتصادي. (اشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية).
- المؤشر الثالث: خلق وظائف. (اشتمل على أربعة مؤشرات فرعية).
- المؤشر الرابع: تحسين مرتبة الأردن في التقارير العالمية. (اشتمل على خمسة مؤشرات فرعية).
- المؤشر الخامس: في تقليص الفساد إلى الحد الأدنى. (اشتمل على مؤشر فرعي واحد).

وقد غطت هذه الإستراتيجية أيضًا قيادة التحول الرقمي والتحديات المتوقعة، والتوجه الإستراتيجي، والتقنيات الناشئة، وملخص الإطار الزمني للتحول الرقمي، والخدمات الحكومية الرقمية، بالإضافة إلى خارطة طريق خدمات التحول الرقمي، وخارطة الطريق للدفع الرقمي، وخارطة تاريخ سياسات وإستراتيجيات التحول الرقمي.

ثم تطرقت الإستراتيجية أيضًا إلى المركز الوطني للأمن السيبراني، والتحول الرقمي -منظومة ريادة الأعمال، والشباب والتكنولوجيا والوظائف، وإدارة التغيير، ونموذج الحوكمة للتحول الرقمي، والبنية التحتية للاتصالات والإنترنت وانتشاره، وأخيرًا أولويات أخرى لسنة 2021.

2/8/3/2 سياسة البيانات الحكومية المفتوحة (الأردن. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 2، 8).

أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمملكة الأردنية سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، وقد احتوت هذه السياسة على سبعة عناصر وهي: التعريفات، والمقدمة، والإطار القانوني، وأهداف السياسة، ومبادئ البيانات الحكومية المفتوحة، وكيفية إتاحة البيانات للعموم، وأخيرًا الأدوار والمسؤوليات.

وفيما يتصل بأهداف هذه السياسة، فقد ورد فيها أن هذه الوثيقة تهدف إلى تزويد أصحاب العلاقة بالمعلومات اللازمة لهم، وكذلك الوفاء بالالتزام رقم (10) ضمن الخطة الوطنية الأردنية الثالثة للأعوام 2016-2018 بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، بالإضافة إلى السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المنصوص عليها من قبل الأمم المتحدة.

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق ما يلي:

1. الشفافية وتعزيز الثقة بالأداء الحكومي.
2. تشجيع الابتكار في إتاحة مزيد من الخدمات، التي تلبي احتياجات الأفراد والرياديين وقطاع الأعمال، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.
3. زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات.
4. المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

3/8/3/2 سياسة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة 2021 (الأردن. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 2021: 1، 17).

أصدرت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالمملكة الأردنية في عام 2021 سياسة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. وقد اشتملت هذه السياسة على المقدمة التي تضمنت عنصرين اثنين وهما: تصنيف المعلومات المخزنة والمنقولة من خلال موارد تكنولوجيا المعلومات: درجات السرية، والالتزام بالمتطلبات القانونية ومتطلبات المؤسسة، ثم سياسة الاستخدام العامة التي تضمنت اثنى عشر عنصرًا وهي: تخزين المعلومات والبيانات، وجدول الصلاحيات، وسياسة كلمة السر، والبرمجيات، والشبكات، وحواسيب المكتب والحواسيب المحمولة، وسياسة استخدام وسائط التخزين المتنقلة، وسياسة استخدام البريد الإلكتروني، وسياسة استخدام الإنترنت، وسياسة الحماية من البرامج الخبيثة، وسياسة المعدات والأجهزة، وسياسة استخدام الهاتف.

ثم اختتمت هذه السياسة ببيان إخلاء مسؤولية وتنبيه في حالة عدم التزام أحد المستخدمين بأي بند من بنود هذه السياسة؛ ثم ثلاثة ملاحق تتصل بهذه السياسة، وأخيرًا المسؤوليات والإجراءات المتبعة والمراجع.

9/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية اليمنية:

1/9/3/2 السياسات العامة لأمن المعلومات في الجهات الحكومية 2021 (اليمن. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2021: 3-4).

أصدرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالجمهورية اليمنية السياسات العامة لأمن المعلومات والجهات الحكومية في عام 2021. وقد اشتمل هذا

العمل على ثلاثة أبواب وهي: الباب الأول: أحكام تمهيدية، والباب الثاني: مدخل سياسات أمن المعلومات، والباب الثالث والأخير: السياسات العامة لأمن المعلومات.

وقد تضمن الباب الأول: (أحكام تمهيدية) المقدمة، والتعاريف. وتضمن الباب الثاني: (مدخل سياسات أمن المعلومات) أربعة عناصر وهي: المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، والأهداف، ومتطلبات إدارة وتنفيذ أمن المعلومات، ومجال ونطاق تطبيق السياسات، والأدوار والمسؤوليات والواجبات العامة.

أما الباب الثالث والأخير: (السياسات العامة لأمن المعلومات) فقد تضمن 19 سياسة وهي كما يلي:

1. سياسة الأمن المادي والبيئي.
2. سياسة أمن التوظيف والموظفين.
3. سياسة التعاقد والتعامل مع أطراف خارجية.
4. سياسة الامتثال.
5. سياسة تصنيف وحساسية المعلومات.
6. سياسة إدارة الأصول المعلوماتية.
7. سياسة ضبط التغيير.
8. سياسة إدارة التحكم بالنفاذ والدخول.
9. سياسة خصوصية البيانات.
10. سياسة تطوير وصيانة الأنظمة والتطبيقات.
11. سياسة أمن الشبكة.

12. سياسة أمن الإنترنت.
13. سياسة أمن البريد الإلكتروني.
14. سياسة التشفير.
15. سياسة الحماية من الشفرات الخبيثة وفيروسات الأجهزة.
16. سياسة النسخ الاحتياطية، والاستعادة في حالة الكوارث.
17. سياسة إدارة الحوادث الأمنية، وخطة الاستجابة للطوارئ.
18. سياسة تقييم وتدقيق المخاطر الأمنية.
19. سياسة مراقبة الأحداث الأمنية.

وقد تضمنت هذه السياسات التسعة عشر لأمن المعلومات التعريف بكل سياسة، والواجبات والالتزامات العامة والنواحي المتصلة باستخدامها من قبل الهيئات الحكومية في اليمن، دون أن تشتمل على الأهداف الخاصة بها.

2/9/3/2 مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات

(اليمن. رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، 2-3، 5).

أصدر المركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية في الجمهورية اليمنية مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات. وقد أوضح هذا المشروع مفهوم هذه الإستراتيجية الوطنية على أنها رؤية للسياسات والتوجهات الوطنية لبناء المجال المعلوماتي خلال منظور زمني محدد، بما يؤمن تعبئة الطاقات والإمكانيات المتاحة في هذا المجال، واستخدامها بصورة فعالة، وعلى نحو يتيح لكل أفراد ومؤسسات المجتمع فرصًا متساوية للوصول إلى المعلومات والاستفادة منها.

وقد ورد في هذه الوثيقة التحضير لمشروع هذه الإستراتيجية الوطنية الذي تضمن مقتضيات المشروع وأهدافه ومزاياه، ثم إقرار المشروع ممثلًا في قرار

رئيس مجلس الوزراء وإقرار الخطة السنوية للدولة، ثم تعرضت الوثيقة لمراحل تنفيذ المشروع المتمثلة في خمس مراحل وهي: التمهيد والإعداد للبدء بتنفيذ المشروع، ودراسة تقييم الواقع المعلوماتي الراهن، وإعداد الصيغة الأولية لوثيقة السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات، ومناقشة وإقرار وثيقة السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات، ثم أخيرًا وضع المصفوفات والبرامج الزمنية لتنفيذ السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات.

وفيما يتصل بأهداف مشروع هذه الإستراتيجية الوطنية؛ فقد تمثلت فيما يلي:

1. امتلاك وثيقة وطنية تحدد السياسات والإستراتيجيات التي تواجه مسار تطور المجال المعلوماتي في اليمن.
2. توسيع قاعدة المشاركة في وضع السياسات وتحديد الإستراتيجيات المتعلقة بجوانب التطور الأساسية في المجال المعلوماتي.
3. تكوين فهم مشترك بشأن أولويات التنمية في المجال المعلوماتي، وبالتالي توحيد الجهود بهدف تعبئة الطاقات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الأولويات، وتأمين استخدامها بصورة فعالة.
4. تكريس المنهجية العلمية في بناء وتطوير المجال المعلوماتي، وإرساء قاعدة وأساليب العمل بحسب الأهداف في هذا المجال.
5. إكساب المشاركة بُعدًا أعمق وفعالية أكبر، من خلال نشر وتعميم السياسات والتوجهات الوطنية، لبناء وتطوير مجال المعلومات، وتوفير إطار مرجعي لتقييم مستوى الإيفاء بالالتزامات التنموية في هذا المجال.
6. توسيع الوعي المعلوماتي في أوساط المجتمع.

وقد أوضحت هذه الوثيقة أنه تم الانتهاء من المراحل الثلاث الأولى في إعداد هذه الوثيقة (المتمثلة في التمهيد والإعداد للبدء بتنفيذ هذا المشروع، ودراسة وتقييم

الواقع المعلوماتي الراهن، وإعداد الصيغة الأولية لوثيقة السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات). ومعنى ذلك أن هناك مرحلتين لم يتم تنفيذهما بعد في هذه الإستراتيجية الوطنية (المرحلة الرابعة: مناقشة وإقرار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات، والمرحلة الخامسة: وضع المصفوفات والبرامج الزمنية لتنفيذ السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات).

ولم تتضمن هذه الإستراتيجية الوطنية للمعلومات بدولة اليمن أية مؤشرات أداء رئيسة KPIs لقياس أهدافها الإستراتيجية الموضوعة.

10/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية اللبنانية:

2/3/10/1 The National e Strategy for Lebanon: Document 4: the ICT policies and the Seven Initiatives (Lebanon: The Office of the Minister of State for Administrative Reform, 2003:28p.).

أصدر مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري بجمهورية لبنان الإستراتيجية الوطنية الإلكترونية للبنان في عام 2003، حيث تضمنت الوثيقة الرابعة فيها سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمبادرات السبع الخاصة بالدولة. وقد احتوت هذه الوثيقة على ثمانية فصول، حيث تناول الفصل الأول تجميع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي غطى عشرة مباحث، وتناول الفصل الثاني السياسات الوطنية: في سياسات سد فجوة الجاهزية الإلكترونية، الذي غطى خمسة مباحث، وتناول الفصل الثالث السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي غطى ثلاثة مباحث، وتناول الفصل الرابع السياسات القطاعية: سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقطاع الإنتاج، الذي غطى أربعة مباحث، وتناول الفصل الخامس السياسات

القطاعية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية القدرات البشرية، الذي غطى خمسة مباحث، وتناول الفصل السادس السياسات القطاعية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية، الذي غطى ثمانية مباحث، وتناول الفصل السابع السياسات القطاعية التكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية، الذي غطى أربعة مباحث، وأخيرًا تناول الفصل الثامن السياسات القطاعية: الحكومة الإلكترونية، الذي غطى خمسة مباحث.

وقد تضمنت كافة السياسات الوطنية والقطاعية الواردة في هذه الوثيقة التعريفات والأهداف والمبادرات التي تتصل بها، إلا أنه يعاب عليها جميعها القدم وعدم التحديث؛ حيث إن هذه الوثيقة مر على صدورها أكثر من عشرين عامًا، الأمر الذي يستلزم على الدولة تحديثها، حتى تساير وتلبي التطورات المتسارعة في تقنيات المعلومات والاتصالات من ناحية، واحتياجات دولة لبنان الحالية ومقوماتها وتجهيزاتها المادية والبشرية والتقنية من ناحية أخرى.

2/10/3/2 التحول الرقمي في لبنان: الإستراتيجية الوطنية 2020-2030 تحديث أيار 2022 (لبنان. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية 2022: 5).

أصدر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في لبنان 2020-2030 في أيار 2022. وقد احتوت هذه الإستراتيجية بعد قائمة المحتويات والرسوم والجداول على ثلاثة فصول رئيسة وهي: الفصل الأول: التحول الرقمي، والفصل الثاني: تحليل الوضع في لبنان، والفصل الثالث: الأسس والدعائم.

وقد غطى الفصل الأول في هذه الإستراتيجية سبعة عناصر وهي: المقدمة، والخلفية، والتاريخ، والغرض والرؤية، والأهداف والغايات الإستراتيجية (مستوى التأثير)، والأهداف الفورية (مستوى النتائج)، وأخيرًا الرصد والتقييم. وغطى

الفصل الثاني خمسة عناصر وهي: الوضع الحالي، ولبنان والمؤشرات الدولية، والصعوبات والمخاطر والفرص وعوامل النجاح الحاسمة، والعناصر الرئيسة الفاصلة وأخيرًا تحليل القطاعات الاقتصادية. أما الفصل الثالث فقد غطى أربعة أسس وخمس دعائم. فبالنسبة للأسس الأربعة كانت الحوكمة، والحكومة المفتوحة، ونظام إدارة أمن المعلومات والمخاطر والبنى التحتية الرقمية، وأخيرًا نظام إدارة استمرارية الأعمال. أما بالنسبة للدعائم الخمس فكانت الناس، والابتكار، والعمليات، والمشاركة المدنية، وأخيرًا الإطار القانوني.

وأخيرًا احتوت هذه الإستراتيجية على الملحقات التي اشتملت على ثلاثة ملاحق وهي: الخطة التنفيذية، ومراجعة وتحديث الإستراتيجية، والمبادئ الأساسية الإستراتيجية للتحول الرقمي في لبنان. ثم تناولت الإستراتيجية المصطلحات والمراجع.

الأهداف والغايات الإستراتيجية (مستوى التأثير):

أوضحت هذه الإستراتيجية أن الحكومة اللبنانية تهدف إلى تحويل القطاع العام إلى مزود خدمات عالية الجودة وفعالة، وكفء في تعامله مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص بطريقة مبسطة وفعالة وشفافة وسريعة. فيقدم خدمات متمحورة حول المواطن عبر منصة رقمية مشتركة، مما يفسح المجال أمام الابتكار ويسمح بإنعاش الاقتصاد الرقمي بأكمله في لبنان.

الأهداف الفورية (مستوى النتائج):

أوضحت الإستراتيجية تركيز الحكومة اللبنانية على تحقيق ثلاثة أهداف ونتائج فورية خلال الأعوام الخمسة الأولى:

1. تحسين معاملات المواطنين، وتجاربهم مع الخدمات الحكومية.
2. تمكين الاقتصاد الرقمي والقطاع الخاص في لبنان من الازدهار.
3. تمويل عمليات القطاع العام عبر نقلة نوعية.

وقد أوردت هذه الإستراتيجية في الجدول الثامن منها مؤشرات رقمية أساسية في لبنان، لكنها لم تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسة لتحقيق هذه الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الفترة من 2020 إلى 2030.

3/10/3/2 الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني: نحو عام 2022 (لبنان. رئاسة مجلس الوزراء، 2019: 2، 34-37)

أصدرت رئاسة مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني في عام 2019. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية بعد التمهيد والمقدمة جزئين اثنين، واشتمل الجزء الأول منها: (الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني) على أربعة فصول وهي: السياق الإستراتيجي للبنان، والدولة هي المسؤولة عن الأمن السيبراني، وأركان الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والأهداف، في حين اشتمل الجزء الثاني لهذه الإستراتيجية على فصل واحد وهو الفصل الخامس: إنشاء وتأسيس الوكالة الوطنية للأمن السيبراني ونظم المعلومات (NCISA). ثم اختتمت هذه الإستراتيجية بالخاتمة، ولائحة المختصرات، وقاموس المصطلحات، والملاحق.

وقد حددت الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في فصلها الثالث ثمانية أركان رئيسة لهذه الإستراتيجية وهي:

1. اتخاذ إجراءات الدفاع والردع وتعزيز الجهود، لمكافحة التهديدات السيبرانية من الداخل والخارج.
2. تطوير التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني.
3. تنمية مقدرات الدولة في سبيل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
4. تعزيز القدرة التعليمية على كافة الأراضي اللبنانية.
5. تعزيز القدرات الصناعية والتقنية.

6. مساعدة شركات الأمن السيبراني المحلية على المستوى الدولي.
7. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
8. دور أجهزة تطبيق القانون.

وقد تحدد الهدف الرئيس لهذه الإستراتيجية الوطنية في فصلها الرابع في وضع مجموعة من القرارات، التي يجب أن تترجم لاحقًا بإجراءات عمل، تجعل من لبنان بلدًا واثقًا وقادرًا ومرنًا ومحصنًا في عالم رقمي سريع التطور.

وأوردت هذه الإستراتيجية في فصلها الرابع أيضًا الأهداف الرئيسة التي تصبو إلى تحقيقها، وقد تمثلت في ستة وعشرين هدفًا رئيسًا وهي:

1. تشجيع كل من الحكومة والمؤسسات والشركات والأفراد في سياق الجهد الجماعي، الذي يهدف إلى تأمين الفضاء السيبراني الوطني.
2. العمل على تأمين توافر وسهولة استخدام الخدمات السيبرانية، وتعزيز الشفافية الرقمية، وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحوكمة، وأخيرًا العمل من أجل خفض مستوى التهديدات السيبرانية، وكلفة الهجمات السيبرانية في القطاعين العام والخاص.
3. العمل على تطبيق آلية مناسبة وفعالة مهمتها إدارة الإنذارات عند وقوع الحوادث، وكيفية التعامل معها عند وقوعها.
4. إدارة التعامل مع الحوادث الأمنية السيبرانية، بطريقة تؤدي إلى تقليل المخاطر الناتجة عنها، وتمكن بالتالي من اكتساب المقدرة على تقدير التهديدات السيبرانية الحالية والقادمة بدقة.
5. الاستجابة السريعة والفعالة للتهديدات السيبرانية، واستخدام القدرات التي تتناسب مع حجم الحوادث الكبرى في الفضاء السيبراني فور حدوثها.

6. العمل على تطوير كافة الأطر والوسائل القانونية والإجرائية والتقنية اللازمة، للدفاع عن لبنان ضد التهديدات السيبرانية المتطورة بشكل مستمر.

7. تحسين القدرات المحلية القادرة على الاستجابة للهجمات السيبرانية، وذلك من خلال التدابير المناسبة، والعمل على زيادة مناعة البلاد أمام أكثر التهديدات السيبرانية شيوعًا.

8. تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات فور وقوع الحوادث الأمنية السيبرانية.

9. ضمان أن يتم الإبلاغ عن الحوادث إلزاميًا وفوريًا إلى الوكالة الوطنية للأمن السيبراني ونظم المعلومات.

10. تحديد الأسباب الجذرية المسببة للهجمات على المستوى الوطني.

11. استخدام العلاقات التي تملكها الأطراف المعنية مع طرق الاستجابة الأخرى، على الصعيدين المحلي والدولي.

12. القيام بقياس مستوى تطور الجريمة السيبرانية، باستخدام إحصائيات وتحليلات موثوقة للجرائم الرقمية.

13. إنشاء قاعدة بيانات مختصة بالحوادث السيبرانية.

14. تأمين بيئة سيبرانية آمنة لعمل مشغلي البنى التحتية ذات الأهمية الحيوية.

15. تشجيع بائعي الأجهزة والبرامج والحلول الرقمية على تطوير وبيع المنتجات، التي يفترض أن تكون فيها عناصر التحكم في الأمان مفعلة بشكل تلقائي.

16. توفير معايير جديدة تتماشى مع الهدف الرئيس، ألا وهو الحصول بالكامل على أمان عند التصميم لكل جهاز مستخدم.

17. العمل على أن يمتثل جميع مقدمي الخدمات للقوانين والأنظمة الصادرة بمجال الأمن السيبراني.

18. التأكيد على القيم الإنسانية في الفضاء السيبراني.
19. العمل على تغيير السلوكيات السائدة، بما يضمن أن تمتلك الجهات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات والشركات الأخرى كافة ومعهم الأفراد المعرفة والمهارة، التي تخولهم من الدفاع عن أنفسهم وعملائهم من الأذى الناجم عن الهجمات السيبرانية.
20. توعية الشعب اللبناني على الممارسات الآمنة في الفضاء السيبراني.
21. ضمان حصول تغيير جذري في السلوك العام في موضوع التعامل مع التهديدات السيبرانية.
22. تحسين ثقافة الأمن السيبراني في شرائح المجتمع اللبناني المختلفة من المخاطر السيبرانية، وعبر الترويج لثقافة (النظافة السيبرانية).
23. إعلام الجمهور دوريًا بالمخاطر الناتجة عن التلاعب بالمعطيات، وبتقنيات الدعاية المستخدمة من قبل الجهات الخبيثة على الإنترنت.
24. العمل على تعزيز أمن أكثر نظم المعلومات حساسية في البُنى التحتية الحيوية، لدى المشغلين في القطاعين العام والخاص.
25. التأكد من أن الجهات المكلفة بتطبيق القانون تملك أقوى الإمكانيات الفاعلة المخصصة، للحفاظ على شبكاتها ومنصاتها الرقمية آمنة ومرنة.
26. إعداد المتطلبات القانونية والتشغيلية اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على الإستراتيجية الوطنية، من خلال العمل على نشاط سلطة مركزية، تعمل على أعلى مستوى من أجل تأمين الأمن السيبراني للبلد: الوكالة الوطنية للأمن السيبراني ونظم المعلومات – NCISA.

وعلى الرغم من ورود أركان رئيسة وأهداف عديدة مفصلة لهذه الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني، إلا أنها لم تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسةKPIs الخاصة بها لقياس هذه الأهداف الموضوعة.

11/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية العربية السورية:

1/11/3/2 إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية. (سورية. وزارة الاتصالات والتقانة، 2021: 3-4، 11، 13).

أصدرت وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السعودية إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية في عام 2021. وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية بعد أن تم دراسة وتحليل الواقع الراهن. وقد تم اقتراح تنفيذها على ثلاث مراحل وفق ما يلي:

المرحلة الأولى (2021 – 2023): المرحلة التأسيسية.

المرحلة الثانية (2023 – 2027): مرحلة الانتقال لخدمات تفاعلية.

المرحلة الثالثة (2027 – 2030): مرحلة التحول الرقمي.

وتضمنت خطة الإستراتيجية ثلاثة محاور إستراتيجية وهي:

1. الخدمات الحكومية الإلكترونية.
2. تحسين كفاءة الأداء الحكومي.
3. البيئة التمكينية للتحول الرقمي.

وينطوي ضمن هذه المحاور اثنا عشر برنامج عمل، ويتضمن كل برنامج مجموعة من المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج، وفق الوثائق المعيارية المحددة لكل فئة.

وقد أوضحت الإستراتيجية أنها بما تضمه من برامج ومشاريع تسهم في:

1. رفع مساهمة قطاع تقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي.

2. أن تكون جميع الخدمات العامة رقمية شاملة ومتكاملة.
3. تحفيز الابتكار في مجال التقنيات الرقمية، وخلق فرص عمل جديدة.
4. تحقيق قفزات نوعية تمكن الحكومة والمجتمع من تحقيق تغيرات في إدارة شؤونها.

- ركائز الإستراتيجية:

تم الاعتماد على ست ركائز تشكل المنطلقات الأساسية لتحقيق خطة التحول الرقمي في المرحلة القادمة، وهي:

1. التكامل: تكامل البنى التحتية وقواعد البيانات، وصولًا إلى التكامل بالتطبيقات والخدمات.
2. التمحور حول المواطن: رفع جودة وكفاءة العمليات الحكومية، لتلبية حاجات المستفيدين والتنبؤ بها وتقديمها عبر قنوات إلكترونية متعددة، وتخفيض الكلفة والجهد عن المستفيد.
3. الثقة: رفع مستوى ثقة المستفيد بالحكومة، وثقة المستفيد والموظف الحكومي بالعمليات الإلكترونية.
4. الشفافية: تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وفتح البيانات بما يدعم الشفافية والمساءلة من جهة، والتنمية والابتكار من جهة أخرى.
5. المساءلة: تحقيق رقابة ومساءلة فعالة، وتعزيز تطبيق القانون.
6. التنمية: تعظيم استفادة الأفراد من استخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وخلق فرص لدعم الابتكار.

- الأهداف العامة للإستراتيجية:

حددت الإستراتيجية تسعة أهداف عامة وهي:

1. توافر خدمات الحكومة الإلكترونية باللغة العربية.
2. استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة (إلى أي درجة يؤدي استخدام الحكومة لتقانة الاتصالات والمعلومات إلى تحسين الخدمات التي تقدمها للمواطنين؟).
3. قيمة العمل المصرفي الإلكتروني (% نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت، للوصول إلى المعلومات المصرفية الإلكترونية).
4. قيمة الصحة الإلكترونية (% نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت، للوصول إلى المعلومات الصحية الإلكترونية).
5. قيمة التجارة الإلكترونية (% نسبة الأشخاص الذين يقومون بالشراء عن طريق الإنترنت مرة واحدة في الشهر على الأقل).
6. الثقة في الخصوصية على الشبكة (% نسبة الأشخاص الذين يعتقدون بأن نشاطاتهم على الشبكة لها صفة الخصوصية).
7. الثقة في المواقع والتطبيقات الإلكترونية (% نسبة الأشخاص الذين يثقون بالمعلومات التي تردهم من المواقع والتطبيقات الحكومية).
8. مدى مواءمة الإطار التشريعي لنماذج الأعمال الرقمية (ما هي سرعة تأقلم الإطار التشريعي في بلدك مع نماذج العمل الرقمية؟).
9. نشر واستخدام البيانات المفتوحة.

وقد أوردت الإستراتيجية أن هذه المؤشرات التسعة تشكل مجموعة الأهداف العامة التي يجب تحديد القيم الرقمية الابتدائية لها (مع العلم بأن قياسها يحتاج للتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء، ليتم تحديد القيم المرحلية لقياس مدى التقدم في تحقيق خطة العمل الإستراتيجية، ودراسة الانحرافات وتقويم العمل، وهي من مهام فريق حوكمة الإستراتيجية).

2/11/3/2 السياسة الوطنية لأمن المعلومات (سورية. وزارة الاتصالات والتقانة، الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة: 3، 8).

أصدرت الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة بوزارة الاتصال والتقانة في سورية السياسة الوطنية لأمن المعلومات. وقد تضمنت هذه السياسة ثلاثة فصول وهي الفصل الأول: أحكام تمهيدية، والفصل الثاني: مدخل للسياسة الوطنية لأمن المعلومات، والفصل الثالث والأخير: مجالات أمن المعلومات.

وقد تضمن الفصل الأول عنصرين اثنين وهما مقدمة وتعريفات؛ وتضمن الفصل الثاني ثمانية عناصر وهي: الأهداف، والغاية، ومجال تطبيق السياسة، والمراجع والسلطات، ومتطلبات أمن المعلومات، وخطة إدارة أمن المعلومات، وأخيرًا تقييم ومعالجة المخاطر؛ في حين تضمن الفصل الثالث والأخير أربعة عشر عنصرًا وهي: سياسات أمن المعلومات، وتنظيم أمن المعلومات، وأمن الموارد البشرية، وأمن المتعاقدين (الجهات الخارجية)، والتوعية والتأهيل، وإدارة الأصول المعلوماتية، والأمن الفيزيائي والبيئة المحيطة، وإدارة وسائل النفاذ، وتصميم وتطوير واختبار المنظومات المعلوماتية، والتشفير، وأمن عمليات التشغيل، وإدارة الحوادث الأمنية، وإدارة استمرارية العمل، وأخيرًا الامتثال.

وقد تحددت أهداف هذه السياسة في فصلها الثاني في أربعة أهداف رئيسة وهي:

1. تحديد المتطلبات الأساسية لأمن المعلومات، وما يجب القيام به، لحماية الأصول المعلوماتية في الجهات الحكومية.
2. توفير البيئة الآمنة لتقديم وتطوير الخدمات الإلكترونية.
3. تحديد المهام والمسؤوليات لتنفيذ هذه السياسة في الجهات الحكومية.
4. توفير مرجعية وطنية لكافة النواحي المتعلقة بأمن المعلومات.

12/3/2 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في جمهورية العراق:

1/12/3/2 إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي (العراق. مستشارية الأمن الوطني. أمانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات: 1-2، 6-7).

أصدرت أمانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات بمستشارية الأمن الوطني في جمهورية العراق إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي. وقد احتوت هذه الإستراتيجية على خمسة عناصر وهي: أولًا: لمحة عامة عن الإستراتيجية الوطنية السيبرانية، وثانيًا: فهم التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية، وثالثًا: إستراتيجية التأهب الوطني، ورابعًا: خارطة الطريق لإستراتيجية الأمن السيبراني، وخامسًا وأخيرًا: السقف الزمني التنفيذي.

وقد تألفت هذه الإستراتيجية من عدة إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد تغطي جميع الأولويات الوطنية، وتعالج التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية.

وتحدد الهدف الرئيس لهذه الإستراتيجية في توفير خارطة طريق متماسكة ومبادرات وآليات، لتنفيذ ولتحقيق الرؤية الوطنية بشأن الأمن السيبراني.

وهناك أهداف محددة لهذه الإستراتيجية وهي:

1. تشريعات شاملة لمكافحة الجريمة السيبرانية والتدابير المضادة للتهديد السيبراني التي يمكن اعتمادها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ذات الصلة، في سياق تأمين الفضاء السيبراني للبلاد.
2. توفير التدابير التي تحمي البنية التحتية الحيوية للمعلومات، فضلًا عن الحد من مواطن الضعف والثغرات الوطنية، من خلال إطار حماية الأمن السيبراني.
3. وضع آلية فعالة للاستجابة لحالات الطوارئ في الحاسوب.
4. العمل على تحسين قدرة وتطوير فريق الاستجابة لحالات الطوارئ في الحاسوب العراقي (CERT).

5. إن الآليات الوطنية لبناء القدرات العامة وتمكين المهارات الضرورية، للمساعدة في تعزيز القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للهجمات السيبرانية.
6. وضع آلية موثوقة لإشراك أصحاب المصالح المتعددين والوطنيين والدوليين، من أجل التصدي بشكل جماعي للتهديدات السيبرانية.
7. ردع وحماية الحكومة من جميع أشكال الهجمات السيبرانية.
8. تنسيق مبادرة الأمن السيبراني على جميع مستويات الحكومة في البلاد.
9. بناء القدرات الوطنية ضد التهديدات الإلكترونية بالتعاون المنسق، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإشراك أصحاب المصالح المتعددين.
10. تعزيز الرؤية الوطنية للأمن السيبراني، من خلال التوعية والشراكة من خلال تقاسم المسؤوليات؛ ولذلك العمل على إيجاد مجتمع موثوق به من أصحاب المصلحة.
11. تعزيز التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين بشأن الأمن السيبراني.

ولم تتضمن إسترتيجية الأمن السيبراني العراقي أية مؤشرات أداء رئيسة لقياس أهدافها الموضوعة.

22/12/3/ Digital Transformation Strategy of The Kurdistan Regional Government .

أصدرت حكومة إقليم كوردستان إستراتيجية التمويل الرقمي للحكومة، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية أربعة فصول وهي: الفصل الأول (المقدمة)، والفصل الثاني (المبادئ الرقمية الموجهة للتنفيذ)، والفصل الثالث (بناء القدرة على التسليم)، والفصل الرابع والأخير (المضي قدمًا وتحديد الأولويات).

وقد تم تحديد ستة أنشطة إستراتيجية محورية في هذه الإستراتيجية وهي:

1. تعزيز الحوكمة الرقمية.
2. بناء البنية الأساسية الرقمية.
3. بناء رأس المال البشري.
4. بناء التصميم الذي يركز على المستخدم.
5. بناء الأمن وخصوصية البيانات.
6. تعزيز المشتريات.

ولم تتضمن إستراتيجية التحول الرقمي في حكومة إقليم كوردستان أية مؤشرات أداء رئيسة KPIs لقياس أنشطتها الإستراتيجية المحورية الموضوعة.

3/12/3/2 إستراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 (العراق. الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا: 25 ص).

أصدرت الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا إستراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية رؤية الهيئة، وأهدافها، ومفهوم التحول الرقمي، وأركان التغيير للتحول الرقمي، وميزاته، ورسومًا بيانية عن الاقتصاد التقني الرقمي في دولة العراق، ومفهوم الاقتصاد الرقمي، وأخيرًا أغراض التنمية المستدامة.

وقد تمثلت أركان التغيير الرقمي في هذه الإستراتيجية في سبعة أركان رئيسة وهي:

1 - مواءمة الارتباط بين طموحات الموظفين والمواطنين والمستخدمين.

2 - إستراتيجية الأعمال الرقمية.

3 - اعتماد مناهج دراسية، مبنية على أساس التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات.

4 - بناء الإنسان العراقي على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

5 - البيانات والتحليل.

6 - التقنية.

7 - ثقافة الإبداع.

ويلاحظ على هذه الإستراتيجية أنها لم تتضمن أهدافًا إستراتيجية محددة، كما أنها لم تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها لقياس أهدافها الموضوعة ومدى نجاحها في تحقيقها.

4/2 توافر مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في إستراتيجيات المعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية:

يوضح الجدول رقم (7) توافر مؤشرات الأداء الرئيسةKPIs في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية.

ويتضح من هذا الجدول أن مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs لم تتوافر إلا في تسع إستراتيجيات وطنية فقط من مجموع ثلاث وعشرين إستراتيجية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول، أي بنسبة مئوية قدرها 39.13 % من الإجمالي، ويعني ذلك أن النسبة الغالبة من هذه الإستراتيجيات الوطنية (60.83 %) لم يتوافر بها مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها التحقق من مدى نجاح هذه الإستراتيجيات الوطنية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الموضوعة.

جدول رقم (7)

توافر مؤشرات الأداء الرئيسةKPIs في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية

مسلسل	الإستراتيجيات	تاريخ الإصدار	المجال الموضوعي	اسم الهيئة	اسم الدولة	مؤشرات الأداء الرئيسة
1	الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية (2022-2025)	2021	الحكومة الرقمية	هيئة الحكومة الرقمية DGA	السعودية	✓
2	إستراتيجية تطوير قطاع المكتبات في المملكة	مايو 2021	تطوير المكتبات	وزارة الثقافة هيئة المكتبات	السعودية	✓
3	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	ديسمبر 2020	الأمن السيبراني	الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	السعودية	✓
4	إستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2023	2023	الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	السعودية	✓
5	الإستراتيجية الوطنية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (غير متاح الوصول إليها على الويب)		الاتصالات وتقنية المعلومات	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت	✓
6	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت 2017-2020 الإصدار الأول	2017	الأمن السيبراني	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	الكويت	✓

7	إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2025	2022	الحكومة الرقمية	البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	✓
8	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني		الأمن السيبراني	هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية	الإمارات	✓
9	إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020		الحكومة الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر	✓
10	إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي		الذكاء الاصطناعي	معهد قطر لبحوث الحوسبة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قطر	✓
11	إستراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي 2022-2026		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي	مركز الاتصال الوطني	البحرين	✓
12	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني		الأمن السيبراني	المركز الوطني للأمن السيبراني	البحرين	✓

13	إستراتيجية عُمان الرقمية (غير مسموح الوصول لها على الويب)	مارس 2023	الحكومة الرقمية	هيئة تقنية المعلومات	عُمان	✓
14	الإستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2023-2021		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	فلسطين	✓
15	الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2025-2021	2021	التحول الرقمي	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الأردن	✓
16	مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات		المعلومات	رئاسة الجمهورية المركز الوطني للمعلومات	اليمن	✓
17	The National e Strategy for Lebanon Document 4: The ICT policies and the Seven Initiatives	أكتوبر 2023	تقنية المعلومات والاتصالات	مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري	لبنان	✓
18	التحول الرقمي في لبنان: الإستراتيجية الوطنية 2030-2020	أيار 2022	التحول الرقمي	مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	لبنان	✓

19	الإستراتيجية الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني	2019	الأمن السيبراني	رئاسة مجلس الوزراء	لبنان	✓
20	إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية	أغسطس 2021	التحول الرقمي	وزارة الاتصالات والتقانة	سوريا	✓
21	إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي		الأمن السيبراني	مستشارية الأمن الوطني	العراق	✓
22	Digital Transformation Strategy of the Kurdistan Regional Government		التحول الرقمي	حكومة إقليم كوردستان	العراق	✓
23	مكونات إستراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة		التحول الرقمي	الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا	العراق	✓

الفصل الثالث

السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية

1/3 مدى وجود سياسات وإستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية:

يوضح الجدول رقم (8) السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية المتاحة على الويب والهيئات المسؤولة عنها؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك تسع عشرة سياسة وإستراتيجية وطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية مجتمع الدراسة متاحة على الويب، وأن جميع هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية معنية بالمعلومات وتقنياتها.

2 - لا توجد سياسة وطنية واحدة متاحة على الويب تحت مسمى «السياسة الوطنية للمعلومات» في جميع الدول مجتمع الدراسة، ولكن ما ورد في هذا الجدول من سياسات وإستراتيجيات وطنية (19 سياسة وإستراتيجية) تمثل جميعها المجالات المختلفة للمعلومات وتقنياتها.

3 - أن هناك إستراتيجية وطنية فريدة على مستوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية، وكذلك الدول الآسيوية مجتمع الدراسة هي «الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي» صادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية.

4 - أن ما يزيد على نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول العربية الأفريقية (10 سياسات وإستراتيجيات بنسبة 52.63 %) قد نشرت بدون تاريخ، وأن باقي هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية (9 سياسات وإستراتيجيات بنسبة 47.37 %) قد نشرت في السنوات من 2019 إلى 2023، ويعني ذلك أن ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها قد اتسمت بالحداثة لنشرها في السنوات الخمس الأخيرة.

جدول رقم (8)

السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية المتاحة على الويب والهيئات المسؤولة عنها

مسلسل	اسم السياسة/ الإستراتيجية	تاريخ الإصدار	المجال الموضوعي	اسم الهيئة	اسم الدولة
1	الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي		المحتوى الرقمي العربي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مصر
2	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2017-2021		الأمن السيبراني	رئاسة مجلس الوزراء المجلس الأعلى للأمن السيبراني	مصر
3	الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي		الذكاء الاصطناعي	المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي	مصر
4	الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية	2023	الاتصالات والمعلوماتية	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية	ليبيا
5	السياسات الوطنية لأمن وسلامة المعلومات		أمن المعلومات	الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات	ليبيا
6	المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في السودان	2018	تطوير التكنولوجيا ونقلها	الأمم المتحدة الإسكوا ESCWA	السودان

7	National Policy-maker in Charge of Telecommunications/ ICTs (غير متاح الوصول إليها)	2022	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	وزارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الجزائر
8	Strategie Nationale En Matiere De Cybersecure		الأمن السيبراني	إدارة الدفاع الوطني المديرية العامة لأمن نظم المعلومات	المغرب
9	Directive Nationale de la Sucrite des Systems D'Information Version No. 2	2023	أمن نظم المعلومات	إدارة الدفاع الوطني المديرية العامة لأمن نظم المعلومات	المغرب
10	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2020-2025		الأمن السيبراني	رئاسة الجمهورية مجلس الأمن القومي	تونس
11	المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في تونس	2017	تطوير التكنولوجيا ونقلها	الأمم المتحدة الإسكوا ESCWA	تونس
12	Somalia Information and Communications Technology (ICT) Policy & Strategy (2019- 2024)	مارس 2019	تقنية المعلومات والاتصالات	وزارة البريد والاتصالات والتقنية	الصومال

13	Somalia Land E-Government Strategy 2020 -2024	أكتوبر 2019	الحكومة الإلكترونية	وزارة تقنية المعلومات والاتصالات	الصومال
14	Agenda Nationale de Transformation Numerique 2022-2025	يونيو 2022	التحول الرقمي	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	موريتانيا
15	Strategie de Promotion du Haut Debit et D'access Universal	فبراير 2019	النطاق العريض والنفاذ الشامل	وزارة البحث العلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات	موريتانيا
16	Feuille De Route Pour La Transformation Digitale De Djibouti		التحول الرقمي	وزارة الاقتصاد الرقمي والابتكار	جيبوتي
17	Privacy Policy		سياسة الخصوصية	مركز بيانات جيبوتي	جيبوتي
18	Strategie Comores Numeriques 2028 (غير مسموح الوصول لها)		الرقمنة	ANADEN Agence Nationale de Development du Numerique	جزر القمر
19	Privacy Policy		سياسة الخصوصية	بوابة بيانات جزر القمر	جزر القمر

2/3 الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية مجتمع الدراسة:

أظهر الجدول رقم (8) تعدد الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية مجتمع الدراسة؛ وقد تراوح هذا العدد ما بين هيئة واحدة كحد أدنى (في السودان، والجزائر، والمغرب)، وثلاث هيئات كحد أقصى (في مصر).

فعلى مستوى مصر، فقد أصدرت ثلاث هيئات (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ورئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للأمن السيبراني، والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي) ثلاثة أعمال.

وعلى مستوى ليبيا، أصدرت هيئتان (الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية، والهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات) عملين اثنين.

وعلى مستوى السودان، أصدرت هيئة واحدة (الأمم المتحدة. الإسكوا) عملًا واحدًا.

وعلى مستوى الجزائر، أصدرت هيئة واحدة (وزارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) عملًا واحدًا.

وعلى مستوى المغرب، أصدرت هيئة واحدة (إدارة الدفاع الوطني. المديرية العامة لأمن نظم المعلومات) عملين اثنين.

وعلى مستوى تونس، فقد أصدرت هيئتان (رئاسة الجمهورية. مجلس الأمن القومي، والأمم المتحدة. الإسكوا) عملين اثنين.

وعلى مستوى الصومال، فقد أصدرت هيئتان (وزارة البريد والاتصالات والتقنية، ووزارة تقنية المعلومات والاتصالات) عملين اثنين.

وعلى مستوى موريتانيا، فقد أصدرت هيئتان (وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة، ووزارة البحث العلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات) عملين اثنين.

وعلى مستوى جيبوتي، فقد أصدرت هيئتان (وزارة الاقتصاد الرقمي والابتكار، ومركز بيانات جيبوتي) عملين اثنين.

أما على مستوى جزر القمر، فقد أصدرت هيئتان (ANADEN وبوابة بيانات جزر القمر) عملين اثنين.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن القول إن ما ورد من سياسات وإستراتيجيات وطنية متعددة للمعلومات وتقنياتها في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرًا لتعدد مجالات المعلومات وتقنياتها في العصر الحالي، فضلًا عن تعدد الهيئات الصادرة عنها، هي تتكامل بالطبع مع بعضها البعض، فضلًا عن أنها تعكس تنسيقًا وترتيبًا بين هذه الهيئات المتعددة في مجالات المعلومات وتقنياتها، لكي تؤدي كل هيئة منها دورها المحدد المنوط بها، نحو إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية المعنية بمجالاتها التخصصية.

3/3 محتوى السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية:

بتحليل محتوى هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية يتضح ما يلي:

1/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في جمهورية مصر العربية:

1/1/3/3 الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي

(مصر. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 2، 5، 13).

أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي، وقد احتوت هذه الإستراتيجية على أربعة مباحث وهي:

1. كلمة الوزير: في رؤية قومية لإستراتيجية المحتوى الرقمي العربي في مصر.
2. المحاور الإستراتيجية والبرامج التنفيذية.
3. البرنامج التنفيذي.
4. الملحقات.

وقد غطى المبحث الأول خمسة مباحث فرعية (الملخص التنفيذي، والمحتوى الرقمي العربي بين الأمس والغد، والرؤية القومية لإستراتيجية المحتوى الرقمي العربي، والأهداف الإستراتيجية، وأخيرًا تحليل الوضع الحالي).

وغطى المبحث الثاني خمسة محاور إستراتيجية (المحور الأول: توفير منظومة متكاملة للبنية التحتية، والمحور الثاني: تنمية الكوادر البشرية وبناء القدرات المؤسسية، والمحور الثالث: تطوير المحتوى الحكومي، والمحور الرابع: تطوير المحتوى الرقمي العربي، والمحور الخامس والأخير: ضمان الاستدامة).

وغطى المبحث الثالث مبحثين اثنين فرعيين (الخطة التنفيذية، والتحديات ومحددات النجاح).

أما المبحث الرابع والأخير في هذه الإستراتيجية، فقد غطى ملحقين اثنين (رصد الجهود الوطنية السابقة في مجال المحتوى الرقمي العربي، والتحليل الإستراتيجي للبيئة).

وقد تحددت الأهداف الإستراتيجية لهذه الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي في ستة أهداف رئيسة وهي:

1. الحفاظ على الهوية المصرية وتعزيز الثقافة العربية: بإثراء المحتوى العربي بأشكاله كافة على شبكة الإنترنت، وتعزيز المحتوى الثقافي والحضاري الرقمي؛ وضمان حفظ المحتوى وخاصة التراثي، وزيادة المحتوى الرقمي العربي المتاح مقارنة باللغات الأخرى.
2. تطوير وصناعة قوية للمحتوى الرقمي، تضمن الاستدامة وتزيد الناتج المحلي وتخدم السوق العربي، من خلال تعظيم المنافع الناتجة عن الشراكة مع قطاع الاتصالات. وفتح أسواق غير تقليدية لنشر المعرفة العربية، وزيادة الطلب المحلي والإقليمي والدولي على محتوى اللغة العربية؛ بهدف زيادة الدخل القومي، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل.
3. خلق البيئة المواتية لتعزيز المحتوى الرقمي العربي: من خلال إعداد البيئة التكنولوجيا اللازمة، والاهتمام بتطوير صناعة الترجمة والتعريب، والعمل على تنمية الموارد البشرية، فضلًا عن تعزيز مناخ الأطر التنظيمية، التي تشجع المنافسة، وتعمل على تحسين المعاملات التجارية عبر الإنترنت.
4. ضمان نفاذ المواطن للمحتوى الرقمي الحكومي بفعالية وكفاءة، بما يضمن انخراطه في عمليات صنع القرار، ومن ثم تعزيز المشاركة السياسية، فضلًا عن أنه يساعد في تحسين المؤشرات الدولية لمصر.
5. تمكين إنتاج محتوى رقمي عربي تنافسي إبداعي ثري: من خلال تنمية البحث والابتكار، وتشجيع الإبداع وريادة الأعمال كاستثمار حقيقي للمستقبل.
6. تنمية ثقافة مجتمعية لإثراء المحتوى الرقمي العربي، والتفاعل والتواصل من خلاله مع الثقافات والحضارات المختلفة.

وقد حددت هذه الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي في جدول

محاورها وبرامجها التنفيذية (أربعة محاور، وثلاثة عشر برنامجًا تنفيذيًا) المتطلبات الأساسية، ومؤشرات الأداء، والمخاطر الخاصة بها.

2/1/3/3 الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2017-2021)

(مصر. رئاسة مجلس الوزراء. المجلس الأعلى للأمن السيبراني: 3، 6، و8).

أصدر المجلس الأعلى للأمن السيبراني التابع لرئاسة مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2017 – 2021). وقد تضمنت هذه الإستراتيجية عددًا من البرامج التي تدعم الأهداف الإستراتيجية للأمن السيبراني، كما أوضحت توزيع الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني، وما ستقوم به الدولة من إجراءات للتقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. فضلًا عن ذلك قدمت هذه الإستراتيجية ملامح خطة عمل تمتد على مدار الأعوام 2017 - 2021. وقد تم وضع الخطة مرتبة وفقًا للأهداف، مع التأكيد على أهمية الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني لتنفيذ تلك الأهداف والإجراءات ذات الصلة، بما يدعم التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل، يحقق طموحات المواطنين في تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، ويحمي مصالحهم، ويحافظ على مصالح الدول العليا، ويسهم في نهضتها وازدهارها ورخائها.

وقد تحدد الهدف الإستراتيجي لهذه الإستراتيجية الوطنية في (مواجهة المخاطر السيبرانية، وتعزيز الثقة في البنى التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في شتى القطاعات الحيوية وتأمينها، من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للمجتمع المصري بمختلف أطيافه).

وتحددت ركائز التوجه الإستراتيجي لمواجهة الأخطار السيبرانية في هذه الخطة فيما يلي:

1. الدعم السياسي والمؤسسي الإستراتيجي والتنفيذي: ويشمل ذلك الوعي

بخطورة التهديدات السيبرانية، وضرورة التعامل معها كأولوية وبأعلى قدر من الجدية، مع الاهتمام بالاستعداد المسبق، بما يشمل الخطط الإستراتيجية والتنفيذية وخطط الطوارئ، وآليات التنسيق العرضي، وإعداد الكوادر والتجهيزات التقنية واللوجستية.

2. الإطار التشريعي: وضع الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية، وحماية الخصوصية، وحماية الهوية الرقمية وأمن المعلومات، وذلك بمشاركة من الأطراف المعنيين وذوي الخبرة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، مع الاسترشاد بالخبرات والتجارب والبرامج الدولية ذات الصلة، مع إعداد وتدريب المتخصصين في إنفاذ القانون في الجهات القضائية والشرطية.

وقد تضمنت هذه الإستراتيجية أهم البرامج الإستراتيجية في المرحلة 2017 - 2021 وهي البرامج الستة الآتية:

1. برنامج لتطوير الإطار التشريعي الملائم لأمن الفضاء السيبراني، ومكافحة الجرائم السيبرانية، وحماية الخصوصية، وحماية الهوية الرقمية.
2. برنامج تطوير منظومة وطنية متكاملة لحماية أمن الفضاء السيبراني، وتأمين البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
3. برنامج لحماية الهوية الرقمية (برنامج المواطنة الرقمية)، وتفعل البنية التحتية اللازمة لدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية بوجه عام، وفي الخدمات الحكومية الإلكترونية بوجه خاص.
4. برنامج لإعداد الكوادر البشرية والخبرات اللازمة لتفعيل منظومة الأمن السيبراني في مختلف القطاعات.
5. برنامج لدعم البحث العلمي والتطوير، وتنمية صناعة الأمن السيبراني.

3/1/3/3 الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (مصر. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي: 2، 4-5، 33).

أصدر المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي بمصر الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي؛ حيث اعتمد مجلس الوزراء المصري في نوفمبر من عام 2019 تشكيل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، ليضم ممثلين من جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، وخبراء مستقلين في مجال الذكاء الاصطناعي. وتمثل الهدف الرئيس لهذا المجلس في صياغة وإدارة تنفيذ إستراتيجية مصر الوطنية للذكاء الاصطناعي.

وقد احتوت هذه الإستراتيجية على كلمة رئيس الجمهورية، والملخص التنفيذي، والخلفية، والذكاء الاصطناعي في مصر، ولمحة عامة عن الإستراتيجية، والذكاء الاصطناعي من أجل الحكومة، والذكاء الاصطناعي من أجل التنمية، وبناء القدرات البشرية، والأنشطة الدولية، والعوامل التمكينية للإستراتيجية، ومنهجية التنفيذ، وخطة تنفيذ المرحلة الأولى، والرصد والتقييم، بالإضافة إلى الخاتمة والخطوات المستقبلية.

الركائز والعوامل التمكينية للإستراتيجية:

تكونت الإستراتيجية من الركائز الأربع الآتية:

1. الذكاء الاصطناعي من أجل الحكومة: الاعتماد السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من خلال ميكنة العمليات الحكومية، وإدماج الذكاء الاصطناعي في دورة صنع القرار، لرفع الكفاءة وزيادة الشفافية.
2. الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية: تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاعات اقتصادية مختلفة تدريجيًا، بهدف رفع الكفاءة، وتحقيق نمو اقتصادي أعلى، وقدرة تنافسية أفضل.
3. بناء القدرات: إعداد الشعب المصري لعصر الذكاء الاصطناعي على

المستويات كافة، من الوعي العام إلى المدرسة والجامعة وما يعادلها، إلى التدريب المهني للتخصصات التقنية وغير التقنية.

4. الأنشطة الدولية: تعزيز مكانة مصر على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال دعم المبادرات ذات الصلة، وتمثيل المواقف الأفريقية والعربية، والمشاركة بفعالية في المناقشات، ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والمشاريع الدولية.

وتكونت الإستراتيجية من أربعة عوامل تمكينية وهي:

1. الحوكمة: الأخلاقيات والقوانين، واللوائح، والمتابعة، والمراقبة.
2. البيانات: الجمع والإدارة وإستراتيجيات توليد الدخل.
3. البنية التحتية: الوصول العادل إلى الحوسبة، وتخزين البيانات والشبكات، والأصول الأخرى.
4. النظام البيئي: القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني.

وقد تحدد في الجدول رقم (5) من هذه الإستراتيجية المبادرات الرئيسة المخطط إطلاقها في المرحلة الأولى من الإستراتيجية، مع مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بها، وذلك تبعًا لركائز هذه الإستراتيجية الأربع، حيث تضمنت تسع عشرة مبادرة، وخمسة عشر مؤشرًا من مؤشرات الأداء الرئيسة.

2/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية الليبية:

1/2/3/3 الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية (ليبيا. الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية، 2023: 1، 8-21).

أصدرت الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية في ليبيا الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية في عام 2023، وقد احتوت هذه الخطة

على ملخص تضمن النهج المتبع، وأهمية إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمواءمة مع الالتزامات العالمية. ثم تناولت الخطة الدوافع لبناء هذه الإستراتيجية (الدوافع المحلية والدولية لبناء الإستراتيجية، والرؤية، والرسالة، والركائز)، والأهداف والمستهدفات الإستراتيجية، والمسؤوليات المؤسسية، وأخيرًا خطة العمل الإستراتيجية.

- ركائز الإستراتيجية: تحددت في ثماني ركائز رئيسة وهي:

1. القيادة واتخاذ القرار والإدارة.
2. البرنامج الاقتصادي.
3. النفاذ للجميع.
4. الاستثمار في القدرات البشرية.
5. التنمية المستدامة.
6. البيانات والمؤشرات.
7. التعاون والشمول.
8. السلامة والأمن.

- الأهداف والمستهدفات الإستراتيجية: هناك ثمانية أهداف إستراتيجية وهي:

1. تحقيق اتصالات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للجميع، وتعزيز نشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم الأشخاص والشركات والحكومات المتصلين بشكل آمن.
2. التأكد من أن السياسات والقواعد واللوائح الموضوعة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تدعو إلى الشفافية التنظيمية، وتحمي المستهلك، وتعزز المنافسة، وتدعم الحياد التكنولوجي.
3. استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ICT للحوكمة الجيدة والفعالة.

4. ضمان أمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك سلامة وسرية وتوافر جميع أنظمة البيانات المستخدمة.
5. تحسين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. تعزيز محو الأمية الرقمية، وتطوير المهارات لتعزيز الإنتاجية والابتكار.
7. تهيئة ليبيا لتصبح مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.
8. توفير الخدمات البريدية الشمولية لمختلف مناطق البلاد بصفة دائمة، وبجودة مطلوبة وبأسعار مناسبة.

وقد حددت هذه الخطة الإستراتيجية عددًا من المستهدفات في إطار كل هدف إستراتيجي، مع ضرورة تحقيقها لبلوغ الأهداف الإستراتيجية. وبلغ مجموع هذه المستهدفات (52 مستهدفًا)، كما حددت المؤشرات الخاصة بهذه الأهداف الإستراتيجية الثمانية (29 مؤشرًا).

2/2/3/3 السياسات الوطنية لأمن وسلامة المعلومات

(ليبيا. الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات: 2، 5-128).

أصدرت الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات في ليبيا السياسات الوطنية لأمن وسلامة المعلومات، والتي احتوت على ثماني سياسات وطنية وهي: سياسة حماية البيانات، وسياسة الاستخدام المقبول، وسياسات المستخدم، وسياسة مضاد الفيروسات، وسياسات حماية الشبكات، وسياسة الأطراف الثالثة، وسياسة النسخ الاحتياطي، وأخيرًا سياسة الأمن المادي؛ وذلك باللغتين العربية والإنجليزية.

وقد تضمنت كل سياسة من هذه السياسات مقدمة والغرض منها، والنطاق، ثم بيان هذه السياسة، من حيث التعريف بها والبنود المتصلة بها. ولم تتضمن هذه السياسات الوطنية أهدافها الإستراتيجية، ومؤشرات الأداء المتصلة بها.

3/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في جمهورية السودان:

1/3/3/3 المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في السودان (الأمم المتحدة. الإسكوا، 2018: 4، 32 – 33).

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في السودان في عام 2018. وقد احتوت هذه المنظومة الوطنية على فصلين اثنين وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول منظومة الابتكار ونقل التكنولوجيا في السودان، الذي غطى ثلاثة عناصر وهي: سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السودان، وبنية البيئة الحاضنة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في السودان، وأخيرًا نظرة عامة على بعض مؤسسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السودان؛ في حين تناول الفصل الثاني بناء سياسات فعالة للنظام الهيكلي والتشغيلي للابتكار ونقل التكنولوجيا بالسودان، الذي غطى مقدمة عن تعريف الابتكار ونقل التكنولوجيا، والإطار القانوني للابتكار ونقل التكنولوجيا، ومكتب نقل التكنولوجيا والابتكار في السودان، بالإضافة إلى الخاتمة.

وقد أوضحت هذه المنظومة الوطنية أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السودان قد بنيت على المبادئ الآتية:

1. تعزيز دور المعرفة في الاقتصاد القومي (الوطني).
2. تعزيز دور الشراكات بين البحث والتطوير والابتكار في الجامعات ومراكز البحث والتطوير من ناحية، ومنظمات الصناعة والخدمات من ناحية أخرى.
3. التأكيد على تأثير الابتكار على التنمية المستدامة.
4. تعزيز الطلب على البحث والتطوير والابتكار على مستوى الدولة، وزيادة الوعي العام بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

5. تحويل المعرفة إلى ثروة من خلال البحث والتطوير والابتكار.
6. تطوير المناهج العلمية وإقناع بعض الجامعات والمعاهد بإدراج العلم والتكنولوجيا والابتكار في رؤيتها، وتحويل الطلاب من باحثين عن عمل إلى مولدين للفرص، من خلال تغيير سلوكهم، حتى في التعليم الأساسي ومستويات ما قبل التخرج، ليصبحوا موجهين للبحوث والتنمية، ومبدعين، ومبتكرين، وقادة.

وقد اشتملت المكونات الرئيسة للسياسة الجديدة على ما يلي:

1. بناء مجتمع المعرفة، من خلال دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار مع سياسات التنمية الوطنية، وإستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في السودان.
2. تعزيز ثقافة العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى الشعبي.
3. تحسين المراقبة والنظرة المستقبلية، بما في ذلك مرصد العلم والتكنولوجيا والابتكار.
4. التخلص من مخاطر التهديدات البيئية، من أجل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
5. تعزيز البحث في مجال الطاقة والتقنيات الحديثة والتكنولوجيات الحيوية وعلوم الفضاء، والطاقات المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. التركيز على البرامج والمشاريع البحثية، التي لها تأثير مباشر على التنمية.
7. تطوير وتوطين ونشر التكنولوجيا في الصناعة في مؤسسات القطاعين العام والخاص.
8. التعاون والمشاركة في المنظمات البحثية ذات الصلة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

هذا، ولم تتضمن هذه المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في السودان أية أهداف إستراتيجية محددة، وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها.

4/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية الجزائرية:

41/4/3/ National Policy-maker in Charge of Telecommunications/ ICTs (Algeria. ICT sector Ministry, 2022). (غير متاح الوصول إليها على الويب).

5/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في المملكة المغربية:

31/5/3/ Strategie Nationale En Matiere De Cybersecure (Maroc. Administration de la Defense Nationale ,3,10 - 11).

أصدرت إدارة الدفاع الوطني في المملكة المغربية الإستراتيجية الوطنية في مجال الأمن السيبراني. وقد احتوت هذه الإستراتيجية على مقدمة، ونحو إستراتيجية أمن نظم المعلومات في المغرب، وخاتمة وقائمة مصطلحات.

وقد غطى المبحث الرئيس في هذه الإستراتيجية (نحو إستراتيجية أمن نظم المعلومات في المغرب) عنصرين أساسيين وهما الأسس الإستراتيجية، والأولويات الإستراتيجية.

وفيما يتصل بالأسس الإستراتيجية فقد نصت على أنه عند تنفيذ نهج الأمن السيبراني وفقًا لإرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات، من المهم أن تكون قادرًا على تحديد القيم والأصول المطلوب حمايتها بشكل صحيح، من أجل تحديد المحيط الأمني الذي سيتم وضعه. وهذا يعني اتباع النهج العالمي، ومتعدد التخصصات ونظامي للأمن.

ويجب فهم الأمن السيبراني بطريقة عالمية، لأنه لا يكفي حماية المعلومات أثناء نقلها، ولكن أيضًا عند معالجتها وتخزينها.

ولا يمكن للحلول الأمنية ذات الطبيعة التكنولوجية البحتة أن تعوض عن

الافتقار إلى الإدارة المتماسكة والصارمة، للاحتياجات والتدابير والإجراءات والأدوات الأمنية.

أما بالنسبة للأولويات الإستراتيجية، فقد أوضحت الإستراتيجية أن للأمن السيبراني أبعادًا عديدة، وتؤدي الطرق المختلفة للتعامل مع أمن تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور اتجاهات جديدة، فيما يتعلق بالتدريب، والممارسات التشغيلية، والرقابة، والتشريعات.

وفي هذا السياق تم الإبقاء على أربعة محاور إستراتيجية وهي:

1. تقييم المخاطر التي تؤثر على نظم المعلومات، داخل الإدارات والمؤسسات العامة والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية.
2. الحماية والدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بالإدارات والمؤسسات العامة، والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية.
3. تعزيز أسس الأمان: الإطار القانوني، والتوعية، والتدريب، والبحث والتطوير.
4. تعزيز وتطوير التعاون الوطني والدولي.

وقد حددت هذه الإستراتيجية على مستوى محاورها الإستراتيجية الأربعة عدة برامج لتنفيذ هذه المحاور، إلا أنها لم تتضمن أية مؤشرات أداء رئيسة محددة، لقياس أداء محاورها وبرامجها.

32/5/3/ Directive Nationale de la Sucrite des Systems D'In formation, Version No 2 (Maroc. Administration de la Deffence Nationale ,2023: 36 p.).

أصدرت إدارة الدفاع الوطني التابعة للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات في المملكة المغربية التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات إصدارة رقم 2 في عام 2023. وقد احتوت هذه الوثيقة على أربعة عشر فصلًا وهي: سياسة أمن نظم المعلومات، وتنظيم أمن نظم المعلومات، وأمن الموارد البشرية، وإدارة أصول المعلومات ومراقبة الوصول، والتشفير، وسلامة التشغيل، وأمن الاتصالات،

واقتناء وتطوير وصيانة نظم المعلومات، والعلاقة مع الموردين، وإدارة حوادث الأمن السيبراني، وإدارة استمرارية العمل، وأخيرًا الامتثال.

وقد تضمنت هذه الفصول الأربعة عشر واحدًا وثلاثين هدفا محددًا، تتصل بكافة جوانب أمن نظم المعلومات؛ ثم اختتمت الوثيقة بملحق يتضمن تعريفًا بالمصطلحات الواردة في هذه الوثيقة.

وفيما يتصل بسياسة أمن نظم المعلومات تحديدًا، فقد تناولت هذه الوثيقة في فصلها الأول المبادئ التوجيهية لإدارة أمن نظم المعلومات، والتي تمثلت في أربعة مبادئ رئيسة وهي تحليل المخاطر، وسياسة أمن نظم المعلومات، وخطة العمل الأمنية، ولوحة معلومات الأمان.

6/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية التونسية:

1/6/3/3 الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2020 - 2025

(تونس. رئاسة الجمهورية. مجلس الأمن القومي، 2، 4، 7).

أصدر مجلس الأمن القومي التابع لرئاسة الجمهورية في تونس الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2020 – 2025، وقد احتوت هذه الإستراتيجية الوطنية على توطئة، والرؤية، ونطاق الإستراتيجية، وأهدافها، ومجالاتها، وأولويات تنفيذ هذه المجالات، والمتابعة والتقييم، وأخيرًا قاموس المصطلحات.

- **نطاق الإستراتيجية:**

تغطي هذه الإستراتيجية الفضاء السيبراني الوطني، المتكون خاصة من جميع الخدمات والبيانات والشبكات والمنصات والمنظومات المعلوماتية، والبنى التحتية الرقمية الحيوية المرتبطة بمصالح الدولة، كما تخص هذه الإستراتيجية جميع المتداخلين من مواطنين ومؤسسات وجمعيات وشركات القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي والبحثي.

أهداف الإستراتيجية:

- تهدف هذه الإستراتيجية إلى ما يلي:

1. قيادة الفضاء السيبراني الوطني وإدارته، من خلال تحديد الأطراف المكلفة بتعزيز العمل المشترك بين كل المتداخلين في المجال، ودعم التنسيق بينها.
2. الوقاية من التهديدات السيبرانية والصمود، من خلال تعزيز القدرات الوطنية، ودعم التوعية، وحماية البنى التحتية المعلوماتية الحيوية.
3. دعم الثقة الرقمية، من خلال وضع الآليات والإجراءات الضرورية للغرض.
4. تحقيق الريادة في المجال الرقمي، من خلال تطوير بيئة رقمية آمنة، وتحقيق الأسبقية إقليميًا ودوليًا.
5. التعاون الدولي، من خلال إرساء مقاربة متوازنة بين التعاون الدولي، وضمان المصالح العليا للدولة.

ولم تحدد هذه الإستراتيجية الوطنية أية مؤشرات أداء رئيسة KPIs لقياس هذه الأهداف الإستراتيجية.

وللمتابعة والتقييم لهذه الإستراتيجية، فقد ورد فيها أنه في إطار التأكيد على ضمان السيادة الوطنية، والثقة الرقمية في الفضاء السيبراني، تحرص الدولة التونسية على اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وإنجاز خطط عمل مفصلة تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها، مع العمل على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وتمتد هذه الإستراتيجية على مدى ست سنوات، ويتم تحديثها حسب المتغيرات.

2/6/3/3 المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في تونس (الأمم المتحدة. الإسكو، 2017: 4، 46، 53، 76).

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة المنظومة الوطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا في تونس عام 2017. وقد

احتوت هذه المنظومة الوطنية على خمسة فصول وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول: تحليل مشهد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تونس، الذي غطى أربعة عناصر وهي: تعريف نظام الابتكار الوطني، وسياسة وإستراتيجية وتشريعات الابتكار في تونس، والثغرات الرئيسة وأوجه القصور، والاستنتاجات.

وتناول الفصل الثاني: سياسات لإنشاء نظام إستراتيجي فعال للابتكار ونقل التكنولوجيا في تونس، الذي غطى أربعة عناصر وهي: التمهيد، والهيئات والمؤسسات العامة لنقل التكنولوجيا والابتكار في تونس، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لنظام الابتكار الوطني التونسي، والخاتمة.

وتناول الفصل الثالث: الأطر القانونية لدمج أنشطة تحويل التكنولوجيا في التشريع التونسي، الذي غطى أربعة عناصر وهي: المقدمة، وأنشطة تحويل التكنولوجيا من خلال أحكام القانون التونسي الحالي، والتصور المقترح لتطوير أنشطة تحويل التكنولوجيا، ومشاريع النصوص القانونية المقترحة لدمج أنشطة تحويل التكنولوجيا في التشريع التونسي؛ بالإضافة إلى التوصيات الختامية وقائمة الملاحق.

وتناول الفصل الرابع: دور المؤسسات من أجل منظومة متماسكة في مجال نقل التكنولوجيا، الذي غطى خمسة عناصر وهي: المنظومة المؤسساتية لنقل التكنولوجيا في تونس، ونحو بلورة سياسات الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا في الجامعات ومراكز البحث، والمشاريع القائمة والواعدة في مجال النقل التكنولوجي، ومكاتب تحويل ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى التوصيات الختامية، وملحق مراكز البحث العلمي في تونس.

في حين تناول الفصل الخامس والأخير: دراسة الإطار التشغيلي، وآلية عمل نظام وطني لنقل التكنولوجيا في تونس، الذي غطى خمسة عناصر وهي شرح الوضع الحالي لنقل التكنولوجيا في تونس، وأمثلة على ممارسات دولية

ناجحة في نقل التكنولوجيا، والإطار التشغيلي للمكتب الوطني لنقل التكنولوجيا ودور أصحاب المصلحة، والموارد البشرية للمكتب الوطني لنقل التكنولوجيا، وإستراتيجية التنمية المستدامة الفعالة، بالإضافة إلى التوصيات.

- **سياسة إستراتيجية وتشريع الابتكار في تونس:**

اتخذت عدة مبادرات رسمية في التسعينيات لتنظيم الأنشطة البحثية في تونس، وتوفير الهياكل التي يمكن أن تنفذ فيها سياسة وطنية، وشملت هذه الأنشطة إنشاء أمانة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا، والمجلس الأعلى للبحث العلمي والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى دورها في صياغة السياسات، فقد قامت أمانة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجي بتمويل وقيادة عدد من البرامج البحثية، ومن بينها برنامج تحسين القدرات الصناعية، وبرنامج تقييم نتائج البحوث، ومنح الاستثمارات في مجال البحث والتطوير، الذي يعد أول محاولة لتعزيز التسويق، وتطبيق نتائج البحوث في البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

- **سياسة حماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات:**

لا توجد سياسة رسمية للملكية الفكرية في الجامعات التونسية، ولا توجد مرجعية لعملية إدارة الملكية الفكرية، على الرغم من المحاولات التي باشرت مكاتب نقل التكنولوجيا لتوحيد بعض الخطوات.

وعلى مستوى الشركات، هناك عدد قليل جدًّا من الشركات في تونس التي لديها إستراتيجية للملكية الفكرية، مع إدارة لحماية الملكية الفكرية.

وقد أوضحت هذه المنظومة الوطنية أنه بعد صياغة واعتماد إستراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، فإنها يجب أن تبلغ لجميع أصحاب المصلحة. ولتحقيق هذه الإستراتيجية ينبغي وضع لوحة مؤشرات الأداء الرئيسة، وقد اقترحت هذه المنظومة تحديد لوحة، مستوحاة من لوحة الابتكار التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يتضح أنه لا توجد حتى وقت صدور هذه المنظومة الوطنية -2017-سياسة أو إستراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تونس.

7/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في جمهورية الصومال:

31/7/3/ Somalia Information and Communications Technology (ICT) Policy & Strategy (2019 - 2024), (Somalia. MPTT, 2019:1 - 2).

أصدرت وزارة البريد والاتصالات والتكنولوجيا في الحكومة الفيدرالية للصومال سياسة وإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمهورية الصومال في عام 2019؛ وذلك عن الفترة من عام 2019 - 2024. وقد تحدد غرض هذه السياسة في تسهيل التحول الرقمي في الصومال إلى مجتمع قائم على المعرفة، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تلبي أغراض التنمية المستدامة.

وقد غطت مجالات التركيز الرئيسة لهذه السياسة ما يلي:

1. إطار العمل التشريعي والقانوني والسياسي.
2. خدمات الاتصالات عامة.
3. سياسة الوصول العالمية.
4. البنية الأساسية في كافة الولايات الإقليمية.
5. البنية الرقمية.
6. المحتوى الرقمي والتجارة الإلكترونية.
7. حماية وخصوصية المستخدم، وحماية الطفل.
8. تنمية الموارد البشرية.
9. الخدمات الرقمية.
10. تطوير الخدمات البريدية.

- **أغراض السياسة:**

تحددت في ثلاثة عشر غرضًا وهي:

1. توسعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتشمل كافة مناطق الصومال من المدن والقرى.
2. التأكيد على تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، مع تجنب التكرار غير الضروري وإهدار الموارد.
3. تعزيز تطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية، الفاعلة لدعم نمو اقتصاد دولة الصومال.
4. دعم تطوير قطاع التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية.
5. تطوير السياسة والإجراءات وحماية المستهلك، وقياسات الدفاع للأمن السيبراني.
6. تشجيع التنسيق بين مديري سياسة تقنية المعلومات والاتصالات في القطاع العام.
7. تعزيز الابتكار الوطني في العلوم، والمهارات التقنية والرقمية، التي تؤدي إلى خلق المزيد من فرص التوظيف الجديدة والرفاهية.
8. قيادة تنمية شاملة في قضايا المرأة، والفئات المهمشة.
9. تعزيز الوصول العالمي إلى الإنترنت، باستخدام أحدث نماذج التقنيات الحديثة الملائمة.
10. تأكيد مشاركات الدولة في اتفاقيات تقنيات المعلومات والاتصالات الإقليمية والدولية.
11. تأكيد تبني تقنيات المعلومات والاتصالات، في كافة القطاعات المتصلة بالتحول الرقمي في الدولة.

12. تمكين الموظفين بالدولة من الحصول على مزايا الاستخدام الكامل للخدمات البرود باند، وخلق مجتمع واعٍ وتنافسي، قادر على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
13. تعزيز مبادرات الحكومة المتصلة بالابتكار.

32/7/3/ Somaliland E- Government Strategy 2020-2024 (Somaliland Ministry of ICT ,2019: 3,722-).

أصدرت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أرض الصومال في عام 2019 إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لأرض الصومال، عن الفترة من عام 2020 إلى عام 2024. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية قائمة المختصرات، والملخص التنفيذي، ومن الحكومة إلى المواطن (تمكين المواطنين)، ومن حكومة إلى حكومة (الحكومة الشبكية)، ومن الحكومة إلى قطاع الأعمال.

وقد تضمنت خطة عمل action plan من الحكومة إلى المواطن ما يلي:

1. تعزيز وإنشاء البوابة الحكومية المركزية والخدمات الإلكترونية.
2. إنشاء مركز اتصال وطني لتقديم النصح والإرشاد ومساعدة المواطنين، الذين يستخدمون البوابة الحكومية والخدمات الإلكترونية والخدمات المتنقلة.
3. رقمنة الخدمات الحكومية على أساس الأولويات.
4. خدمات التصميم التي يمكن استخدامها على الأجهزة المحمولة، وكذلك أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة.
5. تشغيل الشباك الواحد للخدمات الحكومية، باستخدام شبكة بريد أرض الصومال.
6. توفير الخدمات الإلكترونية مع تسهيلات الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الهاتف المحمول.

7. تعزيز استخدام الأنشطة العابرة عبر الإنترنت، باستخدام التوقيعات الرقمية.
8. صياغة وتنفيذ سياسة وسائل التواصل الاجتماعي.
9. تعزيز التشاور عبر الإنترنت، بشأن مشاريع القوانين واللوائح والسياسات وما إلى ذلك.
10. إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعلومات الحكومية.

وتضمنت خطة عمل حكومة إلى حكومة (الحكومة الشبكية) ما يلي:

1. تحسين وتحديث وتكامل البنية التحتية الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية، حسب احتياجات الجهات الحكومية.
3. تنفيذ الخدمات الإلكترونية الشاملة.
4. صياغة وتنفيذ الإطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5. إعداد منصة الخدمات الحكومية لتبادل البيانات.
6. إعداد المبادئ التوجيهية والمعايير لشراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة.
7. توحيد البيانات الحكومية.
8. تخطيط وتنفيذ السحابة الإلكترونية لمشاركة البنية التحتية.
9. تنفيذ خطط إدارة استمرارية الأعمال للأنظمة الحيوية.
10. صياغة وتنفيذ سياسة البرمجيات مفتوحة المصدر.
11. إنشاء لجنة وطنية لتوجيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للإشراف على تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية.
12. الاستفادة من التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدفع مشاريع الحكومة الإلكترونية.
13. تطوير وإنشاء إطار قياس الحكومة الإلكترونية.

وأخيرًا تضمنت خطة عمل الحكومة إلى قطاع الأعمال (التعاون مع الأعمال) ما يلي:

1. تطوير إستراتيجيات التسويق والتوعية للبوابة الحكومية، والخدمات الإلكترونية التي تستهدف الشركات.
2. صياغة وتنفيذ سياسة البيانات الحكومية المفتوحة.
3. دمج تسهيلات الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الهاتف المحمول في التطبيقات الحكومية الحالية.
4. تنفيذ المشتريات الإلكترونية، لتمكين المشتريات المستدامة في الحكومة.
5. تنفيذ نافذة واحدة لتسهيل التجارة (الشباك الواحد).
6. تعزيز استخدام رفع الدعاوى القضائية عبر الإنترنت.

وقد اشتملت خطة العمل السابقة تحديد الأنشطة الخاصة بها، والمسؤول، وتاريخ الاستحقاق لكل نشاط منها.

8/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

31/8/3/ Agenda Nationale de Transformation Numérique 2022 - 2025 (Mauritanie. Ministère de la Transformation Numérique de l' Innovation et de la Modernisation de l' Administration, 2022: 5, 11 - 18).

أصدرت وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في عام 2022 الأجندة الرقمية الوطنية 2022 - 2025. وقد قُسمت الرؤية العامة لصياغة محاور الأجندة الرقمية إلى أربعة اتجاهات إستراتيجية، مدعومة بثلاث رافعات تنفيذ رئيسة.

وتمثلت هذه الرؤية في (جعل الرقمنة والابتكار رافعة رئيسة لعصرنة الإدارة، والدمج الاجتماعي، وتعزيز القدرة التنافسية).

وتمثلت الاتجاهات الإستراتيجية الأربعة في البنى التحتية، والإدارة الرقمية، ودعم التحول الرقمي القطاعي، والأعمال الإلكترونية والابتكار. أما رافعات التنفيذ الثلاث الرئيسة فهي الحكومة والإطار التنظيمي والقانوني، والمهارات الرقمية، والثقافة والثقة الرقمية.

وتمثلت الأهداف العامة للأجندة الرقمية الوطنية في موريتانيا في مضاعفة استخدام الإنترنت وحجم القطاع الرقمي، ومضاعفة عدد الوظائف ثلاث مرات، واستخدام الدفع بواسطة الهاتف النقال، لتصبح الدولة الرقمية الأولى في المنطقة.

وهناك ستة أهداف إستراتيجية محددة لهذه الأجندة الرقمية وهي:

1. معالجة التحديات التي تواجه موريتانيا، لضمان فضاء إلكتروني مفتوح ومرن وموثوق.
2. تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني الموريتاني، والبنية التحتية الحيوية.
3. تعزيز النظام الوطني لمكافحة الجريمة السيبرانية.
4. تنمية الوعي والمهارات.
5. تطوير التعاون الوطني.
6. تطوير التعاون الإقليمي والدولي.

وقد حددت آلية التطبيق الخاصة بكل هدف، بعدد من الإجراءات الرئيسة حددتها هذه الأجندة الوطنية.

32/8/3/ Stratègie de Promotion du Haut Debit et d'access Universel (Mauritanie. MESRSTIC, 2019: 31-33).

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في عام 2019 إستراتيجية تعزيز النطاق العريض والوصول الشامل. وقد تمحورت رؤية تطوير النطاق العريض حول تحقيق عدد معين من الأهداف الإستراتيجية، وفقًا للمحاور الإستراتيجية لـ SCAPP بالإضافة إلى

تعزيز التنوع والتحول الاقتصادي، وتعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية التحتية لدعم النمو.

وتتوافق هذه الرؤية المقترحة مع خطة SCAPP 2016-2030 وتهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين، وضمان رفاهيتهم. كما أنها تتفق مع هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الخاص بزيادة الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل كبير، والتأكد من أن جميع الأشخاص في أقل البلدان نموًا، لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، بتكلفة معقولة بحلول عام 2020.

- أهداف الإستراتيجية:

تحددت هذه الأهداف فيما يلي:

1. النمو - تمكين وتشجيع الوصول إلى الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة استخدامها لدعم الاقتصاد الرقمي والمجتمع.
2. الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير الوصول إلى النطاق العريض، مع عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب.
3. الاستدامة -إدارة المخاطر والتحديات والفرص الجديدة، الناتجة عن النمو السريع للاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
4. الابتكار والشراكات - تمكين الابتكار في مجال الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم التحول الرقمي للمجتمع.
5. الشراكات - تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
6. زيادة كفاءة الإدارة.

ولم تتضمن هذه الإستراتيجية مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بها، لقياس مدى تحقيق هذه الأهداف الخاصة بها.

9/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في جمهورية جيبوتي:

31/9/3/ Feuille De Route Pour La Transformation Digitale De Djibouti (Djibouti. Ministère de L'Economie Numérique et L'Innovation a Djibouti,,3,4,7).

أصدرت وزارة الاقتصاد الرقمي والابتكار في جمهورية جيبوتي خارطة طريق للتحول الرقمي في جيبوتي. وقد تضمنت هذه الخارطة أربعة فصول رئيسة وهي: بيان الرسالة وأهداف العمل، والتأطير: المتطلبات الأساسية والمواد والمنهجيات المستخدمة، وتصور الاقتصاد الرقمي في إطار رؤى الإستراتيجيات الوطنية والجهات الفاعلة، وتصميم خارطة طريق للتحول الرقمي في الدولة، بالإضافة إلى جدول الاختصارات، وقائمة الملاحق.

وحاولت هذه الخارطة للتحول الرقمي في جيبوتي الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة وهي:

1. ما هي الأوضاع الحالية والتفاعلات البيئية الداخلية؟
2. ما هي رؤية المشروع، وخطته الإستراتيجية، وخطته التشغيلية؟
3. ما هي مهارات الشركاء في المشروع؟ وما هي وسائل تطويره وتنفيذه؟

وقد تضمنت هذه الخارطة الخاصة بالتحول الرقمي في جيبوتي إحصاءات، وجداول ورسوم بيانية عدة، ومخططات تحويل جمهورية جيبوتي وموانيها البحرية والجوية إلى نظم ذكية، ومدينة بيانات خضراء، بالإضافة إلى تقديمها عدة مقارنات مرجعية لحكومات رقمية متقدمة مثل حكومة دولة سنغافورة، وعدة ملاحق هامة عن الإدارة الرقمية، والاقتصاد الرقمي، والمخططات المستقبلية، ومهارات التميز الرقمي، والبنيات الأساسية الرقمية، والتمويل لمخططات المشروعات الرقمية في جيبوتي، إلا أن هذه الخارطة الوطنية لم تتضمن أية أهداف إستراتيجية رئيسة محددة، أو مؤشرات أداء رئيسة لقياس أهدافها.

32/9/3/ Privacy Policy (Djibouti. DDC, 2024: 1).

أصدر مركز بيانات جيبوتي Djibouti Data Center (DDC) في عام 2024 سياسة الخصوصية الخاصة به؛ والتي نصت على التزام هذا المركز بحماية خصوصية عملائه وشركائه، وتقديم خدمة آمنة ومأمونة في الحالات التي يتم فيها التعامل مع البيانات الشخصية. وقد أوضحت هذه السياسة أن البيانات الشخصية تعني المعلومات التي تجمع وتعالج من خلال موقع مركز البيانات الإلكتروني، وفي السياق المعتاد لأعمال المراكز، مثل ما يتعلق بالأحداث والمبيعات وأنشطة التسويق. والتي تحدد هوية المستخدم بالاسم، أو تفاصيل الاتصال، أو البيانات التي يقدمها.

وقد أوردت هذه السياسة المقصود بالبيانات الشخصية التي يتم تجميعها، وأسباب استخدام المعلومات الشخصية، وحقوق حماية البيانات الأخرى، والشركاء الذين يتم مشاركة المعلومات الشخصية معهم، وكيفية نقل البيانات إلى الخارج، وأمان المعلومات الشخصية، والفترات الزمنية للاحتفاظ بالبيانات والتغييرات والتحديثات والتعديلات، التي يمكن أن تطرأ على هذه السياسة، وأخيرًا كيفية التواصل مع مركز البيانات، في حال وجود أي مخاوف، أو أسئلة أو تعليقات تتصل بالخصوصية.

10/3/3 السياسات والإستراتيجيات الوطنية في اتحاد جزر القمر:

31/10/3/ stratégie Comoros Numériques 2028 (ANADEN)

غير متاح الوصول إلى هذه الإستراتيجية على الويب.

32/10/3/ Privacy Policy (Comoros. Data Portal, 2018: 1- 2).

أصدر مركز بيانات جزر القمر Comoros Data Portal سياسة الخصوصية الخاصة به، والتي احتوت على المقدمة، والمعلومات الشخصية التي يتم

تجميعها وكيفية استخدامها، وتعليمات مشاركة البيانات والمعلومات من جانب المستخدمين، وبيانات المستخدم النهائي، والنقل الدولي للمعلومات الشخصية، والتزام مركز بيانات جزر القمر بأمن البيانات، وكيفية تحكم المستخدم في المعلومات التي يتم تجميعها واستخدامها ومشاركتها، والنزاعات، ومعلومات عن ملفات تعريف الارتباط، وأخيرًا كيفية التواصل مع مركز البيانات، فيما يتصل بالاستفسارات والاقتراحات والشكاوي التي تتصل بهذه السياسة.

4/3 توافر مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في الإستراتيجيات للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية:

يوضح الجدول رقم (9) توافر مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية.

ويتضح من هذا الجدول أن مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs لم تتوافر إلا في ثلاث إستراتيجيات وطنية فقط من مجموع تسع إستراتيجيات وطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول، أي بنسبة مئوية قدرها 33.33 % من الإجمالي، ويعني ذلك أن النسبة الغالبة من هذه الإستراتيجيات الوطنية (66.66 %) لم يتوافر بها مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها التحقق من مدى نجاح هذه الإستراتيجيات الوطنية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الموضوعة.

جدول رقم (9)

توافر مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الأفريقية

مسلسل	الإستراتيجيات	تاريخ الإصدار	المجال الموضوعي	اسم الهيئة	اسم الدولة	مؤشرات الأداء الرئيسة
1	الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي		المحتوى الرقمي العربي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مصر	✓
2	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2017-2021		الأمن السيبراني	رئاسة مجلس الوزراء المجلس الأعلى للأمن السيبراني	مصر	✗
3	الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي		الذكاء الاصطناعي	المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي	مصر	✓
4	الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية	2023	الاتصالات والمعلوماتية	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية	ليبيا	✓
5	Strategie Nationale En Matiere De Cybersecure		الأمن السيبراني	إدارة الدفاع الوطني المديرية العامة لأمن نظم المعلومات	المغرب	✗

6	الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2020-2025		الأمن السيبراني	رئاسة الجمهورية مجلس الأمن القومي	تونس	✗
7	Somalia Land E-Government Strategy 2020-2024	أكتوبر 2019	الحكومة الإلكترونية	وزارة تقنية المعلومات والاتصالات	الصومال	✗
8	Strategie de promotion du Haut Debit et D'access Universal	فبراير 2019	النطاق العريض والنفاذ الشامل	وزارة البحث العلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات	موريتانيا	✗
9	Strategie Comores Numeriques 2028 (غير مسموح الوصول لها)		الرقمنة	ANADEN Agence Nationale de Development du Numerique	جزر القمر	✗

الفصل الرابع

الاتجاهات العددية والنوعية للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للدول العربية الآسيوية والأفريقية مجتمع الدراسة

1/4 التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (10) والشكل رقم (1) أن هناك ستين سياسة وإستراتيجية وطنية للمعلومات وتقنياتها، متاحة على شبكة الويب في الدول مجتمع الدراسة. وأن النسبة الغالبة فيها (68.33 %) هي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية (البالغ عددها اثنتا عشرة دولة آسيوية)، في مقابل نسبة مئوية قدرها 31.67 % للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية (البالغ عددها عشر دول أفريقية).

وربما ترجع هذه النتيجة المتصلة بزيادة عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية عن الأفريقية، إلى تقدم حال بعض الدول الآسيوية (كدول مجلس التعاون الخليجي الست) عن الدول الأفريقية، سواءً على مستوى البنى الأساسية والتجهيزات والمقومات المادية والبشرية، والمجالات الأخرى المتصلة بالتعليم والثقافة.. وغيرها، الأمر الذي انعكس على رؤى هذه الدول المستقبلية، واهتمامها البالغ بوضع هذا العدد من السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها، إدراكًا منها لأهمية وجودها في شتى مجالات المعلومات وتقنياتها، والعمل على تطبيقها وتحديثها أولًا بأول، حتى تتوافق مع متطلبات هذا العصر الرقمي ومجالاته المتعددة.

جدول رقم (10)

التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الدول	العدد	%	الترتيب النسبي
1	الدول الآسيوية	41	68.33	1
2	الدول الأفريقية	19	31.67	2
	المجموع	60	100	

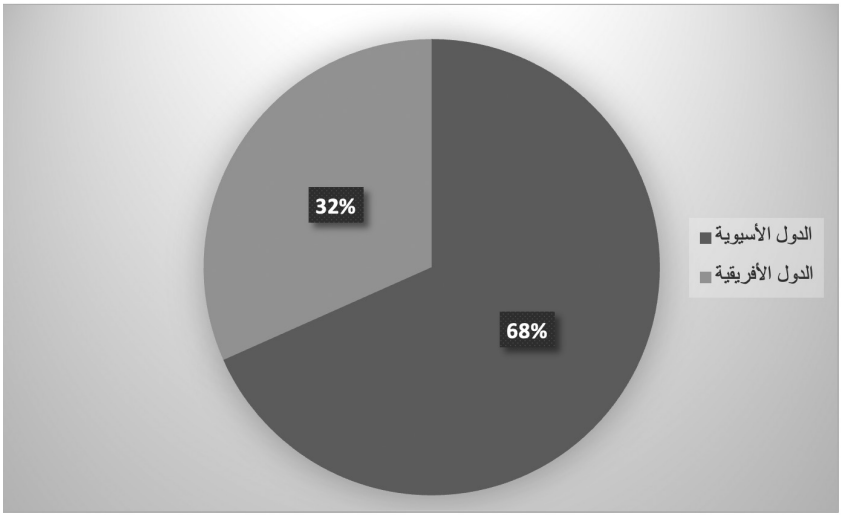

شكل رقم (1)

التوزيع العددي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

2/4 التوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات:

أوضح الجدول رقم (11) والشكل رقم (2) التوزيع العددي لهذه المؤشرات، وبتحليل بيانات هذا الجدول والشكل يتضح ما يلي:

1 - على المستوى الإجمالي: بلغ عدد الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة 32 إستراتيجية، وبلغ عدد الإستراتيجيات التي وردت بها مؤشرات الأداء الرئيسة 12 إستراتيجية، ويمثل ذلك نسبة مئوية قدرها 37.5 %. أي أن النسبة الغالبة من هذه الإستراتيجيات الوطنية في الدول مجتمع الدراسة لم يتوافر بها مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها قياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الموضوعة.

جدول رقم (11)

التوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات

الدول	عدد الإستراتيجيات	عدد مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs	%	الترتيب النسبي
الدول الآسيوية	23	9	39.11	1
الدول الأفريقية	9	3	33.33	2
المجموع	32	12	37.5	

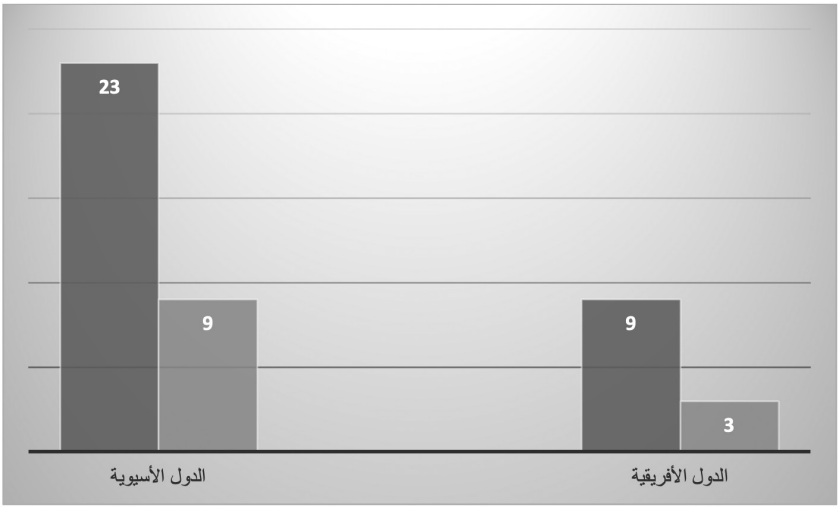

شكل رقم (2)

التوزيع العددي لمؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بإستراتيجيات المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة

2 - على مستوى الدول الآسيوية بلغ عدد الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة 23 إستراتيجية، وبلغ عدد الإستراتيجيات التي وردت بها مؤشرات الأداء الرئيسة 9 إستراتيجيات، ويمثل ذلك نسبة مئوية قدرها 39.11 %. في حين على مستوى الدول الأفريقية بلغ عدد الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة 9 إستراتيجيات، وبلغ عدد الإستراتيجيات التي وردت بها مؤشرات الأداء الرئيسة 3 إستراتيجيات، ويمثل ذلك نسبة مئوية قدرها 33.33 %. أي أن النسبة الغالبة من هذه الإستراتيجيات الوطنية في الدول مجتمع الدراسة – سواءً الآسيوية أم الأفريقية- لم يتوافر بها مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها قياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الموضوعة، وإن كان الوضع أفضل قليلًا بالنسبة للدول الآسيوية عن الدول الأفريقية.

3/4 التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (12) والشكل رقم (3) التوزيع الشكلي (النوعي) لهذه السياسات والإستراتيجيات؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك ثمانية أشكال (أنواع) تصدرت الإستراتيجيات فيها الترتيب الأول بما يزيد على نصف العدد الكلي، وبنسبة مئوية قدرها 52.33 % ، ثم تلتها السياسات في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 35 %. ويعني ذلك أن هذين الشكلين (النوعين) فقط مثلتهما النسبة الغالبة؛ وذلك بنسبة إجمالية قدرها 88.33 %.

2 - مثل الأشكال (الأنواع) الستة الأخرى وهي: المنظومات، والتوجيهات، والأجندات، واللوائح، وخرائط الطرق، والخطط نسبة مئوية إجمالية قدرها 11.67 %.

جدول رقم (12)

التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الشكل/النوع	العدد	%	الترتيب النسبي
1	إستراتيجيات	32	53.33	1
2	سياسات	21	35	2
3	منظومات	2	3.33	3
4	توجيهات	1	1.66	4
5	أجندات	1	1.66	4
6	لوائح	1	1.66	4
7	خرائط طرق	1	1.66	4
8	خطط	1	1.66	4
	المجموع	60	100	

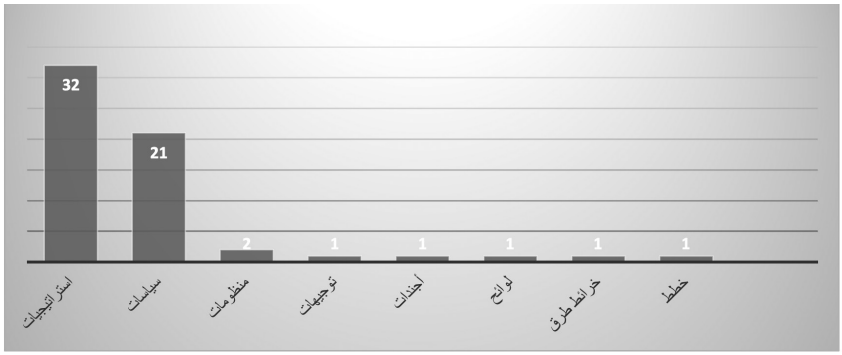

شكل رقم (3)

التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

4/4 التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (13) والشكل رقم (4) التوزيع الموضوعي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك أربعة وعشرين مجالًا موضوعيًا لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة (البالغ عددها 60 سياسة وإستراتيجية)، غطت كافة جوانب وقضايا المكتبات والمعلومات وتقنياتها، مع ملاحظة أن هناك ثلاثة مجالات موضوعية فقط وهي: تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي قد تصدرت الترتيبين الأول والثاني وبنسبة مئوية إجمالية قدرها 41.66 %، وبنسب مئوية قدرها 15 %، و15 %، و11.66 % على التوالي لهذه المجالات الموضوعية الثلاثة. ويظهر ذلك مدى أهمية هذه المجالات الموضوعية الثلاثة في الدول مجتمع الدراسة، وحرص هذه الدول على إصدار عدة سياسات وإستراتيجيات وطنية فيها.

2 - تصدر مجال أمن المعلومات، ومجال الحكومة الرقمية الترتيب الثالث وبنسبة مئوية إجمالية قدرها 13.32 %، ثم تصدر مجال البيانات المفتوحة الترتيب الرابع بنسبة مئوية قدرها 5 %.

3 - أن هناك ستة مجالات موضوعية وهي: إدارة البيانات، والمشاركة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وسياسة الخصوصية قد تصدرت الترتيب الرابع بنسبة مئوية قدرها 3.33 % لكل مجال منها.

4 - أن هناك اثني عشر مجالًا موضوعيًا وهي: المحتوى الرقمي العربي،

وأمن نظم المعلومات، والنطاق العريض والنفاذ الشامل، والرقمنة، وحرية المعلومات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، والأمن الرقمي، والنفاذ الرقمي، واستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، والمعلومات، وتطوير المكتبات قد تصدرت الترتيب الخامس (الأخير) بنسبة مئوية قدرها 1.66% لكل مجال منها.

5 - أن هناك اهتمامًا من جانب بعض الدول مجتمع الدراسة بإعداد سياسات وإستراتيجيات وطنية في مجالات البيانات؛ حيث أظهر هذا الجدول وجود سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية في مجالات البيانات المفتوحة، وإدارة البيانات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، وقد مثلتها نسبة مئوية إجمالية 11.66 %.

جدول رقم (13)

التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	المجال الموضوعي	العدد	%	الترتيب النسبي
1	تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات	9	15	1
2	الأمن السيبراني	9	15	1
3	التحول الرقمي	7	11.66	2
4	أمن المعلومات	4	6.66	3
5	الحكومة الرقمية	4	6.66	3
6	البيانات المفتوحة	3	5	4
7	إدارة البيانات	2	3.33	5

مسلسل	المجال الموضوعي	العدد	%	الترتيب النسبي
8	المشاركة الإلكترونية	2	3.33	5
9	الحكومة الإلكترونية	2	3.33	5
10	الذكاء الاصطناعي	2	3.33	5
11	تطوير التكنولوجيا ونقلها	2	3.33	5
12	سياسة الخصوصية	2	3.33	5
13	المحتوى الرقمي العربي	1	1.66	6
14	أمن نظم المعلومات	1	1.66	6
15	النطاق العريض والنفاذ الشامل	1	1.66	6
16	الرقمنة	1	1.66	6
17	حرية المعلومات	1	1.66	6
18	حوكمة البيانات	1	1.66	6
19	حماية البيانات	1	1.66	6
20	الأمن الرقمي	1	1.66	6
21	النفاذ الرقمي	1	1.66	6
22	استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات	1	1.66	6
23	المعلومات	1	1.66	6
24	تطوير المكتبات	1	1.66	6
	المجموع	60	100	

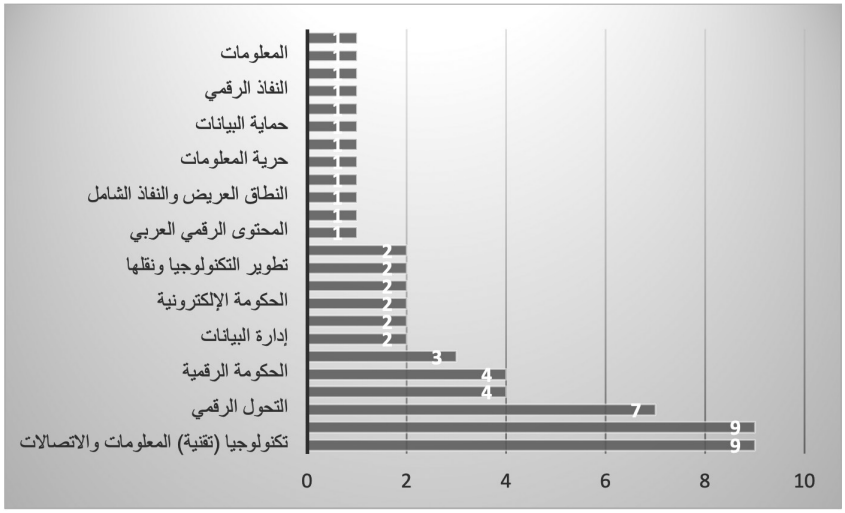

شكل رقم (4)

التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

5/4 التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (14) والشكل رقم (5) التوزيع اللغوي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك ثلاث لغات فقط قد صدرت بها السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة وهي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية.

2 - أن النسبة الغالبة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول مجتمع الدراسة قد صدرت باللغة العربية (76.66 % من الإجمالي) التي

تصدرت الترتيب الأول، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الإنجليزية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 15 % من الإجمالي، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية في الترتيب الثالث (الأخير) بنسبة مئوية قدرها 8.34 % من الإجمالي. ويعني ذلك أن ما يزيد على ثلاثة أرباع هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية قد صدرت باللغة العربية، في مقابل نسبة مئوية قدرها 23.34 % للسياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، أي ما يقرب من ربع العدد الكلي لهذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية.

3 - أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية تخص بعض الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

جدول رقم (14)

التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	اللغة	العدد	%	الترتيب النسبي
1	اللغة العربية	46	76.66	1
2	اللغة الإنجليزية	9	15	2
3	اللغة الفرنسية	5	8.34	3
المجموع		60	100	

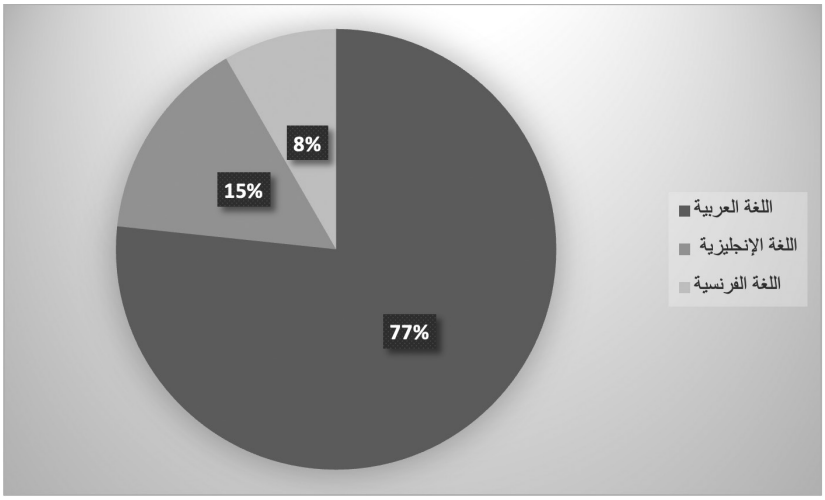

شكل رقم (5)

التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

6/4 التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (15) والشكل رقم (6) التوزيع الجغرافي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة بين سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية كحد أقصى في دولة واحدة (السعودية)، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى في دولتين اثنتين (الجزائر، والسودان).

2 - تصدر المملكة العربية السعودية الترتيب الأول على مستوى الدول مجتمع الدراسة، بنسبة مئوية قدرها 11.66 %.

3 - أن هناك دولتين اثنتين قد أتيتا في الترتيب الثاني على مستوى الدول مجتمع الدراسة وهما البحرين وقطر، بنسبة مئوية قدرها 8.33 % لكل منهما.

4 - أن هناك سبع دول قد أتت في الترتيب الثالث على مستوى الدول مجتمع الدراسة وهي: الكويت، والإمارات، وعُمان، والأردن، ولبنان، والعراق، ومصر، بنسبة مئوية قدرها 5 % لكل منها.

5 - أن هناك عشر دول قد أتت في الترتيب الرابع على مستوى الدول مجتمع الدراسة وهي: فلسطين، واليمن، وسوريا، وليبيا، والمغرب، وتونس، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر، بنسبة مئوية قدرها 3.33 % لكل منها.

6 - أن هناك دولتين اثنتين قد أتيتا في الترتيب الخامس على مستوى الدول مجتمع الدراسة وهما الجزائر والسودان، بنسبة مئوية قدرها 1.66 % لكل منهما.

جدول رقم (15)

التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الدولة	العدد	%	الترتيب النسبي
1	السعودية	7	11.66	1
2	البحرين	5	8.33	2
3	قطر	5	8.33	2
4	الكويت	3	5	3
5	الإمارات	3	5	3

مسلسل	الدولة	العدد	%	الترتيب النسبي
6	عُمان	3	5	3
7	الأردن	3	5	3
8	لبنان	3	5	3
9	العراق	3	5	3
10	مصر	3	5	3
11	فلسطين	2	3.33	4
12	اليمن	2	3.33	4
13	سوريا	2	3.33	4
14	ليبيا	2	3.33	4
15	المغرب	2	3.33	4
16	تونس	2	3.33	4
17	الصومال	2	3.33	4
18	موريتانيا	2	3.33	4
19	جيبوتي	2	3.33	4
20	جزر القمر	2	3.33	4
21	الجزائر	1	1.66	5
22	السودان	1	1.66	5
	المجموع	60	100	

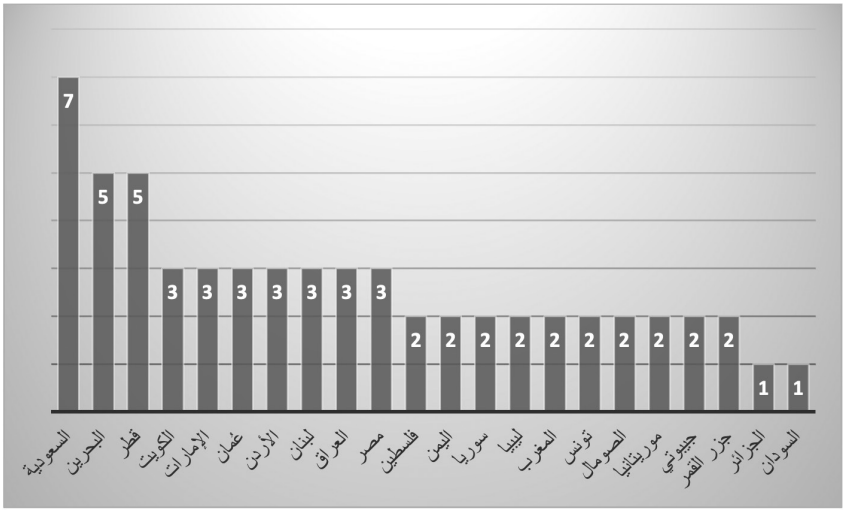

شكل رقم (6)

التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

7/4 التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (16) والشكل رقم (7) التوزيع الزمني لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك نسبة كبيرة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول مجتمع الدراسة قد صدرت بدون تاريخ، وقد أتت في الترتيب الأول، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 45 % من الإجمالي، أي ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية.

2 - تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة في الدول مجتمع

الدراسة بين تسع سياسات كحد أقصى في عام 2021، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى قد صدرت في كل عام من الأعوام الثلاثة 2011، 2018، 2020.

3 - تصدر عام 2021 الترتيب النسبي الثاني بالنسبة للأعوام التي صدرت فيها هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية، وبنسبة مئوية قدرها 15 % من الإجمالي، ثم أتى عام 2023 في الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 11.66 % من الإجمالي، ثم أتى العامان 2019، 2022 في الترتيب الرابع، وبنسبة مئوية قدرها 8.33 % من الإجمالي لكل منهما. ثم أتى العامان 2045، 2017 في الترتيب الخامس، وبنسبة مئوية قدرها 3.33 % من الإجمالي لكل منهما، وأخيرًا أتت الأعوام 2011، 2018، 2020 في الترتيب السادس، وبنسبة مئوية قدرها 1.66 % من الإجمالي لكل منها.

4 - أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول مجتمع الدراسة التي صدرت في السنوات الأربع الأخيرة 2020، و2021، و2022، و2023 قد بلغ عددها 22 سياسة وإستراتيجية وطنية، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 36.66 % من الإجمالي. ويعني ذلك أن ما يزيد على ثلث عدد هذه السياسات والإستراتجيات الوطنية قد اتسم بالحداثة، ومتابعة التطور في المجالات التي تغطيها.

جدول رقم (16)

التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	تاريخ النشر	العدد	%	الترتيب النسبي
1	بدون تاريخ	27	45	1
2	2021	9	15	2
3	2023	7	11.66	3
4	2022	5	8.33	4
5	2019	5	8.33	4
6	2017	2	3.33	5
7	2015	2	3.33	5
8	2020	1	1.66	6
9	2018	1	1.66	6
10	2011	1	1.66	6
المجموع		60	100	

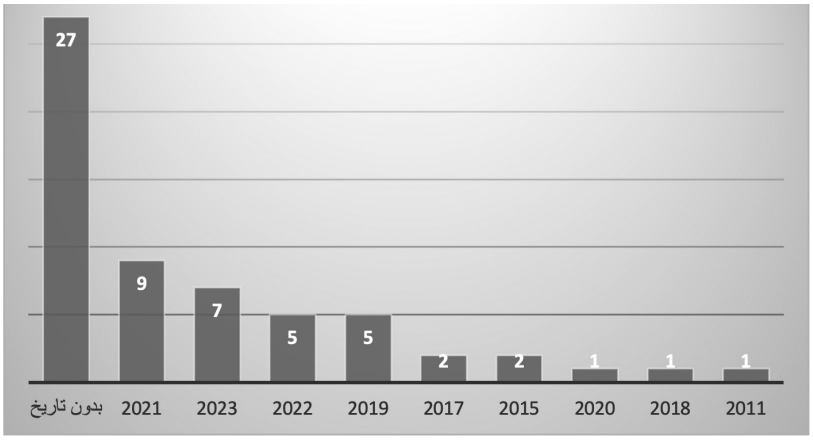

شكل رقم (7)

التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

8/4 الإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجالات المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والهيئات المسؤولة عنها:

أوضح الجدول رقم (17) والشكل رقم (8) الإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجالات المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك ثلاث سياسات وإستراتيجيات وطنية فقط في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة، غطت ثلاثة مجالات موضوعية وهي المكتبات، والمعلومات، والمحتوى الرقمي العربي. وقد صدرت هذه السياسات الثلاث في ثلاث دول وهي: السعودية، واليمن، ومصر. ويعني ذلك أنه على الرغم من أهمية هذه المجالات الموضوعية الثلاثة إلا أنه لم تصدر فيها سوى هذه السياسات الثلاث على مستوى الدول مجتمع الدراسة، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 5 % فقط على المستوى الإجمالي. ويستلزم ذلك إعادة النظر من قبل هذه الدول، وتركيز الاهتمام بهذه المجالات الموضوعية لأهميتها القصوى في العصر الحالي، والعمل على إصدار سياساتها وإستراتيجياتها الوطنية المختصة بها، والعمل على تحديثها أولًا بأول.

2 - هناك إستراتيجية وطنية واحدة لتطوير قطاع المكتبات على مستوى الدول مجتمع الدراسة، وهي تخص المملكة العربية السعودية، وصدرت عن وزارة الثقافة، هيئة المكتبات بالمملكة في عام 2021، وقد مثلتها نسبة مئوية قدرها 1.66 % من الإجمالي.

3 - هناك إستراتيجية وطنية واحدة للمعلومات على مستوى الدول مجتمع الدراسة، وهي تخص الجمهورية اليمنية، وصدرت عن رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، وقد مثلتها نسبة مئوية قدرها 1.66 % من الإجمالي.

4 - هناك إستراتيجية وطنية واحدة للمحتوى الرقمي العربي على مستوى الدول مجتمع الدراسة، وهي تخص جمهورية مصر العربية، وصدرت عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد مثلتها نسبة مئوية قدرها 1.66 % من الإجمالي.

جدول رقم (17)

الإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة والهيئات المسؤولة عنها

مسلسل	اسم الإستراتيجية	تاريخ الإصدار	المجال الموضوعي	اسم الهيئة	اسم الدولة
1	إستراتيجية تطوير قطاع المكتبات في المملكة	مايو 2021	تطوير المكتبات	وزارة الثقافة هيئة المكتبات	السعودية
2	مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات	بدون تاريخ	المعلومات	رئاسة الجمهورية المركز الوطني للمعلومات	اليمن
3	الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي	بدون تاريخ	المحتوى الرقمي العربي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مصر

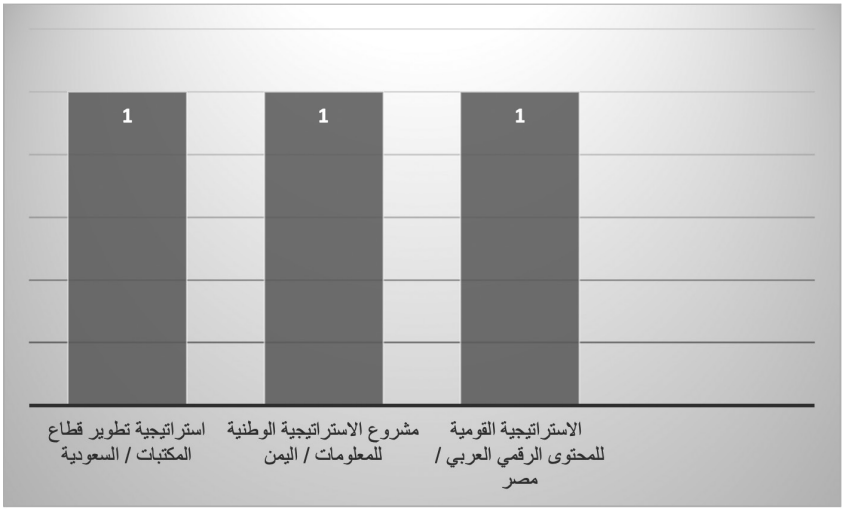

شكل رقم (8)

الإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة

ويوضح الجدول رقم (18) والشكل رقم (9) التوزيع العددي للإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - على المستوى الإجمالي، مثلت الإستراتيجيات الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة نسبة مئوية قدرها 9.37 % من مجموع الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بهذه الدول.

2 - على مستوى الدول الآسيوية، مثلت الإستراتيجيات الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية نسبة مئوية قدرها 8.69 % من مجموع الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بهذه الدول.

3 - على مستوى الدول الأفريقية، مثلت الإستراتيجيات الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية نسبة مئوية قدرها 11.11 % من مجموع الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بهذه الدول.

جدول رقم (18)

التوزيع العددي للإستراتيجيات الوطنية الفريدة للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات

الدول	العدد الكلي للإستراتيجيات	عدد الإستراتيجيات الفريدة	%	الترتيب النسبي
الدول الآسيوية	23	2	8.69	1
الدول الأفريقية	9	1	11.11	2
المجموع	32	3	9.37	

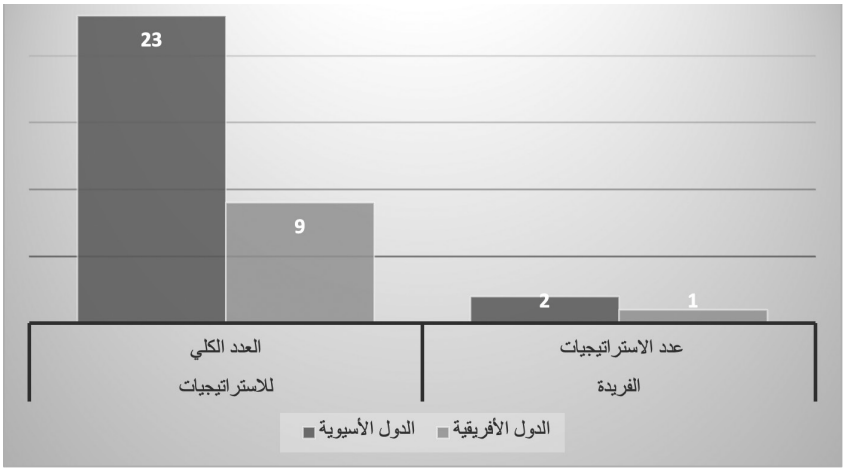

شكل رقم (9)

التوزيع العددي للإستراتيجيات الوطنية الفريدة في مجال المعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة ونسبتها إلى العدد الكلي للإستراتيجيات

9/4 التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (19) والشكل رقم (10) التوزيع الشكلي (النوعي) لهذه السياسات والإستراتيجيات؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك أربعة أشكال (أنواع) تصدرت الإستراتيجيات فيها الترتيب الأول بما يزيد على نصف العدد الكلي، وبنسبة مئوية قدرها 56.09 % ، ثم تلتها السياسات في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 39.02 %، ويعني ذلك أن هذين الشكلين (النوعين) فقط مثلتهما النسبة الغالبة، وذلك بنسبة إجمالية قدرها 95.11 %.

2 - مثّل الشكلان الآخران وهما: الخطط، واللوائح نسبة مئوية إجمالية قدرها 4.89 %.

جدول رقم (19)

التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الشكل/النوع	العدد	%	الترتيب النسبي
1	إستراتيجيات	23	56.09	1
2	سياسات	16	39.02	2
3	خطط	1	2.43	3
4	لوائح	1	2.43	3
	المجموع	41	100	

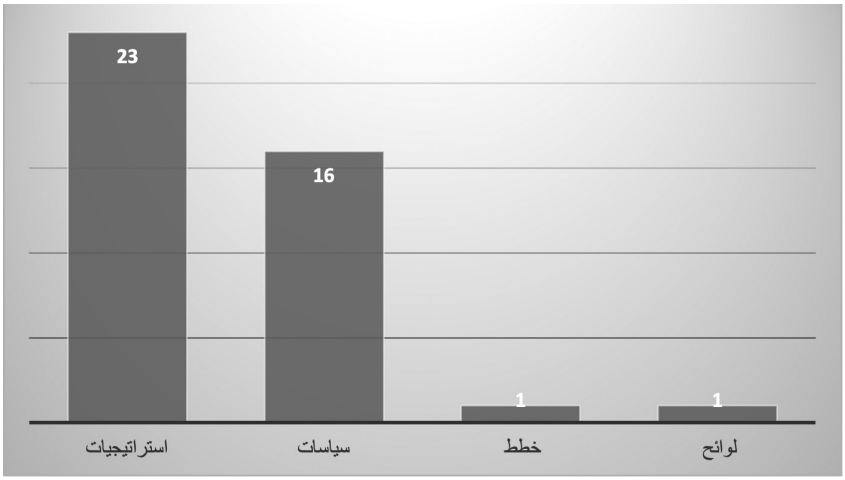

شكل رقم (10)

التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

10/4 التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (20) والشكل رقم (11) التوزيع الموضوعي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك ثمانية عشر مجالًا موضوعيًا لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية (البالغ عددها 41 سياسة وإستراتيجية)، غطت كافة جوانب وقضايا المكتبات والمعلومات وتقنياتها، مع ملاحظة أن هناك ثلاثة مجالات موضوعية فقط وهي: تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي قد تصدرت الترتيبين الأول والثاني، وبنسبة

مئوية إجمالية قدرها 41.45 %، وبنسب مئوية قدرها 14.63 %، و14.63 %، و12.19 % على التوالي لهذه المجالات الموضوعية الثلاثة. ويظهر ذلك مدى أهمية هذه المجالات الموضوعية الثلاثة في الدول الآسيوية، وحرص هذه الدول على إصدار عدة سياسات وإستراتيجيات وطنية فيها.

2 - تصدر مجال الحكومة الرقمية الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 9.75 %.

3 - تصدر مجال البيانات المفتوحة، ومجال أمن المعلومات الترتيب الرابع بنسبة مئوية قدرها 7.31 % لكل منهما.

4 - تصدر مجال إدارة البيانات، ومجال المشاركة الإلكترونية الترتيب الخامس بنسبة مئوية قدرها 4.87 % لكل منهما.

5 - أن هناك عشرة مجالات موضوعية وهي: حرية المعلومات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، والأمن الرقمي، والحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، واستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، والنفاذ الرقمي، والمعلومات، وتطوير المكتبات قد تصدرت الترتيب السادس (الأخير) بنسبة مئوية قدرها 2.43 % لكل مجال منها.

6 - أن هناك اهتمامًا من جانب بعض الدول الآسيوية بإعداد سياسات وإستراتيجيات وطنية في مجالات البيانات، حيث أظهر هذا الجدول وجود سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية في مجالات البيانات المفتوحة، وإدارة البيانات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، وقد مثلتها نسبة مئوية إجمالية 17.04 %.

جدول رقم (20)

التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	المجال الموضوعي	العدد	%	الترتيب النسبي
1	تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات	6	14.63	1
2	الأمن السيبراني	6	14.63	1
3	التحول الرقمي	5	12.19	2
4	الحكومة الرقمية	4	9.75	3
6	البيانات المفتوحة	3	7.31	4
7	أمن المعلومات	3	7.31	4
8	إدارة البيانات	2	4.87	5
8	المشاركة الإلكترونية	2	4.87	5
9	حرية المعلومات	1	2.43	6
10	حوكمة البيانات	1	2.43	6
11	حماية البيانات	1	2.43	6
12	الأمن الرقمي	1	2.43	6
13	الحكومة الإلكترونية	1	2.43	6
14	الذكاء الاصطناعي	1	2.43	6
15	استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات	1	2.43	6
16	النفاذ الرقمي	1	2.43	6
17	المعلومات	1	2.43	6
18	تطوير المكتبات	1	2.43	6
	المجموع	41	100	

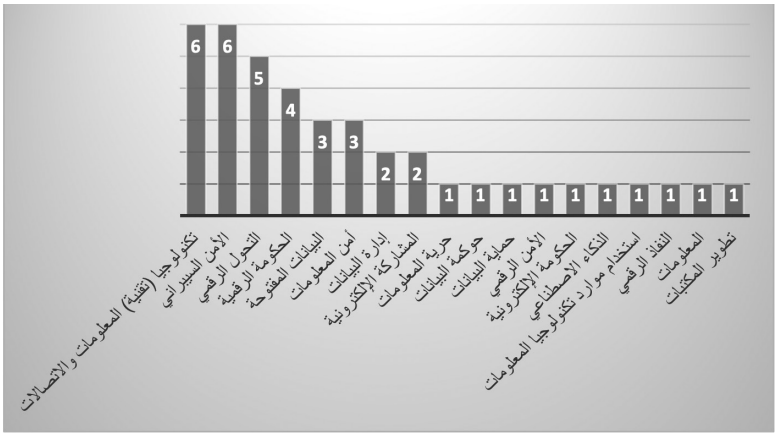

شكل رقم (11)

التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

11/4 التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (21) والشكل رقم (12) التوزيع اللغوي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك لغتين اثنتين فقط قد صدرت بهما السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية وهما: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية.

2 - أن النسبة الغالبة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية قد صدرت باللغة العربية (92.68 % من الإجمالي) التي تصدرت الترتيب الأول، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الإنجليزية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 7.32 % من الإجمالي.

جدول رقم (21)

التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	اللغة	العدد	%	الترتيب النسبي
1	اللغة العربية	38	92.68	1
2	اللغة الإنجليزية	3	7.32	2
	المجموع	41	100	

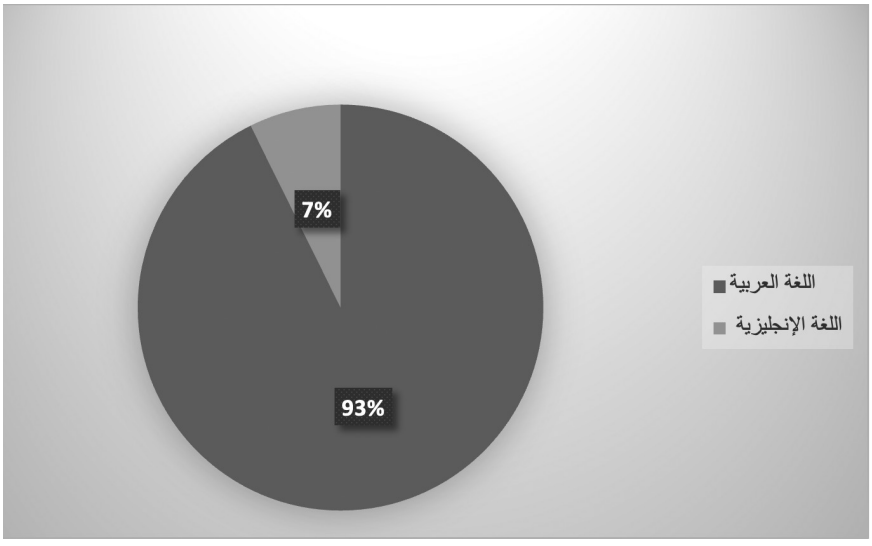

شكل رقم (12)

التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

12/4 التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (22) والشكل رقم (13) التوزيع الجغرافي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول مجتمع الدراسة؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول مجتمع الدراسة بين سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية كحد أقصى في دولة واحدة (السعودية)، وسياستين وإستراتيجيتين كحد أدنى في ثلاث دول (فلسطين، واليمن، وسوريا).

2 - تصدر المملكة العربية السعودية الترتيب الأوّل على مستوى الدول الآسيوية، بنسبة مئوية قدرها 17.07 %.

3 - أن هناك دولتين اثنتين قد أتيتا في الترتيب الثاني على مستوى الدول الآسيوية وهما قطر والبحرين، بنسبة مئوية قدرها 12.19 % لكل منهما.

4 - أن هناك ست دول قد أتت في الترتيب الثالث على مستوى الدول الآسيوية وهي: الإمارات، والكويت، وعُمان، والأردن، ولبنان، والعراق، بنسبة مئوية قدرها 7.31% لكل منها.

5 - أن هناك ثلاث دول قد أتت في الترتيب الرابع (الأخير) على مستوى الدول الآسيوية وهي فلسطين، واليمن، وسوريا، بنسبة مئوية قدرها 4.87% لكل منها.

جدول رقم (22)

التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الدولة	العدد	%	الترتيب النسبي
1	السعودية	7	17.07	1
2	قطر	5	12.19	2
3	البحرين	5	12.19	2
4	الإمارات	3	7.31	3
5	الكويت	3	7.31	3
5	عُمان	3	7.31	3
7	الأردن	3	7.31	3
8	لبنان	3	7.31	3
9	العراق	3	7.31	3
10	فلسطين	2	4.87	4
11	اليمن	2	4.87	4
12	سوريا	2	4.87	4
	المجموع	41	100	

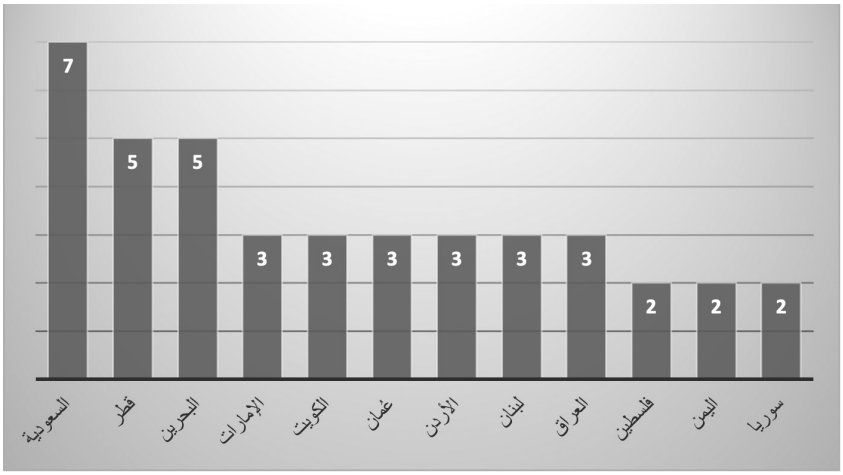

شكل رقم (13)

التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

13/4 التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الآسيوية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (23) والشكل رقم (14) التوزيع الزمني لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الآسيوية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك نسبة كبيرة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية قد صدرت بدون تاريخ، وقد أتت في الترتيب الأول، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 41.46 % من الإجمالي، أي ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية.

2 - تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة في الدول الآسيوية بين تسع سياسات كحد أقصى في عام 2021، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى قد صدرت في كل عام من الأعوام الثلاثة 2011، 2017، 2020.

3 - تصدر عام 2021 الترتيب النسبي الثاني بالنسبة للأعوام التي صدرت فيها هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية، وبنسبة مئوية قدرها 21.95 % من الإجمالي، ثم أتى عام 2023 في الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 12.19 % من الإجمالي، ثم أتى العام 2022 في الترتيب الرابع، وبنسبة مئوية قدرها 7.31 % من الإجمالي. ثم أتى العامان 2015، 2019 في الترتيب الخامس، وبنسبة مئوية قدرها 4.87 % من الإجمالي لكل منهما، وأخيرًا أتت الأعوام 2011، 2017، 2020 في الترتيب السادس (الأخير)، وبنسبة مئوية قدرها 2.43 % من الإجمالي لكل منها.

4 - أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية التي صدرت في السنوات الأربع الأخيرة 2020، و2021، و2022، و2023 قد بلغ عددها 18 سياسة وإستراتيجية وطنية، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 43.90 % من الإجمالي. ويعني ذلك أن ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتجيات الوطنية قد اتسم بالحداثة، ومتابعة التطور في المجالات التي تغطيها، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول الآسيوية متابعة تحديث هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بها أولًا بأول، حتى تكون مواكبة للتطورات المستحدثة في مجالاتها التخصصية.

جدول رقم (23)

التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	تاريخ النشر	العدد	%	الترتيب النسبي
1	بدون تاريخ	17	41.46	1
2	2021	9	21.95	2
3	2023	5	12.19	3
4	2022	3	7.31	4
5	2019	2	4.87	5
6	2015	2	4.87	5
7	2020	1	2.43	6
8	2017	1	2.43	6
9	2011	1	2.43	6
	المجموع	41	100	

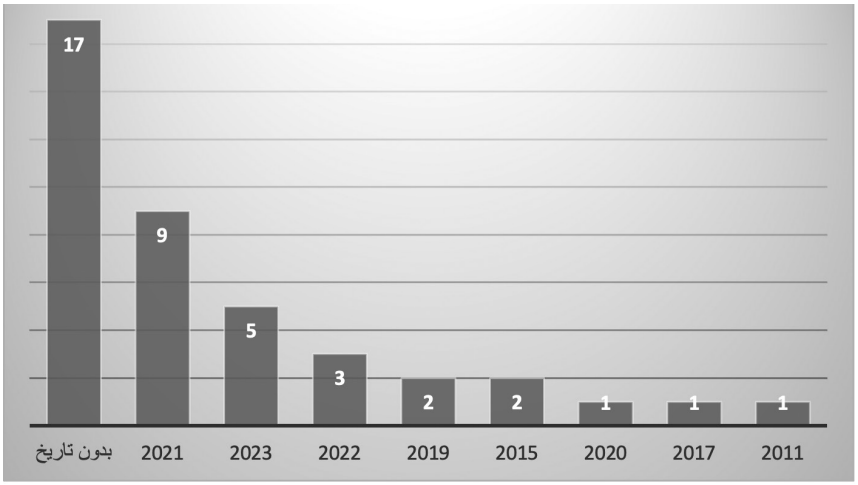

شكل رقم (14)

التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الآسيوية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

14/4 التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (24) والشكل رقم (15) التوزيع الشكلي (النوعي) لهذه السياسات والإستراتيجيات؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك ستة أشكال (أنواع) تصدرت الإستراتيجيات فيها الترتيب الأول بما يقرب من نصف العدد الكلي، وبنسبة مئوية قدرها 47.36 % ، ثم تلتها السياسات في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 26.31 %، ويعني ذلك أن هذين الشكلين (النوعين) فقط مثلتهما النسبة الغالبة، وذلك بنسبة إجمالية قدرها 73.67 %، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع العدد الكلي.

2 - أتت المنظومات في الترتيب الثالث بنسبة مئوية قدرها 10.52 % من الإجمالي.

3 - أن هناك ثلاثة أشكال (أنواع) أتت في الترتيب الرابع (الأخير) وهي التوجيهات، والأجندات، وخرائط الطرق بنسبة مئوية إجمالية قدرها 15.78 %، وبنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل شكل منها.

جدول رقم (24)

التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الشكل/النوع	العدد	%	الترتيب النسبي
1	إستراتيجيات	9	47.36	1
2	سياسات	5	26.31	2
3	منظومات	2	10.52	3
4	توجيهات	1	5.26	4
5	أجندات	1	5.26	4
6	خرائط طرق	1	5.26	4
	المجموع	19	100	

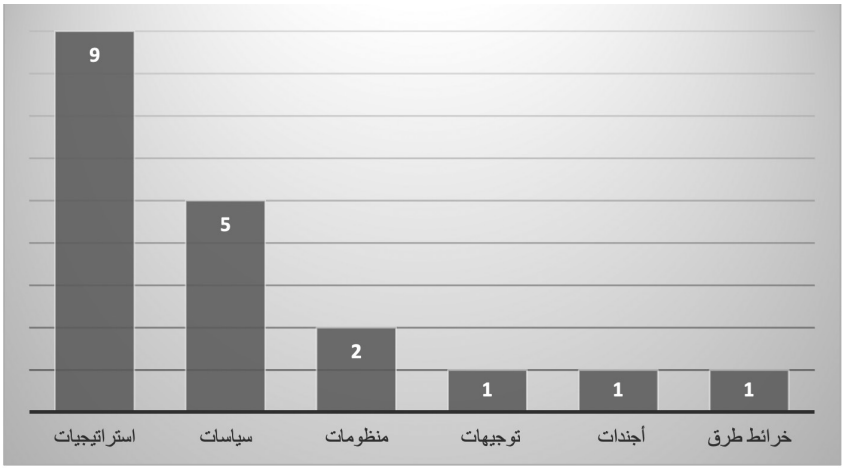

شكل رقم (15)

التوزيع الشكلي (النوعي) للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

15/4 التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول مجتمع الأفريقية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (25) والشكل رقم (16) التوزيع الموضوعي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك اثني عشر مجالًا موضوعيًا لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية (البالغ عددها 19 سياسة وإستراتيجية)، غطت العديد من جوانب وقضايا المعلومات وتقنياتها، مع ملاحظة أن هناك خمسة مجالات موضوعية وهي: تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، وسياسة الخصوصية، وتطور التكنولوجيا ونقلها،

قد تصدرت الترتيبين الأول والثاني، وبنسبة مئوية إجمالية قدرها 63.12 %، أي ما يقرب من ثلثي العدد الكلي، وبنسب مئوية قدرها 15.78 %، و15.78 %، و10.52 %، و10.52%، و10.52 % على التوالي لهذه المجالات الموضوعية الخمسة. ويظهر ذلك مدى أهمية هذه المجالات الموضوعية الخمسة في الدول الأفريقية، وحرص هذه الدول على إصدار عدة سياسات وإستراتيجيات وطنية فيها.

2 - أن هناك سبعة مجالات موضوعية وهي أمن المعلومات، وأمن نظم المعلومات، والحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والرقمنة، والنطاق العريض والنفاذ الشامل، والمحتوى الرقمي العربي قد أتت في الترتيب الثالث (الأخير)، وبنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل منها.

3 - لم تحظَ البيانات ومجالاتها باهتمام الدول الأفريقية كما هو الحال مع الدول الآسيوية، حيث لا توجد سياسة أو إستراتيجية وطنية واحدة تختص بها، الأمر الذي يتطلب من الدول الأفريقية الاهتمام بإعدادها في الفترة القادمة، كما فعلت الدول الآسيوية، التي قامت بإعداد سياسات وإستراتيجيات وطنية في مجالات البيانات، حيث أظهر الجدول رقم (19) وجود سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية آسيوية في مجالات البيانات المفتوحة، وإدارة البيانات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، وقد مثلتها نسبة مئوية إجمالية 17.04 %.

جدول رقم (25)

التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	المجال الموضوعي	العدد	%	الترتيب النسبي
1	تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات	3	15.78	1
2	الأمن السيبراني	3	15.78	1
3	التحول الرقمي	2	10.52	2
4	سياسة الخصوصية	2	10.52	2
5	تطور التكنولوجيا ونقلها	2	10.52	2
6	أمن المعلومات	1	5.26	3
7	أمن نظم المعلومات	1	5.26	3
8	الحكومة الإلكترونية	1	5.26	3
9	الذكاء الاصطناعي	1	5.26	3
10	الرقمنة	1	5.26	3
11	النطاق العريض والنفاذ الشامل	1	5.26	3
12	المحتوى الرقمي العربي	1	5.26	3
	المجموع	19	100	

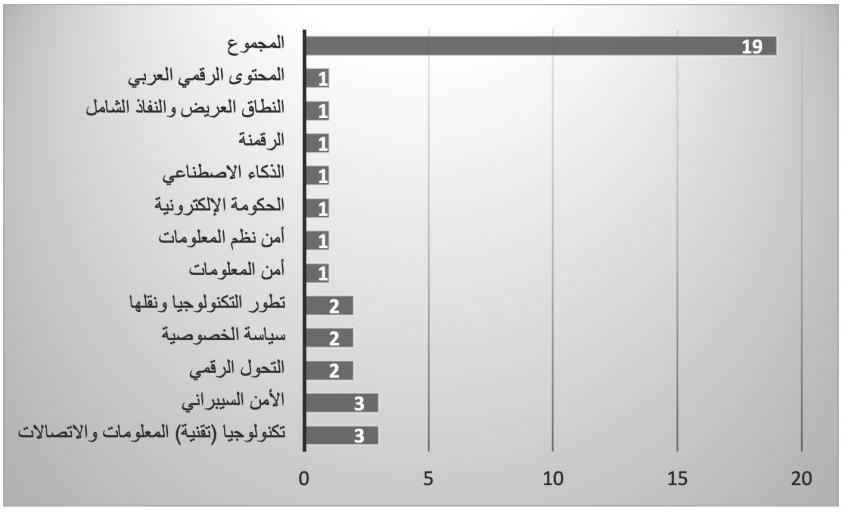

شكل رقم (16)

التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

16/4 التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (26) والشكل رقم (17) التوزيع اللغوي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك ثلاث لغات قد صدرت بها السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية وهما: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية.

2 - أن النسبة الغالبة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية قد صدرت باللغة العربية (47.36 % من الإجمالي) التي تصدرت

الترتيب الأول، وبما يقترب من نصف العدد الكلي، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الإنجليزية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 31.57 % من الإجمالي، وبما يقترب من ثلث العدد الكلي، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية في الترتيب الثالث (الأخير) بنسبة مئوية قدرها 21.07 % من الإجمالي.

3 - أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية تخص بعض دول المغرب العربي، وكذلك بعض الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

جدول رقم (26)

التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	اللغة	العدد	%	الترتيب النسبي
1	اللغة العربية	9	47.36	1
2	اللغة الإنجليزية	6	31.57	2
3	اللغة الفرنسية	4	21.07	3
	المجموع	19	100	

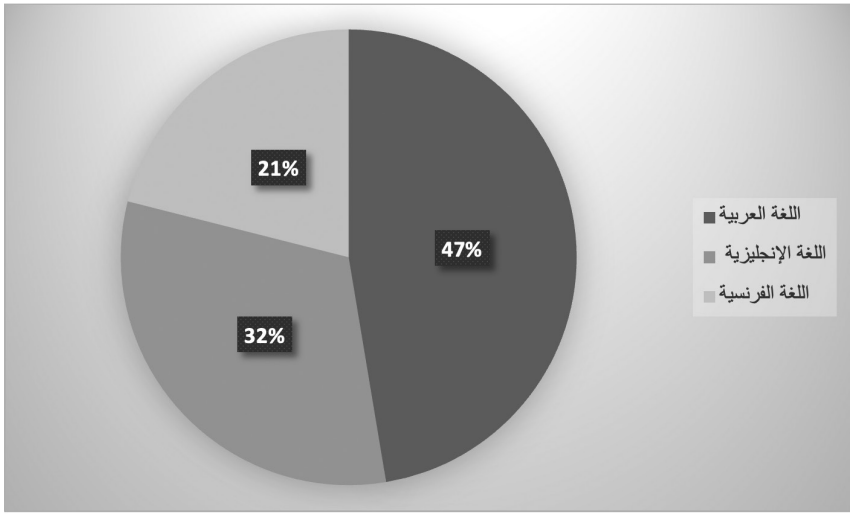

شكل رقم (17)

التوزيع اللغوي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

17/4 التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (27) والشكل رقم (18) التوزيع الجغرافي لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية بين ثلاث سياسات وإستراتيجيات وطنية كحد أقصى في دولة واحدة (مصر)، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى في دولتين اثنتين (الجزائر، والسودان).

2 - تصدر جمهورية مصر العربية الترتيب الأول على مستوى الدول الأفريقية، بنسبة مئوية قدرها 15.78 %.

3 - أن هناك سبع دولة قد أتت في الترتيب الثاني على مستوى الدول الأفريقية وهي ليبيا، والمغرب، وتونس، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر بنسبة مئوية قدرها 10.52 % لكل منها.

4 - أن هناك دولتين اثنتين قد أتيتا في الترتيب الثالث (الأخير) على مستوى الدول الأفريقية وهما الجزائر والسودان، بنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل منهما.

جدول رقم (27)

التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	الدولة	العدد	%	الترتيب النسبي
1	مصر	3	15.78	1
2	ليبيا	2	10.52	2
3	المغرب	2	10.52	2
4	تونس	2	10.52	2
5	الصومال	2	10.52	2
5	موريتانيا	2	10.52	2
7	جيبوتي	2	10.52	2
8	جزر القمر	2	10.52	2
9	الجزائر	1	5.26	3
10	السودان	1	5.26	3
	المجموع	19	100	

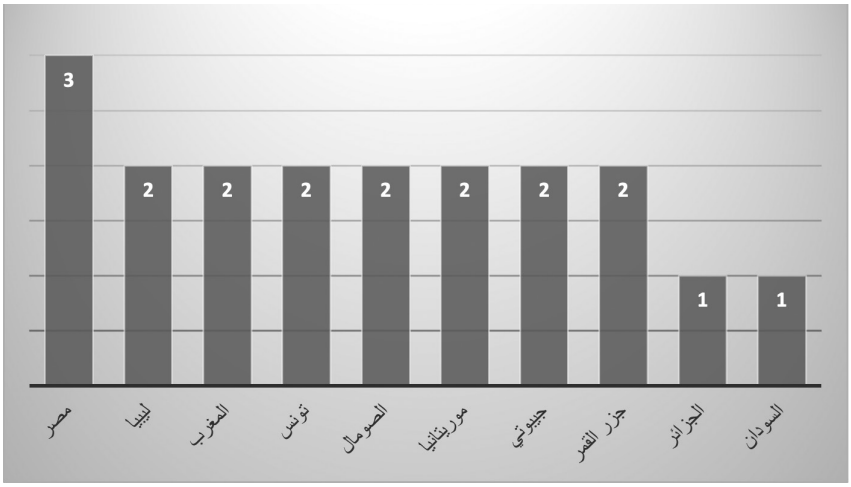

شكل رقم (18)

التوزيع الجغرافي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

18/4 التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية وتقنياتها في الدول الأفريقية والمتاحة على شبكة الويب:

أوضح الجدول رقم (28) والشكل رقم (19) التوزيع الزمني لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية؛ وبتحليل بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1 - أن هناك نسبة كبيرة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية قد صدرت بدون تاريخ، وقد أتت في الترتيب الأول، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 52.63 % من الإجمالي، أي ما يزيد على نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية.

2 - تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة في الدول الأفريقية

بين ثلاث سياسات كحد أقصى في عام 2019، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى قد صدرت في عامي 2017، و2018.

3 - تصدر عام 2019 الترتيب النسبي الثاني بالنسبة للأعوام التي صدرت فيها هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية، وبنسبة مئوية قدرها 15.78 % من الإجمالي، ثم أتى العامان 2022، 2023 في الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 10.52 % لكل منهما، ثم أتى العام 2017، و2018 في الترتيب الرابع (الأخير)، وبنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل منهما.

4 - أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية الحديثة التي صدرت في عامي 2022، و2023 قد بلغ عددها أربع سياسات وإستراتيجيات وطنية فقط، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 21.04 % من الإجمالي. ويعني ذلك أن ما يقرب من ربع عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية فقط قد اتسم بالحداثة، ومتابعة التطور في المجالات التي تغطيها، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول الأفريقية متابعة تحديث هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بها أولًا بأول، حتى تكون مواكبة للتطورات المستحدثة في مجالاتها التخصصية.

جدول رقم (28)

التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

مسلسل	تاريخ النشر	العدد	%	الترتيب النسبي
1	بدون تاريخ	10	52.63	1
2	2019	3	15.78	2
3	2023	2	10.52	3
4	2022	2	10.52	3
5	2018	1	5.26	4
6	2017	1	5.26	4
	المجموع	19	100	

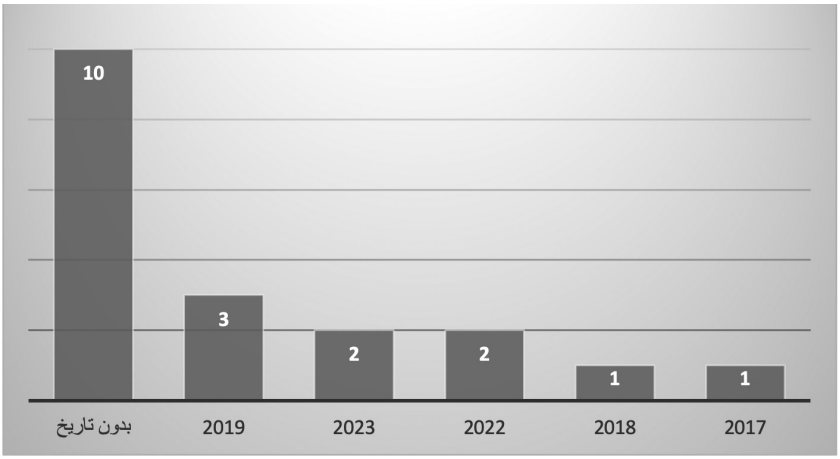

شكل رقم (19)

التوزيع الزمني للسياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية مجتمع الدراسة والمتاحة على شبكة الويب

الخاتمة والتوصيات

أولًا: الخاتمة:

أظهرت الدراسة العديد من النتائج الهامة التي أجابت عن الأسئلة الواردة في مقدمة الكتاب، لعل من أبرزها ما يلي:

1 - تعدد تعريفات سياسات المعلومات Information Policies ولا يوجد تعريف واحد موحد أو مقبول لها، وقد يتم إعداد هذه السياسات على المستوى المؤسسي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وتعتبر السياسة الوطنية للمعلومات National Information Policy هي السبيل للسعي نحو تحقيق مجتمع المعلومات لجميع شعوب العالم المتقدمة والنامية.

2 - تعدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية والمتاحة على شبكة الويب (60 سياسة وإستراتيجية وطنية، 41 منها تخص الدول الآسيوية، و19 تخص الدول الأفريقية)، وتعدد مجالاتها الموضوعية في مجالات تقنيات المعلومات والاتصالات ICTs.

2 - إن ما ورد من سياسات وإستراتيجيات وطنية متعددة للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية يرجع لتعدد مجالات المعلومات وتقنياتها في العصر الحالي، فضلًا عن تعدد الهيئات الصادرة عنها هذه السياسات والإستراتيجيات، وهي تتكامل بالطبع مع بعضها البعض، فضلًا عن أنها تعكس تنسيقًا وترتيبًا بين هذه الهيئات المتعددة في مجالات المعلومات وتقنياتها، لكي نؤدي كل هيئة منها دورها المحدد المنوط بها، نحو إصدار السياسات والإستراتيجيات الوطنية المعنية بمجالاتها التخصصية.

3 - لا توجد سياسة وطنية واحدة متاحة على الويب تحت مُسمى «السياسة الوطنية للمعلومات» في جميع الدول العربية مجتمع الدراسة، وإن كانت هناك إستراتيجية وطنية واحدة للمعلومات متاحة على شبكة الويب، وتخص الجمهورية اليمنية، وقد صدرت هذه الإستراتيجية الفريدة من المركز الوطني التابع لرئاسة الجمهورية، تحت مسمى «مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات».

4 - لا توجد سياسة أو إستراتيجية وطنية واحدة متاحة على الويب تحت مسمى «السياسة الوطنية لتكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات»، أو «الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات» في جميع الدول العربية مجتمع الدراسة، ولكن توجد سياسات وإستراتيجيات وطنية متعددة في شتى مجالات تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات، وتصدر عن هيئات متعددة، وتلبي احتياجات مجالاتها الموضوعية المتخصصة.

5 - لا توجد سوى إستراتيجية وطنية واحدة متاحة على شبكة الويب عن المحتوى الرقمي العربي على مستوى جميع الدول العربية، وهي تخص جمهورية مصر العربية، وقد صدرت هذه الإستراتيجية الفريدة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تحت مسمى «الإستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي».

6 - لا توجد سوى إستراتيجية وطنية واحدة معنية بتطوير قطاع المكتبات في المملكة العربية السعودية، لم يوجد غيرها سياسات أو إستراتيجيات وطنية أخرى متاحة على الويب، تختص بتطوير المكتبات في جميع الدول العربية. وهذه الإستراتيجية الفريدة صدرت من هيئة المكتبات التابعة لوزارة الثقافة، تحت مسمى «إستراتيجية تطوير قطاع المكتبات في المملكة».

7 - تعدد الهيئات المسؤولة عن إصدار هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول العربية الآسيوية والأفريقية. فعلى مستوى الدول الآسيوية،

تعددت الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول (30 هيئة) وقد تراوح هذا العدد ما بين خمس هيئات كحد أقصى (في السعودية) وهيئة واحدة كحد أدنى (في الكويت، وفلسطين). فعلى مستوى السعودية، كانت الهيئات الخمس هي: هيئة الحكومة الرقمية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مكتب إدارة البيانات، ووزارة الثقافة هيئة المكتبات، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وقد أصدرت جميعها سبعة أعمال. وعلى مستوى الكويت، أصدرت هيئة واحدة هي الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات ثلاثة أعمال. وعلى مستوى فلسطين، أصدرت هيئة واحدة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) عملين اثنين. وأن النسبة الغالبة فيها هيئات حكومية، بالإضافة إلى مؤسسات معلوماتية (مكتبات عامة ووطنية).

أما على مستوى الدول الأفريقية، تعددت الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول؛ وقد تراوح هذا العدد ما بين ثلاث هيئات كحد أقصى (في مصر)، وهيئة واحدة كحد أدنى (في السودان، والجزائر، والمغرب). فعلى مستوى مصر، فقد أصدرت ثلاث هيئات (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ورئاسة مجلس الوزراء. المجلس الأعلى للأمن السيبراني، والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي) ثلاثة أعمال. وعلى مستوى السودان، أصدرت هيئة واحدة (الأمم المتحدة. الإسكوا) عملًا واحدًا. وعلى مستوى الجزائر، أصدرت هيئة واحدة (وزارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) عملًا واحدًا. أما على مستوى المغرب، فقد أصدرت هيئة واحدة (إدارة الدفاع الوطني. المديرية العامة لأمن نظم المعلومات) عملين اثنين. وأن النسبة الغالبة فيها هيئات حكومية، بالإضافة إلى منظمات دولية.

8 - أظهر تحليل الاتجاهات العددية والنوعية للسياسات والإستراتيجيات

الوطنية في مجالات المعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية عدة نتائج هامة، سواءً على المستوى الإجمالي للدول مجتمع الدراسة من ناحية، أو على مستوى الدول الآسيوية، أو الدول الأفريقية كلًا على حدة من ناحية أخرى. ولعل من أبرز نتائج هذا التحليل ما يلي:

1/8 التوزيع الشكلي (النوعي): أظهر التوزيع الشكلي على مستوى الدول الآسيوية للسياسات والإستراتيجيات الصادرة فيها أن هناك أربعة أشكال (أنواع)، تصدرت الإستراتيجيات فيها الترتيب الأول بما يزيد على نصف العدد الكلي، وبنسبة مئوية قدرها 56.09 %، ثم تلتها السياسات في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 39.02 %، ويعني ذلك أن هذين الشكلين (النوعين) فقط مثلتهما النسبة الغالبة، وذلك بنسبة إجمالية قدرها 95.11 %، في حين مثل الشكلان الآخران وهما: الخطط، واللوائح نسبة مئوية إجمالية قدرها 4.89 %. أما على مستوى الدول الأفريقية، فقد أظهر التوزيع الشكلى للسياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة فيها أن هناك ستة أشكال (أنواع)، تصدرت الإستراتيجيات فيها الترتيب الأول بما يقرب من نصف العدد الكلي، وبنسبة مئوية قدرها 47.36 %، ثم تلتها السياسات في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 26.31 %، ويعني ذلك أن هذين الشكلين (النوعين) فقط مثلتهما النسبة الغالبة، وذلك بنسبة إجمالية قدرها 73.67 %، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع العدد الكلي. وأتت المنظومات في الترتيب الثالث بنسبة مئوية قدرها 10.52 % من الإجمالي. في حين هناك ثلاثة أشكال (أنواع) أتت في الترتيب الرابع (الأخير) وهي التوجيهات، والأجندات، وخرائط الطرق بنسبة مئوية إجمالية قدرها 15.78 %، وبنسبة مئوية قدرها 5.26% لكل شكل منها.

2/8 التوزيع الموضوعي: أظهر التوزيع الموضوعي على مستوى الدول الآسيوية أن هناك ثمانية عشر مجالًا موضوعيًا لهذه السياسات والإستراتيجيات

في هذه الدول (البالغ عددها 41 سياسة وإستراتيجية)، غطت كافة جوانب وقضايا المكتبات والمعلومات وتقنياتها، مع ملاحظة أن هناك ثلاثة مجالات موضوعية فقط وهي: تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي قد تصدرت الترتيبين الأول والثاني، وبنسبة مئوية إجمالية قدرها 41.45 %، وبنسب مئوية قدرها 14.63 %، و14.63 %، و12.19 % على التوالي لهذه المجالات الموضوعية الثلاثة. ويظهر ذلك مدى أهمية هذه المجالات الموضوعية الثلاثة في الدول الآسيوية، وحرص هذه الدول على إصدار عدة سياسات وإستراتيجيات وطنية فيها. وتصدر مجال الحكومة الرقمية الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 9.75 %. وتصدر مجال البيانات المفتوحة، ومجال أمن المعلومات الترتيب الرابع بنسبة مئوية قدرها 7.31 % لكل منهما. وتصدر مجال إدارة البيانات، ومجال المشاركة الإلكترونية الترتيب الخامس بنسبة مئوية قدرها 4.87 % لكل منهما، بالإضافة إلى أن هناك عشرة مجالات موضوعية وهي: حرية المعلومات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، والأمن الرقمي، والحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، واستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، والنفاذ الرقمي، والمعلومات، وتطوير المكتبات قد تصدرت الترتيب السادس (الأخير) بنسبة مئوية قدرها 2.43 % لكل مجال منها. أما على مستوى الدول الأفريقية، فقد أظهر التوزيع الموضوعي للسياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة فيها أن هناك اثني عشر مجالًا موضوعيًا لهذه السياسات والإستراتيجيات في الدول الأفريقية (البالغ عددها 19 سياسة وإستراتيجية)، غطت العديد من جوانب وقضايا المعلومات وتقنياتها، مع ملاحظة أن هناك خمسة مجالات موضوعية وهي: تكنولوجيا (تقنية) المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، وسياسة الخصوصية، وتطور التكنولوجيا ونقلها، قد تصدرت الترتيبين الأول والثاني، وبنسبة مئوية إجمالية قدرها 63.12 %، أي ما يقرب من ثلثي العدد الكلي، وبنسب مئوية قدرها 15.78 %، و15.78 %، و10.52 %، و10.52 %،

و10.52 % على التوالي لهذه المجالات الموضوعية الخمسة، ويظهر ذلك مدى أهمية هذه المجالات الموضوعية الخمسة في الدول الأفريقية، وحرص هذه الدول على إصدار عدة سياسات وإستراتيجيات وطنية فيها، وهناك سبعة مجالات موضوعية وهي أمن المعلومات، وأمن نظم المعلومات، والحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والرقمنة، والنطاق العريض والنفاذ الشامل، والمحتوى الرقمي العربي قد أتت في الترتيب الثالث (الأخير) ، وبنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل منها. في حين لم تحظَ البيانات ومجالاتها باهتمام الدول الأفريقية كما هو الحال مع الدول الآسيوية، حيث لا توجد سياسة أو إستراتيجية وطنية واحدة تختص بها، الأمر الذي يتطلب من الدول الأفريقية الاهتمام بإعدادها في الفترة القادمة، كما فعلت الدول الآسيوية، التي قامت بإعداد سياسات وإستراتيجيات وطنية في مجالات البيانات، بلغ عددها سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية آسيوية في مجالات البيانات المفتوحة، وإدارة البيانات، وحوكمة البيانات، وحماية البيانات، وقد مثلتها نسبة مئوية إجمالية 17.04 %.

8/3 التوزيع اللغوي: أظهر التوزيع اللغوي على مستوى الدول الآسيوية أن هناك لغتين اثنتين فقط قد صدرت بهما السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول وهما: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية. وأن النسبة الغالبة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية قد صدرت باللغة العربية (92.68 % من الإجمالي) التي تصدرت الترتيب الأول، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الإنجليزية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 7.32 % من الإجمالي. أما على مستوى الدول الأفريقية، فقد أظهر التوزيع اللغوي لهذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة فيها أن هناك ثلاث لغات قد صدرت بها السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول وهما: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية. وأن النسبة الغالبة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية

قد صدرت باللغة العربية (47.36 % من الإجمالي) التي تصدرت الترتيب الأول، وبما يقترب من نصف العدد الكلي، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الإنجليزية في الترتيب الثاني بنسبة مئوية قدرها 31.57 % من الإجمالي، وبما يقترب من ثلث العدد الكلي، ثم تلتها السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية في الترتيب الثالث (الأخير) بنسبة مئوية قدرها 21.07 % من الإجمالي. وهذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية تخص بعض دول المغرب العربي، وكذلك بعض الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

8/4 التوزيع الجغرافي: أظهر التوزيع الجغرافي على مستوى الدول الآسيوية تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول بين سبع سياسات وإستراتيجيات وطنية كحد أقصى في دولة واحدة (السعودية)، وسياستين وإستراتيجيتين كحد أدنى في ثلاث دول (فلسطين، واليمن، وسوريا). وتصدر المملكة العربية السعودية الترتيب الأول على مستوى الدول الآسيوية من حيث عدد السياسات والإستراتيجيات، بنسبة مئوية قدرها 17.07 %. وأن هناك دولتين اثنتين قد أتيتا في الترتيب الثاني على مستوى الدول الآسيوية وهما قطر والبحرين، بنسبة مئوية قدرها 12.19 % لكل منهما. وأن هناك ست دول قد أتت في الترتيب الثالث على مستوى الدول الآسيوية وهي: الإمارات، والكويت، وعُمان، والأردن، ولبنان، والعراق، بنسبة مئوية قدرها 7.31 % لكل منها. في حين أن هناك ثلاث دول قد أتت في الترتيب الرابع (الأخير) على مستوى الدول الآسيوية وهي فلسطين، واليمن، وسوريا ، بنسبة مئوية قدرها 4.87 % لكل منها. أما على مستوى الدول الأفريقية، فقد أظهر التوزيع الجغرافي لهذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة فيها، تراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول الأفريقية بين ثلاث سياسات وإستراتيجيات وطنية كحد أقصى في دولة واحدة (مصر)، وسياسة

وإستراتيجية واحدة كحد أدنى في دولتين اثنتين (الجزائر، والسودان). وتصدر جمهورية مصر العربية الترتيب الأول على مستوى الدول الأفريقية، بنسبة مئوية قدرها 15.78 %. وأن هناك سبع دولة قد أتت في الترتيب الثاني على مستوى الدول الأفريقية وهي ليبيا، والمغرب، وتونس، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر بنسبة مئوية قدرها 10.52 % لكل منها. في حين أن هناك دولتين اثنتين قد أتيتا في الترتيب الثالث (الأخير) على مستوى الدول الأفريقية، وهما الجزائر والسودان، بنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل منهما.

5/8 التوزيع الزمني: أظهر التوزيع الزمني على مستوى الدول الآسيوية أن هناك نسبة كبيرة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية في هذه الدول قد صدرت بدون تاريخ، وقد أتت في الترتيب الأول، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 41.46 % من الإجمالي، أي ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية. وتراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة في هذه الدول بين تسع سياسات كحد أقصى في عام 2021، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى قد صدرت في كل عام من الأعوام الثلاثة 2011، 2017، 2020. وتصدر عام 2021 الترتيب النسبي الثاني بالنسبة للأعوام التي صدرت فيها هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية، وبنسبة مئوية قدرها 21.95 % من الإجمالي، ثم أتى عام 2023 في الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 12.19 % من الإجمالي، ثم أتى العام 2022 في الترتيب الرابع، وبنسبة مئوية قدرها 7.31 % من الإجمالي. ثم أتى العامان 2015، 2019 في الترتيب الخامس، وبنسبة مئوية قدرها 4.87 % من الإجمالي لكل منهما، وأخيرًا أتت الأعوام 2011، 2017، 2020 في الترتيب السادس (الأخير)، وبنسبة مئوية قدرها 2.43 % من الإجمالي لكل منها. وتجدر الإشارة أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الآسيوية التي صدرت في السنوات الأربع الأخيرة 2020، و2021، و2022، و2023 قد بلغ عددها 18 سياسة وإستراتيجية وطنية، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 43.90% من الإجمالي.

ويعني ذلك أن ما يقرب من نصف عدد هذه السياسات والإستراتجيات الوطنية قد اتسم بالحداثة، ومتابعة التطور في المجالات التي تغطيها، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول الآسيوية متابعة تحديث هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بها أولًا بأول، حتى تكون مواكبة للتطورات المستحدثة في مجالاتها التخصصية. أما على مستوى الدول الأفريقية، فقد أظهر التوزيع الزمني لهذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة فيها، أن هناك نسبة كبيرة من هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية قد صدرت بدون تاريخ، وقد أتت في الترتيب الأول، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 52.63 % من الإجمالي، أي ما يزيد على نصف عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية. وتراوح عدد السياسات والإستراتيجيات الوطنية الصادرة في الدول الأفريقية بين ثلاث سياسات كحد أقصى في عام 2019، وسياسة وإستراتيجية واحدة كحد أدنى قد صدرت في عامي 2017، و2018. وتصدر عام 2019 الترتيب النسبي الثاني بالنسبة للأعوام التي صدرت فيها هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية، وبنسبة مئوية قدرها 15.78 % من الإجمالي، ثم أتى العامان 2022، 2023 في الترتيب الثالث، وبنسبة مئوية قدرها 10.52 % لكل منهما، ثم أتى العام 2017، و2018 في الترتيب الرابع (الأخير)، وبنسبة مئوية قدرها 5.26 % لكل منهما. وجدير بالذكر أن السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الدول الأفريقية الحديثة التي صدرت في عامي 2022، و2023 قد بلغ عددها أربع سياسات وإستراتيجيات وطنية فقط، ومثلتها نسبة مئوية قدرها 21.04 % من الإجمالي. ويعني ذلك أن ما يقرب من ربع عدد هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية فقط قد اتسم بالحداثة، ومتابعة التطور في المجالات التي تغطيها، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول الأفريقية متابعة تحديث هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بها أولًا بأول، حتى تكون مواكبة للتطورات المستحدثة في مجالاتها التخصصية.

9 - انخفاض عدد مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs في الإستراتيجيات الوطنية

الخاصة بمجالات المعلومات وتقنياتها في الدول العربية، فعلى مستوى الدول الآسيوية، بلغ عدد الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول 23 إستراتيجية، وبلغ عدد الإستراتيجيات التي وردت بها مؤشرات الأداء الرئيسة 9 إستراتيجيات، ويمثل ذلك نسبة مئوية قدرها 39.11 %. في حين على مستوى الدول الأفريقية بلغ عدد الإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في هذه الدول 9 إستراتيجيات، وبلغ عدد الإستراتيجيات التي وردت بها مؤشرات الأداء الرئيسة 3 إستراتيجيات، ويمثل ذلك نسبة مئوية قدرها 33.33 %. أي أن النسبة الغالبة من هذه الإستراتيجيات الوطنية في الدول مجتمع الدراسة – سواءً الآسيوية أم الأفريقية- لم يتوافر بها مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها، والتي يمكن من خلالها قياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الموضوعة، وإن كان الوضع أفضل قليلًا بالنسبة للدول الآسيوية عن الدول الأفريقية.

ثانيًا: التوصيات:

1 - ضرورة تضافر الجهود بين المؤسسات والهيئات المختلفة في الدول العربية الآسيوية والأفريقية المعنية بالمكتبات والمعلومات وتقنياتها وغيرها من أجل إعداد السياسات والإستراتيجيات الوطنية في هذه المجالات، وذلك للحاجة الماسة إليها في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة، والعمل على تفعيلها وتطبيقها وتحديثها أولًا بأول.

2 - هناك حاجة ماسة أن تكون جميع أهداف هذه السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية قابلة للقياس measurable، من خلال توافر وإتاحة مؤشرات الأداء الرئيسة KPIs الخاصة بها، التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الموضوعة.

3 - ضرورة التزام جميع الهيئات المسؤولة عن إصدار السياسات

والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها في الدول العربية الآسيوية والأفريقية بمتابعة تنفيذها، والعمل على تطويرها وتحديثها، وإتاحتها على شبكة الويب.

4 - هناك حاجة ملحة أن تقوم الدول العربية الآسيوية والأفريقية بإصدار سياساتها وإستراتيجياتها الوطنية المتصلة بمجالات تطوير المكتبات، والمعلومات، والمحتوى الرقمي العربي، حيث أظهرت الدراسة الحالية أن هذه المجالات الثلاثة لم تصدر فيها سوى ثلاث إستراتيجيات فقط على مستوى جميع الدول مجتمع الدراسة.

5 - أهمية التعاون والتكامل والتنسيق وتضافر الجهود بين الهيئات في الدول العربية الآسيوية والأفريقية في سبيل إنجاح السياسات والإستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتقنياتها الخاصة بها، وكذلك التكامل والتعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين المكتبات الوطنية في هذه الدول، حيث إن التكتل الإقليمي أو العربي في مجال المعلومات أصبح ضرورة ملحة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

- إبراهيم، إسلام جمال صابر (2023). التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية لمنصة مصر الرقمية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج 5، ع 13، 135-171.

- الاتحاد الأفريقي. مشروع إستراتيجية التحول الرقمي (2020 - 2030). أديس أبابا: الاتحاد، ص 61.

- أعراب، عبد الحميد (2004). نحو سياسات وطنية للمعلومات في العالم العربي، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 13، 169-182.

- بيزان، حنان الصادق محمد (2004)، التخطيط للبنية الأساسية لمجتمع المعلومات بالجماهيرية الليبية: رؤية تحليلية . ع 3، 56-86 ,,Cybrarians Journal مسترجع من http://search.mandumah.com/record/506334

- البحرين. معهد الإدارة العامة. .Policies

http://www.bipa.gov.bh (Accessed on 6.1.2023)

- الجبري، خالد، هيئة التحرير، والسعدون، حمد (2005). السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات. مجلة المعلوماتية، ع 7 ، 10-16. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/28061

- حسن، سهير إبراهيم (2002). نحو سياسة وطنية للمعلومات بمصر: الواقع والمستقبل. المؤتمر الثالث عشر: إدارة المعلومات في البيئة الرقمية المعارف والكفاءات والجودة، بيروت: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جمعية المكتبات اللبنانية، 397-410. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/108607

- حنفي، آية سالم أحمد. النظام الوطني للمعلومات: دراسة حالة عن السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر.

- داود، تامر حنفي محمد أمين (2020) . تصور مقترح لبناء سياسة وطنية

للمعلومات كركيزة لتأسيس نظام وطني للمعلومات في جمهورية مصر العربية: ضرورة ملحة لتلبية احتياجات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، ع 1، 164-83. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1169877

- دراية. المنتدى الإستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية (2022). منظومة التحول الرقمي في مصر في ضوء رؤية 2030: مؤشرات التحول الرقمي.. السياسات وفرص التعزيز.

- دويب، نهال (2023). التحول الرقمي في الجزائر: وتيرة بطيئة لبرنامج طموح، النهار العربي، 1.

- ربيع، سيدة ماجد محمد (2002). تقرير عن المائدة المستديرة حول السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر: 31-29 ديسمبر 2001. عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج3، ع2. 329-325. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/29746

- شابونية، عمر؛ ونزار، شنيقل (2011). المنظومة التشريعية لقطاع المعلومات في الجزائر: دراسة تحليلية. مجلة المكتبات والمعلومات، مج4، ع1، 151 - 166. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/823504

- الشيشي، رامز صلاح عبد الإله. إستراتيجية التحول الرقمي في الدولة المصرية وسبل تعزيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي. جامعة السويس، كلية السياسة والاقتصاد، ص 3، 18.

- ضليمي، سوسن طه حسن (2011). دور السياسة الوطنية للمعلومات في تحقيق الأمن الفكري لدي طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها: دراسة مسحية على تأثير الأغاني في القيم الفكرية لدي الشباب فى مدينة جدة. أعلم، ع8، 326-251. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/90385

- الغريفي، هاشم شريف (2008). أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي. مجلة آداب البصرة، ع 46، 326 - 342.

- غنيم، محمد سالم (2002). السياسة الوطنية للمعلومات فى مصر- وقائع المائدة

المستديرة التي عقدها المجلس الأعلي للثقافة: القاهرة 29 - 31 ديسمبر 2001. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج7، ع1، 159 - 176. مسترجع من http:// search.mandumah.com/Record/29272

- فضل، أحمد مهدى. السياسة الوطنية للمعلوماتية في الجمهورية اليمنية وأثرها على التنمية.

- قموح، ناجية. (2010). التخطيط الوطني للمعلومات ودوره في بناء السياسة الوطنية للمعلومات. مجلة المكتبات والمعلومات، مج3، ع2، 5 - 30. مسترجع من: http://search.mandumah.search.com/Record/823391

- قموح، ناجية، وبودربان، عز الدين (2012). الإستراتيجية الوطنية للمعلومات في الجزائر ودورها فى بناء مجتمع المعرفة: رؤية تحليلية. أعمال المؤتمر "الثالث والعشرون": الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، ج1، الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 1 - 22. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/206320

- مادي، زينب عمر أبو بكر (2017). مجتمع المعلومات وآفاق المستقبل في الوطن العربي. الأستاذ، ع 13، 71 - 87. http://uot.edu.ly

- مبادئ وأسس بناء مجتمع المعلومات: 3. السياسة الوطنية للمعلومات ودورها فى إرساء مجتمع المعلومات.

- محمد، عبد الله حسين متولي (2017). قراءة في متن الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتقنية والمعلومات والمعرفة بالمملكة العربية السعودية. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، ع 19، 9 - 45. مسترجع من: http://search. mandumah.com/Record/853139

محيي الدين، حسانة (2007). أهمية السياسات الوطنية للمعلومات في بناء مجتمع المعرفة. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج13، ع2، 118 - 134. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/34461

مشروع الخطة الإستراتيجية للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (2015-2020).

- معمر، جميلة (2013). إرساء السياسة الوطنية للمعلومات: مكونات ومبادئ. مجلة جمعية المكتبات والمعلومات، مج4، ع2، 48-32. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/823461

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (2013). إستراتيجية الويبو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- يدو، محمد، وعثمان، عامر بشير (2014). دور السياسة الوطنية للمعلومات فى التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ع9، 124-135. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/645384

- اليمن. رئاسة الجمهورية. المركز الوطني للمعلومات. مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات.

- يونس، عبد الرازق مصطفى (1993). السياسية الوطنية للمعلومات في الأردن. الندوة العربية الثالثة للمعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية، تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ومراكز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، 377-345. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/108698

المصادر والمراجع الأجنبية:

- Basri, M., Yusof, Z. M., & Zin, N. A. Z. M. (2012). Information policy: The diminishing role of library. *International Journal of Humanities and Social Science, 2*(19), 317-327.

- Benmbarek, M. (2019). Knowledge economy and competitiveness: The relative position of Saudi Arabia in 2016. *Global Journal of Economics and Business, 6*(2), 341-355. http://search.mandumah.com/Record/988525

- Case, D. O. (2010). A framework of information policies with examples from the United States. *Library Philosophy and Practice (e-journal),* 432. https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/432

- ESCWA. (2005). National profile of the information society in Lebanon. New York: United Nations.

- ESCWA. (2007). National profile of the information society in the Hashemite Kingdom of Jordan. New York: United Nations.

- ESCWA. (2007). National profile of the information society in Palestine. New York: United Nations.

- ESCWA. (2007). National profile of the information society in the Syrian Arab Republic. New York: United Nations.

- IFLA. (n.d.). Library return on investment: Reviewing the evidence from the last 10 years.

- Karppinen, D. (2004). National information policies: Improving public library services? (Electronic Theses). The Florida State University School of Information Studies.

- Keely, B., Hamasu, C., & Jones, B. (2012). Applying return on investment (ROI) in libraries. *Journal of Library Administration, 52*(8), 656-671.

- Munir, A., & Oppenheim, C. (2002). National information policy developments worldwide IV: Copyright, freedom of information, and data protection. *Journal of Information Science, 28*(6), 467-481.

- National Policy on Information Technology. (2012). (NPIT, 2012).

- Nalumaga, R. (2019). National information and library policies in support of UN sustainable development goals: The case of Uganda. *IFLA WLIC,* 1-10.

- Yahaya, D., Ejigbo, D. S., & Oladokun, B. D. (2019). An overview of national policy on information in Nigeria. *International Journal of Academic Library and Information Science, 7*(6), 166-173.

الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف مراد حمودة

حاصل على الدكتوراة في عام 1996م من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة، عمل أستاذًا مساعدًا بقسم دراسات المعلومات بجامعة السلطان قابوس خلال الفترة من 2000 إلى 2002، كما عمل أستاذًا مساعدًا بجامعة 6 أكتوبر. التحق بقسم علم المعلومات بجامعة الملك سعود في عام 2007 كأستاذ مشارك، ليتم ترقيته بعدها إلى أستاذ في عام 2017م.

خلال مسيرته المهنية، تولى مسؤوليات ومهامًا متعددة أبرزها: عضو في لجنة تطوير الخطة الدراسية، وعضو محكم في جائزة التميز في التدريس بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، وعضو في لجنة إعداد التقويم الذاتي، ويشغل حاليًّا عضو اللجنة المركزية للجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية الآداب جامعة الملك سعود ممثلًا لقسم علم المعلومات.

بالإضافة إلى هذا الكتاب، ألّف الأستاذ الدكتور محمد أربعة كتب علمية كما يلي:

* الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج علوم المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية للمفاهيم والمؤسسات والمعايير والتجارب الدولية والعربية». - الرياض: جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، 1435 هـ/2014م.
* دراسات وبحوث في المكتبات والمعلومات. - القاهرة: المؤلف، 2006.
* شبكات المعلومات: دراسة نظرية وتطبيقية على نماذج من الشبكات المصرية والأجنبية والدولية. - القاهرة: المؤلف، 2004.
* نظم التصنيف الحديثة: مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية. - طنطا: المؤلف، 2000.

ISBN 978-99969-2-663-1

لبان للنشر
Luban Publishing